الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم-

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث- LMD

تخصص: التدقيق والنظام المحاسبي المالي

دور تبني معايير إعداد التقارير المالية الدولية -IAS/IFRS- في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد -SCF– -دراسة حالة شركة عدوان للكيماويات بمستغانم-

إعداد الطالبة:
ميمون إيمان

إشراف الأستاذ الدكتور:
بشوندة رفيق

لجنة المناقشة:

د/ تيفاني بن يونس	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم	رئيساً
أ.د/ بشوندة رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مقرراً
أ.د/ بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشاً
د/ عمراني محمد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مستغانم	مناقشاً
د/ محمد عيسى محمد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مستغانم	مناقشاً
د/ بوزيان العجال	أستاذ محاضر - ب-	جامعة مستغانم	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017/2016

دعـــــــاء

اللهم إني أسألك خير المسألة، وخير الدعـــــــاء وخير النجاح وخير العمل وخير الثواب وخيـــــــر الحياة وخير الممات وثبتنا وثقل موازيننا وحقـــق ايماننا وارفع درجاتنا وتقبل صلاتنا واغفر خطيئتنا نسألك الدرجات العلى من الجنة انك على كل شيء قدير.

إهـــــــداء

إلى النبع الطيب كطيبة الأرض ....

والدتي ... عفاها وحفظها الله وأطال عمرها.

والدي العزيز... الذي وفر لي كل شيء، حفظه الله وأطال عمره.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي ... إخوتي.

إلى اخوتي في الله ...إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة...

إلى من عرفوا كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم ... أصدقاء الدرب.

الى موظفي مصلحة المحاسبة والمالية بمؤسسة عدوان- الجزائر على طول صبرهم معي.

إلى كل من قدم يد المساعدة، من قريب أو من بعيد.

أهدي هذا العمل آملين
التوفيق والسداد.

إيمـــــان ميمـــون

شـــكر وتقديـــــر

الحمد لله والشكر له سبحانه، على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، أن تفضل علي بالتوفيق لانجاز هذا العمل وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الاستاذ والدكتور محمد العيد على اعطائنا فرصة إتمام دراستنا للطور الثالث.

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان الى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور رفيق بشوندة على ما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال اعداد هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذه الأطروحة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى أهمية ودور تبني "IAS/IFRS" في جذب "FDI" وتسهيل قراءة القوائم المالية في الجزائر، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد "SCF" باستخدام منهجين الوصفي والتحليلي ودراسة حالة شركة عدوان للكيماويات بمستغانم. خلصت الدراسة الى أن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في تحسين البيئة الاستثمارية إلا أنها مازالت غير جاذبة للـ"FDI"، حسب تقارير المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، وتبني "IAS/IFRS" يساهم في زيادة تدفقات "FDI" من خلال "SCF" ويسهل في قراءة وتحليل القوائم المالية، إلا أن اغفال المستجدات في المعايير المحاسبية الدولية قد يؤثر في تدفقاته.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار في الجزائر، معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية، النظام المحاسبي المالي.

Résumé:

Cette étude vise à déterminer l'importance et le rôle de l'adoption des normes IAS/IFRS dans l'attirance de l'IDE, et la facilitation de la lecture des états financiers en Algérie, et ce, par l'application du SCF tout en utilisant les approches descriptives et analytiques et aussi en menant une étude approfondie de l'état de la compagnie pétrochimique ADWAN à Mostaganem. L'étude a conclu que, malgré les efforts déployés par l'État pour améliorer les conditions de l'investissement, toujours, selon les rapports des indicateurs internationaux sur l'état de l'investissement, aucun intérêt de l'IDE n'est exprimé. L'adoption des normes IAS/IFRS contribue à l'augmentation des flux de l'IDE par le SCF et facilite la lecture et l'analyse des états financiers, mais l'omission de mises à jour des normes comptables internationales peuvent influer sur les flux.

Mots-clés: Investissement Direct Etrangère (IDE), Climat d'Investissement en Algérie, IAS/IFRS, SCF.

Abstract:

This study aims to determine the importance and the role of the adoption of IAS/IFRS in attracting FDI and facilitating the reading of financial statements in Algeria, by applying the new financial accounting system SCF, using descriptive and analytical approaches and also by conducting a thorough study to determine the state ADWAN Chemical company in Mostaganem. The study concluded that despite the efforts that are implemented by the state to improve the investment conditions, it remains still not attractive to FDI, according to reports established by the International Investment Climate Indices. The adoption of IAS/IFRS contributes to increasing FDI flows through SCF and facilitates the reading and analysis of financial statements, but the omission of updates in International Accounting Standards may affect its flows.

Keywords: FDI, Investment Climate in Algeria, IAS/IFRS, Financial Accounting System (SCF).

الاهداء

شكر وتقدير

فهرس الموضوعات

قائمة المختصرات

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة عامة.....2-11

الفصل الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر والمعايير المحاسبية

تمهيد..... **13**

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية جلبه للجزائر..... **14**

المطلب الأول: مفهوم وصور الاستثمار الأجنبي المباشر 14

المطلب الثاني: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 23

المطلب الثالث: مناخ وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه..... 26

المطلب الرابع: ايجابيات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري 43

المبحث الثاني: دور النظريات والممارسات المحاسبية في حل مشاكل القرار الاستثماري **45**

المطلب الأول: البحوث المحاسبية الحديثة للمعايير المحاسبية..... 45

المطلب الثاني: أهم نماذج معايير المحاسبة..... 52

المطلب الثالث: أثر اختلاف الممارسات المحاسبية على المعلومات المحاسبية وقرار المستثمر الأجنبي 55

المطلب الرابع: الحاجة الى نموذج محاسبي دولي 57

خلاصة..... **60**

الفصل الثاني: محاسبة معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر في معايير الابلاغ المالي الدولية

تمهيد..... **62**

المبحث الأول: معايير الابلاغ المالي الدولية كدليل لتنظيم المعلومات المحاسبية **63**

المطلب الأول: قراءة في نشأة معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية وأهدافها 63

المطلب الثاني: الاطار المؤسسي والمفاهيمي لمعايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية 66
المطلب الثالث: محددات ومتطلبات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية 79
المطلب الرابع: قرار الدول حول التوحيد أو التوافق مع معايير الابلاغ المالي الدولية 81
المبحث الثاني: عرض معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر 86
المطلب الأول: أهمية تبني معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر 86
المطلب الثاني: معايير تجميع الميزانيات 89
المطلب الثالث: معايير الأدوات المالية 94
المطلب الرابع: معايير خاصة أخرى 96
خلاصة 97

الفصل الثالث: تجربة تبين معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية في الجزائر وأثرها على شركة عدوان للكيماويات

تمهيد 99
المبحث الأول: تجربة الجزائر في تبني معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية 100
المطلب الأول: عرض تطورات اصلاح النظام المحاسبي وتقييمه 100
المطلب الثاني: المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي 103
المطلب الثالث: أهمية مسايرة النظام المحاسبي المالي لتطورات المعايير المحاسبية الدولية 108
المطلب الرابع: أهم الصعوبات التي رافقت تطبيق النظام المحاسبي المالي والانتقادات الموجهة له..... 113
المبحث الثاني: أثر تبني معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية على شركة عدوان للكيماويات
المطلب الأول: بطاقة معلومات المؤسسة 116
المطلب الثاني: القياس المحاسبي وبنية الحسابات 118
المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للعمليات المحاسبية 125
المطلب الرابع: محتوى القوائم المالية وعرضها حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية 138
المطلب الخامس: النسب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة 146
خلاصة 151

خاتمة عامة..... 154
قائمة المراجع 161
جدول المحتويات 174
الملاحق 181

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الرمز	الدلالة
AAC	Africain Accounting Council
AICPA	American Institut of Certified Public Accountants
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Ivestissement
CAPA	Confederation of Asian and Pacific Accountants
CNC	Conseil National de la Comptabilité
EEC	Eurpean Economic Community
FASB	Financial Accounting Standard Board
FDI	Freign Direct Investment
FMI	Fond Monétaire International
IAS	International Accounting Standard
IASB	International Accounting Standard Board
IASC	International Accounting Standard Committee
IFRIC	International Financial Reporting Interpretation Committee
IFRS	International Financial Reporting Standard
IOSCO	International Organization of Securities Commission
MNC	Multinational Corporation
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development
PCG	Plan Comptable Général
PCN	Plan Comptable National
SCF	Système Comptable Financier
SEC	Securities Exchange commission
SIC	Standing Interpretations Committee
UEC	Union Européenne des Expert Comptable
UN	United Nation
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development
US GAAP	United State Génerally Accepted Accounting Principls
GCI	The Global Comptitiveness Index
FVTPL	Fair Value Through Profit or Loss
FVTOCI	Fair Value Through Other Comprehensive Income
CPI	the Corruption Perceptions Index
ROE	Return On Equity
ROA	Return On Assets
EVA	Economic Value Added
EBITDA	Earnings Before Interest, Taxes, Depreciation, and Amortization

قائمة الجداول و الأشكال

أولا: قائمة الأشكال.

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	تدفق "FDI" الوارد الى الجزائر	31
02	تعريف عناصر المركز المالي	74
03	الهيكل التنظيمي لشركة عدوان للكيماويات	118
04	أعمال الدورة المحاسبية	136

ثانيا: قائمة الجداول.

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي	30
02	معايير اعداد التقارير المالية الدولية IAS/IFRS	68
03	مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات	77
04	مقارنة المعايير المحاسبية الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية	105
05	أثر تغير معايير المحاسبية IAS/IFRS على SCF	109
06	مقارنة حسابات SCF بحسابات نظام Microsoft GP.	123-121
07	قائمة المركز المالي لشركة عدوان للكيماويات	140
08	قائمة الربح/ الخسارة لشركة عدوان للكيماويات	144

مقدمة عامة

إن المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ظاهرة الاستثمار الأجنبي أضحت من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي، وحضت باهتمام كبير خاصة من قبل الدول النامية، التي اتخذته وسيلة للتمويل، بديلة للاستدانة الخارجية وعجزها على التسديد، تحت ضغط الديون المتعاقد عليها وعراقيل الوفاء المرتبطة بانخفاض أسعار المواد الأولية، وكانت الجزائر من بين الدول النامية التي عانت من الاستدانة الخارجية، لهذا سعت جاهدة لتهيئة الظروف الملائمة وتحسين مناخ الاستثمار، ذلك من خلال التحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني بالانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وما استلزمته هذه التحولات من إصلاحات جديدة، خاصة برنامج التعديل الهيكلي المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، في بداية التسعينات، وعقد اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وسعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تماشيا مع التحولات التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي حاليا، بالإضافة الى تطوير التشريعات وإقرار الحوافز والمغريات المرتبطة أساسا بعمليات الاستثمار الأجنبي والضرورية لترقيته.

يعرف الاستثمار الأجنبي بالاستثمار الناشئ عبر الحدود، والمتمثل في استخدام المدخرات خارج الاطار الجغرافي للدولة وحدودها الإقليمية، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية الى دولة أجنبية، بهدف تحقيق الأرباح وتعظيم المنافع المحققة، وللاستثمار الأجنبي أشكال متعددة ومتباينة إلا أن المعيار الأكثر استعمالا، هو ذلك الذي يأخذ في الحسبان مقدار السيطرة والتحكم في الاستثمار الأجنبي الذي من خلاله يتم تصنيف الاستثمارات الاجنبية الى استثمارات مباشرة وأخرى غير مباشرة، ولمعرفة الاختلاف القائم بينهما، نلجأ لاستخدام معيار المراقبة، وهذا يعني الاشراف وسلطة أخذ القرار في شأن تسيير المؤسسة المعنية بالاستثمار هذا من جهة، وتحديد رأسمال الذي يملكها المستثمر خارج بلد الأصل من جهة أخرى، كما يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رأس المال ليس في شكل حصص ملكية فقط، وإنما في شكل معدات وآلات وتكنولوجيا أومعرفة ومهارات.

يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6587 شركة، بنسبة تزيد عن 7.6% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم، والتي يزيد عددها عن 87 ألف شركة. كما تستثمر تلك الشركات في 11605 مشروع داخل المنطقة العربية، وبنسبة تبلغ نحو 5.4%من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 214 ألف مشروع، ذلك منذ عام 2003 وحتى أبريل

2016[1]. ومع التنامي المتزايد للشركات متعددة الجنسيات، التي تعتبر وحدات إنتاجية تحاول توسيع نشاطاتها الدولية لغزو الأسواق العالمية، طرحت الممارسة المحاسبية فيها جملة من الاشكاليات التي لم تكن المحاسبة التقليدية قادرة على معالجتها، سواءا مشاكل داخلية أو خارجية، كمشاكل ادارة مخاطر الصرف الأجنبي وتقييم الأداء أو مشاكل ترجمة العملات النقدية الأجنبية ونظم المعلومات والاتصال[2]، بالإضافة الى التباين في اعداد القوائم المالية وتوحيدها وتباين طرق القياس[3]. هذا ما استدعى الحاجة الى ضرورة التوحيد المحاسبي، لحماية الاستثمارات والحفاظ على ثقة المستثمرين عبر العالم، وتحقيق أكبر قدر من التناسق والتجانس في الطرق والأساليب المحاسبية بين الدول المختلفة، وكانت النتيجة اختيار مرجع محاسبي معترف به عالميا، يتمثل في المعايير الدولية للمحاسبة (IAS) ومعايير الابلاغ المالية الدولية (IFRS) التي تصدر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) ومجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على التوالي، وتم تطبيق هذه المعايير في العديد من دول العالم من بينها، دول الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأسيوية والأفريقية، في الوقت الحالي أصبحت نحو 120 دولة تطبق معايير التقارير المالية الدولية، أي حوالي 90 دولة اعتمدت عليها بالكامل أما البقية يسمح استخدامها (مثل البنوك، الشركات الكبيرة ومتوسطة الحجم) جنبا الى جنب مع المعايير الوطنية[4] باعتبار أن المعايير الدولية للمحاسبة تلبي متطلبات الإفصاح والشفافية، وتظهر الصورة الصادقة والحقيقية للمؤسسة من خلال التطبيق السليم لها وتوفير البيئة اللازمة لذلك.

تفاعلا مع البيئة الدولية ورغبة الدولة الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قامت بإصلاح النظام المحاسبي بالانتقال من المخطط المحاسبي (PCN) الذي لم يتماشى مع الظروف والتحولات الحالية للاقتصاد الجزائري بنظام محاسبي مالي (SCF) مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، بهدف توفير أحسن بيئة أعمال لها، من معلومات محاسبية مالية صادقة وشفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة دوليا، ومعدة

---

[1]) مؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**"، السنة الرابعة والثلاثون – العدد الفصلي الثاني (أبريل – يونيو) 2016، الكويت، ص6.

[2]) سعود جايد العامري، " **المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها**"، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2010 ص34-35.

[3]) مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر ابراهيم نور، علي الدوغجي، "**المشاكل المحاسبية المعاصرة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 الأردن، 2002، ص301.

[4]) Ina Gresilova, **"chicken or egg ? the relationship between IFRS adoption and FDI"**, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of MA in Financial Economics, 2013, p 3.

وفق مبادئ وأسس علمية متفق عليها دوليا، لتسهل من عملية تحليلها وتفسيرها من قبل متخذي القرارات الاستثمارية ليكونوا مطمئنين على تحقيق المنافع المتوخاة من استثماراتهم.

وبناءا على ما سبق تم طرح الاشكالية التالية:

هل يعتبر تبني المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد مطلب يجب توفره لجذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة للجزائر؟

يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل وفرت الجزائر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر؟
2- هل التقارب الى المعايير المحاسبية الدولية له أثر ايجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر؟
3- كيف يتم الايفاء بمقومات ومتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر؟
4- هل اغفال مستجدات معايير الابلاغ المالي الدولية يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟
5- هل تطبيق النظام المحاسبي المالي يحل المشاكل المحاسبية لشركة عدوان للكيماويات؟

فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة الى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: المناخ الاستثماري في الجزائر غير ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

الفرضية الثانية: النظام المحاسبي المالي لا يتميز بالمرونة وبالتالي له تأثير سلبي على قرار المستثمر الأجنبي؛

الفرضية الثالثة: تبني معايير الابلاغ المالي الدولية له أثر ايجابي على تبادل المعلومات بين الشركة عدوان للكيماويات الجزائر مع شركة الأم عدوان السعودية.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من خلال ثقل العناصر المكونة له، حيث بعد انفتاح الأسواق وتحرير التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، ازداد اهتمام مختلف الدول سواءا كانت نامية أو متقدمة، ورجال الأعمال والأكاديميين بالاستثمار الأجنبي المباشر، كونه بديل للقروض التي يترتب عنها مصاريف (فوائد)، وأدى انتشار الشركات متعددة الجنسيات إلى اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية لها، وخاصة إذا علمنا أن الطلب على المعلومات أصبح العنصر الأساسي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولصعوبة اتخاذ هذا القرار من قبل المستفيدين والمعنيين خاصة المستثمرين الأجانب، تطلب ذلك وجود معايير محاسبية دولية

تعالج المشاكل المحاسبية تتلاءم مع الظروف البيئية لكل دولة، لهذا ستبين هذه الدراسة مدى أهمية ودور تبني المعايير المحاسبية الدولية لجذب المستثمرين الأجانب وتسهيل قراءة القوائم المالية.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- ابراز أهم المصطلحات الخاصة بالأطروحة: الاستثمار الأجنبي المباشر، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي؛

2- دراسة أهم النظريات التي جاء بسببها التوحيد في المعايير المحاسبية؛

3- دراسة المعايير المحاسبية الدولية المهمة للاستثمار الدولي؛

4- أهمية وضرورة تبني المعايير المحاسبية الدولية؛

5- دور الافصاح المالي والمعلومة المحاسبية والمالية لمتخذي القرار؛

6- ابراز طبيعة العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر؛

7- دور النظام المحاسبي المالي ومساهمته في ازالة العوائق أو المشاكل التي كان يعاني منها المستثمر الأجنبي.

أسباب اختيار الموضوع: ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه بكل جدية دون غيره من المواضيع وتكمن فيما يلي:

- **أسباب ذاتية:**

- الرغبة الملحة في اطلاعنا أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه وتوسيع المعارف.

- **أسباب موضوعية:**

- نظرا للدور الذي يلعبه النظام المحاسبي في مجال الاتصال خاصة ما تعلق بالإخبار عن الواقع الحقيقي لأنشطة المؤسسات، وبالتالي تحقيق الشفافية والأمان الضروري اللذين يتطلبهما عالم الأعمال، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد منها، فتح المجال للاستثمار الأجنبي وتشجيعه وتهيئة المناخ له نظرا لحساسية الجانب الاستثماري وأهميته في الاقتصاديات الحديثة، تبني نظام مالي محاسبي جديد موافق للمعايير المحاسبية الدولية بما يتلاءم مع ظروف العولمة بمفهومها الواقعي الحالي، وأيضا من أجل تفادي أي تلاعبات مالية تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات بين الفروع وبين الشركة الأم والتهرب الضريبي الحاصل، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات متعددة الجوانب بهذا الشأن؛

- جذب هذا الموضوع اهتمامنا نظرا لحداثته وتزامنها مع الواقع الاقتصادي الجزائري؛

- قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية على المستوى العربي التي عالجت هذا الموضوع، خاصة في الجزائر.

المناهج العلمية وأدوات البحث المستعملة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على الإشكالية المطروحة وذلك قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة واختبار صحة الفرضيات، نوع الباحث في المناهج التي استخدمها وفقا لحاجة كل جزء من هذا البحث ومحاولة منه استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، تم استخدام المناهج التالية:

- المنهج الوصفي، المتعلق باستعراض النظام المحاسبي والمعايير الدولية.
- المنهج التحليلي، تحليل البيانات ومحاولة تفسير مختلف مظاهر ودوافع التي أدت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتبني المعايير المحاسبية الدولية، و تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر والآثار التي يحدثها الاستثمار الأجنبي وتحليل الإحصائيات التي تم جمعها حول الموضوع.

أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث، فقد ارتكزت على المصادر والمراجع الأساسية والنظريات والتشريعات الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل، المؤتمرات، الندوات العلمية العربية والأجنبية والمراجع الالكترونية ذات الصلة بالموضوع، والمنشورات الصادرة عن مختلف الهيئات والمؤسسات المالية الدولية والعربية والوطنية، المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر، المعايير المحاسبية الدولية والنظام المالي المحاسبي، بالإضافة الى دراسة حالة شركة عدوان للكيماويات.

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي، فيما يخص البعد الزمني فيتوافق سياق التحليل في بحثنا هذا مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 الى غاية 2016، واقتصرت الدراسة الميدانية على شركة عدوان للكيماويات– الجزائر، أما مجال الدراسة فيتمثل في تبيان دور تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الدراسات السابقة:

عددا محدودا من الدراسات ربطت بين اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

1– دراسة برنس ميخائيل غطاس " دور المتغيرات البيئية في تطوير الأبعاد المحاسبية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي" (2008) يهدف الباحث الى حصر المتغيرات البيئية المعاصرة المؤثرة في مجتمعاتنا العربية

على عملية اصدار المعايير المحاسبية، وتقويم مدى التوافق الحادث بينهما، واقتراح كيفية محددة لإحداث قدر ملائم من هذا التوافق تحقيق لمصداقية القوائم المالية، وقد خلص الى عدم تأييد اتجاه التوحيد المحاسبي الاقليمي وكذلك الترجمة شبه الحرفية للمعايير المحاسبية الدولية واقترح –كبديل لذلك– ضرورة اتباع استراتيجية تخلط بين بناء واستيراد المعايير، في ضوء المتغيرات البيئية المحلية المدروسة آثارها (مع تطبيق ذلك مع المعايير المحاسبية المصرية)، ويراعي التصميم الملائم للإجراءات والممارسات المحاسبية بما يتفق والمتغيرات المجتمعية، وينعكس ايجابا على مصداقية القوائم المالية لدى المستثمر الأجنبي.

2– دراسة Charles J P Chen (2010) 'Convergence of Accounting standards and Foreign Direct Investment' تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، باعتبار أن النظام المحاسبي هو أحد عناصر البنية التحتية المؤسساتية للبلد، باستخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي ل30 دولة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بين عامي 2000 و2005، توصل الباحث الى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية يشجع الاستثمارات العابرة للحدود خاصة الثنائية منها، لأنه يقلل من تكاليف معالجة المعلومات للمستثمرين الأجانب، وأن نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطة ايجابيا بدرجة تقارب المعايير المحاسبية المحلية بمعايير الابلاغ المالي الدولية .

3– دراسة علية صالح الشمري "مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للبيئة المحلية" (2011): سعت الباحثة الى الاطلاع على واقع الاستثمار في الاقتصاد ومدى الحاجة الى الاستثمار الأجنبي من جهة، وطبيعة النظام المحاسبي المطبق في العراق وضرورة المعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى. ومن ثم مدى مساهمة تطبيق هذه المعايير على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للبيئة العراقية، وقد خلصت الباحثة الى عدد من الاستنتاجات من أهمها: أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة العراقية ممكن أن يسهم في تطوير المعلومات والبيانات المالية، بشكل يمكن من التحقق من قيمة الأصول والخصوم وصحة ودقة العمليات والنتائج وإجراء المقارنات والتنبؤات، على أسس منهجية صحيحة وذات شفافية مطلقة مما يسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية الى البيئة العراقية.

4– دراسة Marquez-Ramos (2011) : 'European Accounting conseqquences of IFRS adoption on trade in goods and foreign direct investments' تركز هذه الدراسة على أهمية التنسيق المحاسبي في الأنشطة الخارجية على المستوى القطري

تضمن العينة المستخدمة في التحليل التجريبي، البيانات عن صادرات السلع وبيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في دول الاتحاد الأوروبي من 2002 الى 2007، وخلص الباحث الى أن اعتماد مجموعة عالية في الجودة من معايير المحاسبة، تعزز التجارة في السلع والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال خفض تكاليف المعلومات المحاسبية والتقليل من تضاربها وعدم الالمام بين والوكلاء في البلدان المختلفة.

5- دراسة Kenneth, 2012, 'Adoption of IFRS and financial statements effects : the perceived implication on FDI and Nigeria Economy' أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية (123 عينة) تتكون من الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا (معدي القوائم المالية) والمحللين (مستخدمي القوائم المالية)، وقد خلص الباحث الى عدد من النتائج من أهمها: أن عدد قليل من الشركات المدرة طبقت المعايير المحاسبية الدولية بالكامل ، وأن تنفيذ معايير التقارير المالية الدولية من شأنه أن يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في نيجيريا، كما أوصى بالتطبيق الكامل للمعايير المحاسبية الدولية لكل الشركات المدرجة لتحقيق المزايا من تطبيقها.

6- دراسة Lawrence A. Gordon (2012) 'the impact of IFRS on Foreign Direct Investment' عالجت هذه الدراسة، أثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والمتقدمة، ذلك بتحليل بيانات تغطي 124 دولة، في الفترة بين 1996 الى 2009، وتوصلت الدراسة الى أن اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية، يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

7- دراسة Ina Gresilova (2013) ' Chiken or Egg ? the relationship between IFRS adopytion and FDI' يهدف الباحث الى دراسة اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية في البلدان النامية، شملت الدراسة 135 دولة خلال 2003-2011، خلص الباحث الى أن البلدان النامية تستفيد أكثر من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، من حيث جذب المزيد من رؤوس الأموال الى الخارج، بالإضافة الى أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر بدوره يزيد أيضا من احتمال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

8- دراسة هوام جمعة ولمزاودة عمار "أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية –دراسة قياسية" (2014): تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة تطبيق معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية، من

خلال تحليل لوحة بيانات تغطي ست دول عربية مختارة (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، تونس، الامارات العربية المتحدة) للفترة ما بين 1996-2011، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، خلصت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات من أهمها، أن اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يؤثر تأثيرا موجبا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية.

9- دراسة ظاهر قشي "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر"() حيث سعى الباحث الى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الاردن من جهة، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى، ومن ثم بيان أثر التطبيق على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج كان أهمها: بأن جميع أراء عينة الدراسة تقريبا تشير الى أن الاستثمار الأجنبي بشتى أشكاله وخصوصا الأجنبي المباشر، له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط ان تكون البنية الاقتصادية قد اعيد هيكلتها بشكل ملائم، وأن المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية، بحيث تولد لديه ثقة بعمليات الشركة وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته للأردن، وأن تطبيق معايير المحاسبية الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة، وتوصل أيضا الى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعد شرط لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

مساهمة الدراسة الحالية عن السابقة:

تعرض هذه الدراسة، أهمية المعايير الإبلاغ المالي الدولية في خلق معلومة مالية محاسبية، تتميز بالخصائص النوعية التي تساعد المستثمرين على الفهم واتخاذ القرارات بفعالية ورشادة، ومختلف المشاكل المحاسبية التي قد يواجهها المستثمرين أو مستخدمي المعلومة، وأثر هذه المشاكل على القوائم المالية وبالتالي على اتخاذ القرار الاستثماري، كما تطرقنا في الأطروحة الى عرض أهم المعايير المحاسبية الدولية باختصار الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتبيان أهمية مسايرة النظام المحاسبي المالي للمستجدات في المعايير الدولية.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا الأطروحة الى ثلاثة فصول، كل فصل الى مبحثين وكل مبحث الى أربعة مطالب.

الفصل الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر والمعايير المحاسبية.

حولنا من خلال هذا الفصل عرض أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر وشروط جذبه، بالإضافة الى مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر والعوامل المؤثرة في تدفقه عامة وفي الجزائر خاصة وايجابيات جلبه للاقتصاد الجزائري. كما تطرقنا الى الخلفية النظرية لتوحيد المعايير المحاسبية، عرض أهم النماذج المحاسبية، أثر اختلاف الممارسات المحاسبية على المعلومات المحاسبية وقرار المستثمر الأجنبي والحاجة الى نموذج محاسبي دولي.

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في معايير الابلاغ المالي الدولية.

تطرقنا في هذا الفصل عرض الاطار النظري للمعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية، من خلال معرفة الاطار المؤسسي والمفاهيمي لها، محددات ومتطلبات تطبيقها، بالإضافة الى موقف الدول منها؛

كما تطرقنا الى عرض العناصر الأساسية لمعايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية ذات أهمية خاصة لمعاملات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة أهمية العلاقة التي تربطهما.

الفصل الثالث: تجربة تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في الجزائر وأثرها على شركة عدوان للكيماويات.

أما من خلال هذا الفصل فحاولنا عرض تطورات اصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري وتقييمه وأهم الصعوبات والانتقادات التي وجهة له، بالإضافة الى المقارنة بين معايير المحاسبة الجزائرية ومعايير الابلاغ المالي الدولية وأهمية مسايرة النظام المحاسبي الجزائري لمستجدات المعايير الدولية للمحاسبة؛

كما تطرقنا الى أثر تبني المعايير الابلاغ المالي الدولية على شركة عدوان للكيماويات، من خلال عرض القياس المحاسبي، بنية حساباتها وكيفية التسجيل المحاسبي لعملياتها، بالإضافة إلى عرض قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير الابلاغ المالي الدولية وتحليلها.

الفصل الأول:
مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر والمعايير المحاسبية.

تمهيد:

يعود تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر "FDI" إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن 19، حيث سادت الفلسفة الداعية إلى الحرية الاقتصادية وتحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تحولات اقتصادية كبرى نتيجة الانفتاح وسياسة العولمة الراهنة.

كما أصبحت ظاهرة "FDI" بكل أشكالها محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة، وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، لأنه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي، ويحتل مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات خاصة في الجزائر. وفي ظل المتغيرات الاقتصادية التي تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة التي يعيشها العالم اليوم، نشأت الحاجة إلى خلق مناخ استثماري يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية ويكون مدعاة لجذب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها، باعتبار أن قرار هذا الأخير معقد مقارنة بقرار الاستثمارات المحلية، ويحتاج إلى معلومات في كل أوجه نشاطاته وفي كل مجالاته، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات. لدراسة هذا النطاق ظهرت عدت دراسات محاسبية، اهتمت بسلوكيات المسيرين، المساهمين والمستثمرين وحاجاتهم من المعلومات لاتخاذ قراراتهم، وايجاد الحلول الممكنة لمواجهة مختلف المشاكل المحاسبية، وكانت هذه الدراسات المحاسبية عبارة عن تمهيد لإعداد معايير محاسبية موحدة.

من خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول يهتم بدراسة أساسيات "FDI"، مناخه في الجزائر مع تحليل تدفقه في الفترة 2005-2015 وأهمية جلبه لها، والمبحث الثاني يتم التطرق فيه الى دور النظريات المحاسبية الحديثة و أهم الممارسات المحاسبية في حل مشاكل المستثمر الأجنبي.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية جلبه للجزائر.

سنحاول في هذا المبحث الاجابة على ما إذا كان مناخ الاستثمار في الجزائر يتوفر على شروط جذب "FDI"؟ من خلال عرض المفاهيم والصور الخاصة به، ومعرفة شروط جذبه والعوامل المؤثرة في تدفقه الى الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم وصور الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بتحديد مفهوم "FDI" بمعرفة مكوناته وخصائصه والمبادئ التي يرتكز عليها. بالإضافة الى معرفة مختلف أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتحدد الاستثمار بكونه أجنبيا بحسب جنسية المستثمر حيث أن المستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها هذا بالنسبة للتكييف القانوني لشخصية المستثمر الأجنبي[1]، أما بالنسبة لعلم الاقتصاد فقد اتفقت المنظمات الثلاث منظمة التعاون والتطور الاقتصادي "OECD"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" والصندوق النقدي الدولي "FMI" على تعريف "FDI" بأنه حصول كيان مقيم – شركة أو مؤسسة أو مصرف- في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. حيث يشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر" وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر"، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيها بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة [2]، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة [3].

---

[1]) محمد عبد العزيز عبد الله، " **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 19-21.

[2]) مصطفى العبد الله الكفري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة العربية**"، ندوة الثلاثاء الاقتصاد 23 حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جامعة دمشق، يوم 18-05-2010، ص1.

[3]) عبد السلام أبوقحف، " **اقتصاديات الإدارة والاستثمار** "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص370-377.

وحسب تعريف آخر لل "FDI": أنه يقوم كيان مقيم في دولة ما بإنشاء أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم أو تطويره لإنتاج سلع أو خدمات في دولة مغايرة لدولته حصة لا تقل عن 10% من الأسهم حيث تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الإدارية أو التنظيمية للمشروع من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية أو غير مالية) يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم، سواءا صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أو لم يصاحبه[1].

ثانيا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال تعاريف "FDI" توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها وهي:

1- رأس المال الأولي: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي "FMI" بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشر[2]؛

2- الأرباح المعاد استثمارها: وهي حصة المستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته غير المحولة إلى بلده بهدف إعادة استثمارها في مشاريع أخرى في البلد المضيف. أو هي التدفقات الناتجة عن إعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج، وتقاس عائدات الاستثمار بناء على ما يتحقق عن التشغيل في الفترة الجارية أو ما يعرف بأداء التشغيل في الفترة الجارية[3].

3- القروض داخل الشركة الواحدة: هي الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان. أو هي المبالغ المتأتية من عمليات الاقتراض والإقراض سواء كانت قروض طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، فيما بين المستثمرين المباشرين وحتى بين الشركات الأم والشركات المنتسبة إليها [4].

---

[1]) عبد الكريم بعداش، "**الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005**"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 48.

[2]) عبد الكريم بعداش، نفس المرجع، ص 51.

[3]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير بعنوان "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008**"،ص 90-91.

[4]) حمزة حسن كريم، "**العولمة المالية والنمو الاقتصادي**"، ط1، دار هناء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 51.

ثالثا: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقوم الاستثمار الأجنبي على عدد من المبادئ الأساسية تتمثل في:

1- مبدأ الشفافية والتناسق: يقصد بهذا المبدأ أن المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه يجب أن تكون متوفرة بصفة عادية دون تميز وبدون تكلفة، ومثل هذه العملية في الدول النامية تتطلب بالضرورة تقنين نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية حيث تشرح هذه الأخيرة القواعد الأساسية لترقية الاستثمار[1].

ولترقية الاستثمار يجب الارتكاز على المبدأين الفرعيين التاليين هما:[2]

أ. مبدأ حرية الاستثمار: أي أن الاستثمار الأجنبي يمكن انجازه بحرية من الجهات المعنية مع احترام الإجراءات المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك، وعليه فإن الرخصة أو الاعتماد المسبق تكون عن طريق " تصريح الاستثمار" قبل الانجاز الذي يحتوي على:

- مجال النشاط وموقعه؛
- مخططات الاستثمار والتمويل؛
- مناصب الشغل والتكنولوجيا المختارة وشروط المحافظة على البيئة؛
- التقييم المالي للمشروع والمدة التقديرية لإنجاز المشروع؛
- وإلى جانب كل الوثائق التي ينص عليها التشريع والتنظيم المعمول به.

ب. مبدأ عدم التمييز: الهدف منه ضمان معاملة مختلف المستثمرين بطريقة عادلة ودون تمييز في حقوق وواجبات إنجاز الاستثمار، إذ يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون والمحليون فيما يتصل بالاستثمار.

1- مبدأ سهولة حركة رأس المال: يقصد به ضمان حرية تحويل رأس المال والفوائد الناجمة عنه، ولتطبيقه يشترط مبدأين فرعيين هما:

أ. مبدأ تلقائية التحويل لرؤوس الأموال وعوائد الاستثمار الأجنبي بكل حرية دون تصريح مسبق؛

---

[1]) بشناني هشام، " **سياسة الإنفاق الحكومي وأثره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 1990-2009**"، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2010، ص32.

[2]) بن عبد العزيز فطيمة، "**فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2005،، ص 210.

ب. مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملة الصعبة.

2- مبدأ الاستقرار: يلعب هذا المبدأ دورا هاما لترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية للبلد مع العالم الخارجي نتيجة لوجود مخاطر متعددة يمكن أن تهدد استقرار وترقية الاستثمار الأجنبي (مخاطر نزع الملكية والتأميم، مخاطر الحروب والانتفاضات الأهلية، مخاطر تحويل رأس المال و العملة الصعبة...)، وعليه فلنجاح هذا المبدأ لابد من وجود استقرار المحيط المؤسساتي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ولابد أيضا من وجود ضمانات حقيقية لترقية الاستثمار[1].

رابعا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتميز "FDI" بالخصائص التالية[2]:

1- تمتع القائم به بحق الإشراف والرقابة وليس فقط تحقيق الأرباح؛

2- يتحمل القائم بـ "FDI" بمسؤولية ما يتحقق من نتائج المؤسسة المعنية ذلك سواء كانت أرباح أو خسائر وذلك بشكل جزئي أو كلي تبعا للنسبة من الرأس المال الذي يساهم به في تلك المؤسسة؛

3- وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية، فهو يحقق علاقات دائمة ومتينة مع المؤسسة في البلد المضيف، لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح بل تتعداها إلى الإستراتيجية والبحث عن نمو المؤسسة واستمراريتها ...الخ؛

4- يقوم بترخيص قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية وسلامة المشروع الذي يستثمر فيه، ولا ينطوي على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاصة بالدول المضيفة[3]؛

5- من بين الخصائص التي تخصه نجد الأشكال المختلفة التي يتدفق من خلالها "FDI" تتباين بشأنها اختيارات ومفاضلة الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية فيما بينها، وذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

---

[1]) بن حمودة فطيمة، " **الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر**"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة 11-12 ماي2013، ص 38.

[2]) فارس فوضيل، " **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر، الجزائر، المملكة العربية السعودية**"، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، سنة 2004، ص 18.

[3]) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص33-35.

الفرع الثاني: صور الاستثمار الأجنبي المباشر.

لـ "FDI" أشكال وأنواع متعددة ويعود سبب اختلاف أشكالها إلى اعتبارات متعددة لعل من أهمها: صور الملكية والشكل القانوني للاستثمار، طبيعة النشاط الاستثماري، استنادا الى الدوافع والمحفزات، ومن حيث وجهة نظر الدول المصدرة والمضيفة.

أولا: من حيث الملكية.

1- الاستثمار المشترك: يعد هذا الشكل أكثر شيوعا في الدول النامية، ومن خلال العنوان نلاحظ أن المشروعات في هذا النوع مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي (قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص) لفترة طويلة الأجل، لممارسة نشاط اقتصادي داخل دولة الطرف المضيف، وليس بالضرورة أن يقدم المستثمر (الطرف الأجنبي أو الوطني) حصة من رأس المال بمعنى:

أ. أن المشاركة في مشروع الاستثماري قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا؛

ب. وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا؛

ج. أو قد تأخذ المشاركة بشكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

وفي جميع الحالات لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التعريف ما بين المشروعات الاستثمار المشترك المباشر أو غير المباشر.

وفي تعريف آخر[1]: يفهم من مشروع الاستثمار بالشراكة، أن أي مشروع استثماري جزء أو كل من تمويلاته تأتي إما من الخارج و/أو من إعادة استثمار الأرباح للشركات الخاضعة للقانون الجزائري والموجودة برأس مال أجنبي في إطار مشاريعهم التوسعية للطاقة الإنتاجية في نفس النشاط ونفس التموقع.

يمكن القول أن بعض عقود الرخص مثل استخدام براءة الاختراع، وبعض عقود الإنتاج التي يتم بمقتضاها استيراد المنتوج المصنع حسب الاتفاق، ويتم إضافة عملية التغليف أو التعليب في الفروع، يعتبر استثمارا مباشرا حيث أنه في حالة استخدام براءة الاختراع، يتم بمقتضاه نقل حق ملكيته في صورة عينية ويمكن بهذا الحق الدخول في مشروعات مشتركة، كما أنه في حالة عقود الإنتاج فإن إضافة عملية التعليب أو التغليف يعتبر إضافة لقيمة السلعة ويدخل في التكاليف وبالتالي يعتبر ذلك استثمارا مباشرا.[2]

[1]) حسب تعريف الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع الرسمي لها، www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement. تاريخ الاطلاع 2015/12/12.

[2]) منصوري الزين، **"تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013، ص 24.

- يعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو فائدة لكلا الطرفين مثلا بالنسبة للدولة المضيفة يساهم في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية، التنمية التكنولوجية، خلق فرص عمل جديدة وتحسين ميزان المدفوعات، تنمية قدرات المديرين والاستفادة من العائد المرتفع الذي تحققه الاستثمارات الأجنبية، تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات[1]، بحيث أن المستثمر الأجنبي لا يتخذ أي قرار استثماري إلا بعد دراسات وتحاليل مسبقة، بالإضافة إلى أن وجود ممثل للمصالح الوطنية في إدارة المشروع الاستثماري يضمن توجيه الاستثمار بما يحقق هذه المصالح ويقلل من مخاطرة النفوذ الاقتصادي والسياسي للمستثمر الأجنبي.

أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فيفضل هذا النوع في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق للاستثمار في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي، وفي حالة أيضا عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية في سوق الدول المضيفة، مما يسمح لها بالاستغلال الكامل للسوق وهو الوسيلة الأنجع للتغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة بالدول المضيفة، يسهل له الحصول على القروض المحلية ومواد الخام الأولية اللازمة، كما يعتبر أقل خطورة من الناحية السياسية فيما يتعلق بالتأميم والمصادرة، حل المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية والإنسانية والصعوبات والمشاكل البيروقراطية وغيرها، التي تواجه انجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة المعنية، خاصة يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدول المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا .

- كما لا يخلو هذا النوع من العيوب نذكر أهمها:

بالنسبة للدول المضيفة: بمقارنة الاستثمار المشترك من حيث توفير العملات الأجنبية وفرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وغيرها، تكون أقل بالنسبة ما يوفره الاستثمار المملوك ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحقيق المصالح الوطنية تتوقف على مدى استعداد الطرف الوطني من حيث القرارات الفنية والإدارية والمالية التي تشارك المستثمر الأجنبي في رسم السياسات الاستثمارية للمشروع، إحكام السيطرة و الهيمنة على الدول النامية من خلال استغلال مواردها وتركها تتخبط في المديونية والفقر والبطالة، وجميع المشاكل الاقتصادية.

[1]) قاسم نايف علوان، "**إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 35-36.

بالنسبة للمستثمر الأجنبي:[1]

- احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي المتمثلة في: الرقابة، الإدارة، البقاء، النمو والاستثمار في السوق المحلية، مثلا، في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال المشروع، أو في حالة إقصاء الطرف الأجنبي من قبل الطرف الوطني من المشروع بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري؛

- إن عدم التكافؤ في القدرات المالية والفنية بين المستثمر الوطني والأجنبي قد تؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثمار طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل؛

- من المحتمل وضع شروط وقيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (شركة الأم) وهذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة؛

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[2]: يتيح هذا الشكل من الاستثمارات للطرف الأجنبي السيطرة الكاملة على الاستثمار ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمرة فيها خشية أن يؤدي إلى التبعية الاقتصادية للمستثمر الأجنبي.

3- مشاريع أو عمليات التجميع:[3] تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين وليكن سيارة أو حاسب آلي، على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك، أو شكل التملك المطلق للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.

4- الاستثمار في المناطق الحرة: [4] تعتبر المناطق الحرة جزء من أراضي الدولة، تقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طريق بري دولي، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، ذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير أنه يخضع لهذه الدولة إداريا وأمنيا.

---

[1]) عبد السلام أبو قحف، "**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 18-20.

[2]) يوسف مسعداوي، " **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008، ص165.

[3]) عبد المطلب عبد الحميد،" **مبادئ وسياسات الاستثمار**"، الدار الجامعي، سنة 2010،ص475.

[4]) علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد، "**الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)**"، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية جمهورية العراق، 2011، ص3.

5- الشركات متعددة الجنسيات: تعتبر أهم أشكال "FDI" وتسمى بهذا الاسم لوجود فروع لها في عدة دول مختلفة في نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، حيث تتميز هذه الشركات بما يلي:[1]

أ. كبر حجم عمليات إنتاجها وارتفاع معدلات نمو أنشطتها؛

ب. مباشرة أنشطتها في ظل سوق احتكار القلة (في سوق يسيطر عليه عدد قليل من البائعين)؛

ج. تنتمي معظمها إلى الدول المتقدمة حيث يكون حجم نفوذها وعملياتها كبيرين؛

د. تنوع منتجاتها وأنشطتها الاقتصادية والتكامل بينها (تتركز أنشطتها في الإنتاج والخدمات والتسويق)؛

هـ. تفوقها التكنولوجي والإداري والتسويقي؛

و. بعدها العالمي أو تشتتها الجغرافي من خلال تعدد فروعها في مختلف مناطق العالم؛

ز. مركزيتها في الإدارة حيث تكون الإدارة العليا في البلد الأم.

ثانيا: من حيث طبيعة النشاط.

القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه مشروع "FDI" سواء الاستثمار في:

1- القطاع الفلاحي مثلا في تربية الحيوانات أو إنتاج المحاصيل الزراعية؛

2- القطاع الصناعي من خلال إقامة وحدات إنتاجية (إنتاج سلع استهلاكية/ رأسمالية) موجهة للسوق المحلي أو الخارجي من طرف المستثمرين أجانب؛

3- القطاع الخدمي مثل الاتصالات والنقل والتأمين...الخ.

ثالثا: استنادا إلى الدوافع و المحفزات.

تختلف أشكال "FDI" باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات ونذكر منها:

أ. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية أو الموارد: هذا الشكل هو من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية شيوعا في الدول النامية، هذا لتمتع العديد منها بالموارد الطبيعية خاصة البترول والغاز والمواد الخام الاستثمار في العديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى. حيث تسعى الشركة عبر الوطنية إلى الحصول على الموارد من أجل تلبية احتياجاتها لأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج، كأنشطة التكرير أو

[1]) محمد سعد عميرة، " **الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية**"، مجلة مركز البحوث والدراسات، يونيو2011، ص4.

الصناعات التحولية وبيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو الأسواق الدولية، أو لتأمين المتطلبات الإستراتيجية لبلد منشئها فيما يخص موارد الطاقة أو المعادن الأخرى[1] .

ب. الاستثمار الباحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية)، لاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة[2].

هناك عدة أسباب لقيام هذا النوع من الاستثمار نذكر منها: تطبيق الدول النامية لسياسة إحلال الواردات، ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمارات لا يؤثر على الإنتاج، لأنه يحل محل الصادرات ويساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، ذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها المصدرة للاستثمار[3].

ج. الاستثمار الباحث عن الكفاءة: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.[4] يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية أو شمال القارة الأمريكية[5].

د. الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركة بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية. فقد تستثمر الشركات من أجل حيازة الأصول الإستراتيجية في شكل الحصول

---

[1]) أشرف السيد حامد قبال، "**الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**"، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، سنة 2013، ص23-24.

[2]) عيسى محمد الغزالي، " **الاستثمار الأجنبي المباشر– تعاريف وقضايا**"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطاع العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص5.

[3]) أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق ،ص24-25.

[4]) حسين عبد المطلب الأسرج، " **سياسات التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**"، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، الكويت، ديسمبر 2005، ص11.

[5]) عيسى محمد الغزالي، نفس المرجع ، ص6.

على الدراية العلمية والتكنولوجيا من شركات أخرى أو من موردي التكنولوجيا المتخصصة، أو من أجل التعجيل بمستواها لتحتل مكانة عالمية من خلال وصولها إلى موارد وقدرات وأسواق الشركات التي تشتريها[1].

رابعا: من حيث وجهة نظر الدول المصدرة.[2]

نجد ثلاثة أنواع: الأفقي، العمودي والمختلط. يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة لسلع المنتجة محليا، أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي)، في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المختلط النوعين المشار إليهما.

خامسا: من حيث وجهة نظر الدول المضيفة.

نجد استثمارات من أجل:

1- احلال الواردات؛

2- زيادة الصادرات أو تنفيذ الاستثمار بمبادرة حكومية؛

3- مشروعات البنية الأساسية.

المطلب الثاني: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمثل شروط جذب "FDI" في الشروط الأساسية، الشروط المكملة والشروط الاستياقية، حيث تعتبر هذه الأخيرة شروطا جديدة تم تحديدها لتشجيع تدفق "FDI".

الفرع الأول: الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي.

تتمثل هذه الشروط في الظروف الواجب توفرها من أجل جذب "FDI"، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على مناخ الاستثمار نذكر العناصر التالية:

1- الاستقرار السياسي: كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا، كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة فيها.

[1]) أشرف السيد حمال قبال، مرجع سابق، ص 26-27.

[2]) عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص 6.

2- عناصر الاقتصاد الكلي:

أ. توازن الميزانية العامة (التحكم في عجز الميزانية) إذ كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي ذلك إلى تضخم مرتفع ولا إلى انكماش أو كساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال[1].

ب. التحكم في السياسة النقدية على الأقل التحكم في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم، فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة ولا سلطة له عليها، وأما بالنسبة لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال[2].

ج. توازن ميزان المدفوعات: باعتباره المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد المضيف فإذا كان يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر الأجنبي منها قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها، مما من شأنه يعيق "FDI".

د. العناصر الاقتصادية والقانونية والتنظيمية أي حيث ثبات ووضوح القوانين الاستثمارية، حرية تحويل الأرباح، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار (آجال الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية)، مدى استقلالية النظام القضائي وتوفير الشفافية في المجال الاقتصادي (الصفقات العمومية)تعتبر مهمة لجذب "FDI". لأن صدور أي تشريع جديد لتشجيع الاستثمار سيرافقه عادة فترة زمنية من الترقب من قبل المستثمرين المحليين والأجانب الى أن تتضح كل مزايا هذا التشريع في أذهانهم وهو ما مرت به تجارب الدول المشابهة أيضا[3].

---

[1]) عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص60.

[2]) عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 61.

[3]) محمد صبري نشاوي، " **معايير المحاسبة الدولية وأثرها على الاستثمارات الأجنبية**"، المؤتمر الدولي الثالث: الاقتصادية العالمية في عالم سريع التغير، كلية العلوم الادارية جامعة الكويت، 16-17 ديسمبر 2008، ص18.

الفرع الثاني: الشروط المكملة.

هي الشروط التي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة لـ "FDI " ويمكن تجسيد هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

1- حجم السوق ومعدل نموه: أي كلما كان حجم سوق أي بلد كبير وقابل للنمو مع الزمن (ديناميكيا) ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار فيه وتوفير فرص جديدة للاستثمار.

2- توفير الموارد البشرية المؤهلة: "أي مدى توفر الموارد البشرية وعناصر الإدارة الكفؤة في الدول المراد الاستثمار فيها، إلا أنه في حال عدم توافر الإدارة الكفؤة في تلك الدول فإن الشركات الأجنبية قد تلجأ إلى توظيف خبراء إداريين من الخارج"[1].

3- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال: (الهاتف، الإنترنت...) والمواصلات (البرية، الجوية، البحرية والسكك الحديدية) فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

4- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:[2] توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفرها يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم "FDI" سنويا. أما خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيف التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

5- توفر القدر الكافي من رأس المال الاجتماعي والمرافق الأساسية يعتبر ضروريا، ذلك لضمان توفير البيئة التي كان يعمل في ظلها رأس المال الأجنبي بموطنه الأصلي، خاصة إذا كان الاتجاه المطلوب هو اتجاه الاستثمارات الأجنبية إلى مجالات غير تقليدية (مثل التنقيب على البترول والمناجم)، لكون أن هذا يدخل في حساب التكلفة/العائد للاستثمار.

---

[1]) قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 353.

[2]) ناجي بن حسين، " **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**"، مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، ص. ص 53-83، جوان 2009، ص57.

الفرع الثالث: الشروط الاستياقية.[1]

بغض النظر عن الشروط التي تم ذكرها آنفا، إن توفير الشروط الاستياقية أو ما تعرف بـ"الجيل الجديد من سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي"، تحسن من المحددات الاقتصادية للدول المضيفة وتزيد من دينامكيتها. والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

1- إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية على أساس تفضيلي لجذب "FDI" الموجه نحو التصدير، وإنشاء مناطق تجهيز الصادرات والهياكل اللازمة لذلك؛

2- الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الإقليمية والمصادقة على بنود تحرير التجارة؛

3- تجسيد عملية الخصخصة كإجراء حتمي للانفتاح على التحولات العالمية؛

4- توفير قاعدة تكنولوجية ترتكز أساسا على وجود مراكز البحث والتطوير ،معاهد ومختبرات...الخ.

- توصلت لجان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ترتيب العوامل المؤثرة في قرار "FDI" على النحو التالي[2]:

1- توافر البنية الأساسية؛

2- توافر الاستقرار السياسي والقانوني الملائم للاستثمار في جو من الأمان؛

3- توافر عناصر الإنتاج كما ونوعا مع إمكانية استقدامها من الخارج؛

4- التسهيلات المالية وتحويل الأرباح للخارج؛

5- السياسة الاقتصادية للدولة من حيث الحرية والحماية؛

6- الحوافز الضريبية ومدى استقرارها.

المطلب الثالث: مناخ وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

يعرف مناخ الاستثمار "من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة وهو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتقنية والتنظيمية"[3]. وسيتم في هذا المبحث دراسة أهم المفاهيم المركبة لمناخ "FDI" في الجزائر، وتطور تدفقه في الفترة 2005-2015 والعوامل المؤثرة فيه.

---

[1]) يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص180-181.

[2]) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 513.

[3]) محمد داودي، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية**"، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011، ص 08.

الفرع الأول: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لمواصلة الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في عدة مجالات، لاسيما في مجال سياسة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وحسب ما صرحت به وزارة الصناعة والمناجم والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"، أن الاستثمار في الجزائر اعتمد على المبادئ التالية: "حرية الاستثمار، لا للتمييز، حماية الاستثمارات وعدم المساس بالامتيازات"[1].

1- حرية الاستثمار: بالنسبة

- لكل شخص معنوي أو طبيعي، عام أو خاص وطني أو أجنبي؛
- لكل أنواع الاستثمار: خلق استثمار جديد، أو توسيع قدرات الانتاج، أو إعادة تأهيل وإعادة هيكلة، أو المشاركة في رأس مال المؤسسة على شكل مساهمات نقدية أو عينية، استعادة النشاطات في اطار الخصخصة جزئية أو كمية؛
- لكل نشاط اقتصادي: سواءا لانتاج سلع أو خدمات وكذا الاستثمارات المنجزة (في إطار تخصيص تنازل و/أو تصريح)، أو اختيار النشاط وتموقع المشروع إذا مثل خطرا على البيئة، أو خلق شركة خاضعة للقانون الجزائري للوطنيين أو الأجانب ومشتركة (مهما كانت نسبة رؤوس الأموال الأجنبية).

2- لا للتمييز بين المستثمرين الجزائريين والأجانب.

أي المساواة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب في الحقوق والواجبات، سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية؛ ومنح حوافز ذات طابع ضريبي وجمركي للمستثمرين بحسب النظام العام والنظام الاستثنائي.

3- حماية الاستثمارات وعدم المساس بالامتيازات.

بمعنى حماية المستثمرين وتشجيعهم عن طريق اتفاقيات ومعاهدات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، كما يخضع كل خلاف يكون بسب المستثمر الأجنبي أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق

[1]) www.mdipi.gov.dz, vu le 10/12/2014.

بالمصلحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتواصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص، بالاضافة الى عدم المساس بالحوافز الممنوحة.

4- مبدأ الاستقرار: يعتبر من الضمانات التي منحها الأمر الرئاسي 03/01 في المادة 15: "لا تطبق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة"، يعتبر نص المادة تعهدا من طرف الدولة بعدم تطبيقها لقوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع انجازها.

الفرع الثاني: الاطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي.

أولا: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي.

عملت الجزائر على اصدار مجموعة من التشريعات القانونية المتتابعة من أجل "FDI" أهمها:

1- قانون رقم 90/10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالقرض والنقد في المواد 181 الى 190 منه؛

2- قانون 93/12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بتحرير سياسة الاستثمار وترقيته وتحديد دور الاستثمار الخاص في تطوير الاقتصاد الوطني ومساهمته مع القطاع العام في إعادة عجلة الإنتاج للدوران من جديد، من خلال توجه الاقتصاد الوطني نحو تحرير العوامل المحركة للاقتصاد ومنها الانفتاح على اقتصاد السوق؛

3- الأمر الرئاسي 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، جاء هذا الأمر كبديل بعد فشل قانون ترقية الاستثمار، حيث يسعى هذا القانون إلى ترقية الاستثمار وتحديد تدخل الدولة الذي لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات، بالإضافة الى تبسيط وتخفيف أنظمة الاستثمار وذلك من خلال التسهيلات والضمانات التي يمنحها المشرع للمستثمر الوطني والأجنبي، إرساء مبادئ الاستثمار المذكورة أعلاه وانشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة؛

4- الأمر رقم 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03 لسنة 2001 المتعلق برسم الخطوط الكبرى للإصلاح في الإطار القانوني، الذي يحكم ترقية الاستثمار من أجل تطويره نحو أفضل الممارسات الدولية؛

5- قانون المالية التكميلي لعام 2009 تضمن قاعدة 49/51 أي المستثمر الجزائري يحتكر حصة 51% في المشروع الاستثماري، كما يمكن تقسيم هذه الحصة بين شريكين جزائري أما المستثمر الأجنبي 49%.

6- تضمن قانون المالية لسنة 2015 تعديلات على الأمر رقم 01-03، المعدل والمتمم، والمتعلق بتطوير الاستثمار والمدرج فيه تدابير دعم جديدة ومشجعة للأنشطة الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية وتخفيف ضرائب المؤسسات[1].

ثانيا: الاطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي.

تسعى الجزائر الى تكييف منظومتها المؤسسية لتشجيع وحماية "FDI"، لضمان بيئة أعمال مواتية لطلبات المستثمرين الاجانب وتم تقسيم الإطار المؤسسي للاستثمار الى 3 مستويات وهي كالتالي[2]:

1- المستوى الاستراتيجي: يمثله المجلس الوطني للاستثمار يترأسه رئيس الحكومة، مكلف باستراتيجيات وأولويات التنمية الاستثمارية، يجتمع على الأقل كل ثلاثة أشهر، من مهامه:

أ. تشجيع على انشاء وتطوير الهيئات والادوات المالية التي تساعد على تمويل الاستثمارات؛

ب. اتخاذ القرارات والإجراءات التي تسمح بتهيئة وتنفيذ أنظمة التحكم وتشجيع الاستثمار؛

ج. يقرر جميع العقود واتفاقيات الشراكة في إطار الاستثمار التي تنتج عنها منفعة خاصة للاقتصاد الوطني.

2- المستوى السياسي: يمثله وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار مكلفة بترقية وتحريك الاستثمار عن طريق مساهماتها، وضع سياسة وطنية والسهر على تطبيقها.

3- مستوى التنفيذ: ممثليه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري.

أ. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** هذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل بوكالة " ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار" من سنة 1993 إلى غاية 2001، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ساهمت في الاصلاحات على مستوى الهيئات المؤسساتية والتنظيمية، كما لها سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال ما تقدمه من خدمات متنوعة.[3] تنفذ مهامها في مجالات واسعة من أهمها : الترحيب وإعلام المستثمرين بمختلف المعلومات؛ تحديد المعوقات التي تعوق الاستثمارات واقتراح التدابير التنظيمية والرقابية للتصدي لها؛ تعزيز البيئة الاستثمارية العامة في الجزائر، وتحسين وتعزيز صورة العلامة التجارية

---

[1]) www.andi.dz, vu le 15/12/2014.

[2]) www.mdipi.gov.dz, vu le 10/12/2014.

[3]) كريمة حبو، " **الإجراءات المتخذة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية عدد01، مارس 2012، ص176.

للجزائر دوليا؛ تقديم المشورة والمساعدة للمستثمرين والإدارات الأخرى في تنفيذ مشاريعهم؛ إبلاغ المستثمرين حول توفر لوحات الأراضي وإدارة محفظة عقارية؛ التحقق من أهلية فوائد الاستثمارات المعلنة والمساهمة في تحديد المشاريع ذات أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمشاركة في التفاوض على الفوائد الممنوحة لهذه المشاريع؛ ضمان خدمة المراقبة والإحصاءات والاستماع عن حالة المشاريع المسجلة. وتم تجسيدها بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي، الذي يعتبر عنصرا داخل هيكلة "ANDI"، حيث تم انشاؤه من أجل ضمان تسهيل إجراءات عمليات الاستثمار، ويعتبر الممثل الوحيد للمستثمرين، ويضم علاوة عن اطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ممثلين عن الهيئات العمومية، لاسيما المركز الوطني للسجل التجاري "CNRC"، الجمارك والضرائب التي تمنح خدمات ادارية لتحقيق الاستثمارات لتقديم المعلومات والنصح وتقديم المساعدة للمستثمرين لإنجاز مشاريعهم[1]، يوضح الجدول الموالي الشبابيك والهيئات الموجودة داخل كل شباك مركزي مع عرض مختصر لأهم الخدمات المقدمة لها.

[1]) كريمة حبو، مرجع السابق، ص 177-178.

الجدول رقم (01): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي.

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم ملف، إيداع تصريحات، منح الإمتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الامكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source : ANDI, « texte régissant le développement de l'investissemen en Algérie »**,** Alger, 2004.

ب. **الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري:** تم إنشائها في أبريل 2007 لتعزيز الاستثمار وتسهيل ظهور سوق عقاري اقتصادي ديناميكي وشفاف، من مهامها: [1] نشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة

[1]) المادة رقم 7 و8، المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري** ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 27.

العقارية ذات الطابع الاقتصادي؛ إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي وتحيينه كل 6 أشهر؛ بيانات حول السوق العقاري بإعداد دراسات ومذكرات دورية حول توجهات السوق العقارية.

الفرع الثالث: تدفق "FDI" الوارد الى الجزائر (2005-2015).

كان تدفق "FDI" الوارد الى الجزائر في الفترة 2005-2015 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): تدفق FDI الوارد الى الجزائر

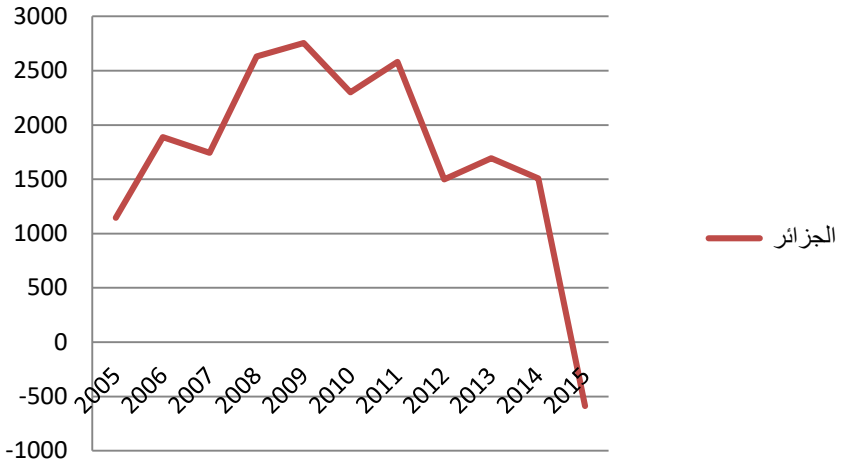

مصدر: من إعداد الباحثة استنادا على احصائيات "UNCTAD".

من خلال الشكل البياني رقم () نلاحظ أن تدفقات "FDI" سجلت ارتفاعا سنة 2006 مسجلا تدفق يقدر بـ 1888 مليون دولار، بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية للبلاد ومحاربة الارهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية المتمثلة في المصالحة الوطنية، بالاضافة الى تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي مثلا الأمر رقم 06-08 الصادر في 15 جويلية 2006 المذكور أعلاه، إلا أنه في سنة 2007 حقق تراجع بنسبة 7,67% مع العلم أن دول شمال افريقيا حققت أعلى ارتفاع لتدفق "FDI" في الفترة 2005-2015 بلغ 23097 مليون دولار بنسبة ارتفاع 6,96% عن سنة 2006. ويرتفع مرة أخرى في سنة 2008 الى ما قيمته 2631 مليون دولار، بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام المالي العالمي ولم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية. عرف تراجعا سنة 2010 نتيجة انخفاض الاستثمار الوارد عالميا، حقق بذلك أقل نسبة من مجموع عدد المشاريع في 2005-2015 نتيجة الفشل في تحسين جاذبية

الاستثمار ورداءة مناخ الأعمال حسب المؤشرات الدولية لجذب "FDI" أدناه، تطبيق قانون 49/51 سنة 2009 حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي بالشراكة 4 مشاريع سنة 2009 و9 في 2010[1].

حققت ارتفاعا في سنة 2011 بنسبة 12,13% مع العلم أن حققت دول شمال افريقيا في نفس السنة بنسبة 52,06%، بعد ذلك شهد تقلبات من 2012 الى 2015 مسجلة تدفق سلبي انخفاض بـ587 مليون دولار، نتيجة[2]:

- انخفاض أسعار البترول ابتداءا من شهر جوان 2014؛
- عجز في الحساب الجاري الخارجي مما أدى الى تآكل شبه كلي لموارد صندوق ضبط الايرادات وانخفاض ملحوظ في احتياطات الصرف بقيمة 34,81 مليار دولار نهاية 2015؛
- ارتفاع معدل التضخم، حيث بلغ المتوسط السنوي 4,8% سنة 2005، وفي ديسمبر 2016 6,4%؛
- انخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي وبـ3,8% مقابل الاورو في 2015؛

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: العوامل المؤثرة في "FDI".

بالإضافة الى مبادئ الاستثمار كحرية الاستثمار وحمايتها واستقرار الاطار القانوني الخاص به التي تعتبر من محفزات هامة للاستثمار الأجنبي، هناك عوامل أخرى لا يمكن تجاهلها تساعد في تدفق "FDI" حيث وفقا للنظرية الاقتصادية التقليدية FDI يميل الى التركيز في البلدان الأقل نموا، حيث توجد فرص أكبر لتحقيق عائدات أعلى، ولتعظيم انتاجيته في البلدان النامية ينبغي وجود الشروط التالية: [3]

- توفرها على عتبة الحد الأدنى لرأس المال البشري؛

---

[1])cellule-stat@andi.dz. Vu 05/02/2017.

[2]) بنك الجزائر، مداخلة السيد المحافظ حول "**التطورات المالية والنقدية سنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في طرق استمرار الصدمة الخارجية**"، أفريل 2017، منشورة في الموقع التالي:www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع: 2017/05/02.

[3]) Kenethe Enock Okpala, "**adoption of IFRS and financial statments effects: the perceived implication on FDI and Nigeria economy** ", Australian Journal of Business and Management Research, vol 2, N05 (76-83), August 2012, p 77.

- توفر البنى الأساسية المحلية؛
- توفر نظام مالي متطور.

وعدم توفر هذه الشروط الاساسية أدى الى عدم توازن في توزيع "FDI" عبر العديد من البلدان النامية، ووفقا للنماذج النظرية الحالية توصلت الى أن تدفق "FDI" يتأثر ايجابيا بمجموعة من العوامل التي تتمثل في:

- الجوار واللغة والعلاقات الاستعمارية[1]؛
- الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة العالمية له أهمية في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول المضيف[2]، وتكثيف إبرام إتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي، وقعت الجزائر على(46) "BITS" اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية، "DTTs" (31)اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، 6 اتفاقات الاستثمار الدولية أخرى.[3]
- حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه، بحيث كلما كان ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي كبيرا، كانت هناك جاذبية أكبر للFDI [4]؛
- تكاليف المعلومات والضرائب والمخاطر السياسية وتقييد حركة رأس المال؛
- التباين في المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب يؤثر سلبا على الاستثمارت الاجنبية حيث تساعد هذه التباينات المستثمرين المحليين أكثر من المستثمرين الاجانب ومن ثم الاستفادة من أوجه عدم الاتساق على حساب المستثمرين الاجانب وبالتالي قلت الاستثمار في الاسواق الخارجية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في"FDI" بالجزائر، بحيث هناك عوامل محفزة له وأخرى مثبطة له كما يلي:

أ. العوامل المحفزة لتدفق "FDI" الى الجزائر: من أهمها مايلي:

1- **الموقع الجغرافي الاستراتيجي** الذي يربط أوروبا بإفريقيا، في قلب الدول العربية والدول الإسلامية، مع امكانية الوصول الى الأسواق الاقليمية، واحدة من دول البحر الأبيض المتوسط، وشساعة مساحتها التي تعتبر

---

[1]) Laura Marquez- Ramos, "**The effect of IFRS adoption on trade and foreign direct investements**", International Trade and Finance Association, international trade and foreign direct investements working papers, paper 19, 2008, p 13.

[2]) علية صالح الشمري، "**مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للبيئة المحلية**"، دراسات ادارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص112.

[3]) www.unctad.org, vu le 15/02/2015.

[4]) هوام جمعة، لمزاودة عمار، "**أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة قياسية**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 34، أكتوبر 2014، ص 407 – ص 408.

تاسع (9) أكبر بلد في العالم والأول من نوعه في أفريقيا. تحتوي على كثافة سكانية تقدر بـ 40 مليون نسمة في آفاق 2019[1].

بالإضافة الى المناطق الصناعية والمناطق التجارية : حيث الجزائر لديها حاليا 72منطقة صناعية تغطي مساحة أكثر من 12000هكتار وأكثر من 450 منطقة أعمال تجارية تغطي مساحة أكثر من 17000هكتار[2] ؛

2- **إمكانيات التمويل** من خلال البنوك العمومية، صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية، حيث تتوفر على شبكة من البنوك تتكون من 21 بنك و مؤسسة مالية (13 خاصة و8 عمومية)، صندوق الاستثمار الوطني (نسبة مشاركة تصل إلى 34٪ في المشاريع الكبيرة) و05 صناديق إستثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني (المشاركة بنسبة 49٪ في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). كما توفر اللجوء إلى مؤسسات الضمان المالي (صندوق ضمان قروض الاستثمار وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة)؛

3- **تتوفر على ثروات طبيعية هامة**[3]: مثل البترول والغاز، والطاقة الشمسية وتعتبر ثالث (3)أكبر حامل لإحتياطات الذهب في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية ولبنان، وتحتوي على إحتياطات التقنية من الغاز الصخري في الجزائر قدرت ب 19.800 مليار م^3، حسب قسم الطاقة الأمريكي. وهكذا دفعت الجزائر إلى المرتبة الثالثة عالميا من خلال احتياطاتها للغاز الصخري، تسبقها الصين 31.220 مليار م^3 والأرجنتين ب 22.500 مليار م^3 (بيانات 2013).

4- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة. [4]

5- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا وتحديد نسبة قدرها 15% تتعلق بتحويل الأرباح من الفروع المستثمرة إلى الشركات الأم المتواجدة في الخارج، وهذا من شأنه تحكم الدولة في قيم التحويلات بالعملة الصعبة باتجاه البلد الأصلي للمستثمرين، بعد أن لوحظ أن مبالغ خيالية يتم تحويلها نحو الخارج من الطرف المستثمرين الأجانب.

---

[1]) www.invest-in-algeria.com, vu le 13/10/2015.

[2]) www.aniref.dz/index.php/fr/pourquoi-l-algerie/les-zones-industrielles, vu le 13/10/2015.

[3]) www.invest-in-algeria.com, Op-cit.

[4]) بن الطاهر حسين، خذري توفيق، "**جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر**"، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، يومي: 09 و 10 أفريل 2013، ص 05-06.

6- حوافز جبائية وشبه جبائية هامة تصل إلى غاية 10 سنوات من الإعفاءات، بتطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار دون التفرقة بين السلع من حيث المنشأ، الاعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص المقتنيات التي تمت في إطار الاستثمار المعني.[1] وكل هذا حسب موقع وأهمية المشروع أي تختلف الامتيازات حسب موقع وطبيعة الاستثمار.

ب. **العوامل المثبطة لتدفق "FDI" الى الجزائر** من أهمها ما يلي:

1- حدود السيطرة الأجنبية في قانون الاستثمار الجزائري:

يتطلب قانون الاستثمار 51/49، أغلبية الملكية جزائرية 51% على الأقل في جميع المشاريع المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية. هذا المطلب أعتمد أولا في عام 2006 في قطاع النفط، ثم توسع الى جميع القطاعات بحلول 2009. تعتبر الحكومة أن هذا القانون هو إجراء وقائي وليس عائقا لجذب الاستثمارات الأجنبية، بل يسعى إلى تنويع الاستثمار في الاقتصاد الجزائري وتشجيع نمو القطاع الخاص وتنويع الإنتاج الاقتصادي المحلي وخلق فرص العمل للمواطنين، ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية، ووضع مبادرات تدريبية محلية والربح مع تقييد رحلات رأس المال وضمان النمو الاقتصادي المحلي.

إلا أن القانون هذا القانون يشكل تحديات لأنواع مختلفة من المستثمرين، على سبيل المثال، القانون يعوق الوصول إلى الأسواق للشركات الأجنبية الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أنها لا تملك الموارد البشرية أو رأس المال للانتقال بعملية معقدة. الشركات الكبيرة يمكن أن تجد السبل للتغلب على القانون، في بعض الأحيان بالتعاون مع الحكومة الجزائرية نظراً لأن الشركات الكبيرة عادة خلق المزيد من فرص العمل، وقد تمتلك التكنولوجيا والمعدات التي غالبا مع ترغب بها الحكومة عادة ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتلقى هذا الاعتبار نفسه. بالاضافة الى أن الشركاء الجزائريين في بعض الأحيان يرفضون استثمار الأموال المطلوبة في مجال الأعمال التجارية للشركة، كما أن الشركات الأجنبية لا تريد التخلي عن السيطرة على التصاميم وبراءات الاختراع خوفا منها على فقدان الملكية الفكرية.

[1]) قدي عبد المجيد، بن حمو فايزة،" **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** "، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 20، الجزائر 2013، ص 17.

2- رتبة المناخ الاستثماري الجزائري حسب المؤشرات الدولية لجذب "FDI".

- **حسب مؤشر التنافسية العالمي "GCI":**

يستند ترتيب تنافسية الدول في تقرير التنافسية العالمي الى مؤشر التنافسية العالمي الذي حدده منتدى الاقتصاد العالمي للمرة الأولى عام 2004، ويتم احتساب درجات المؤشر ووضع نقاط حسب تنافسية كل بلد عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة لمجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى انتاجية الدولة والمتعلقة بنحو 12 فئة أساسية تمثل الدعائم الاساسية للتنافسية ، تتمثل في البنية التحتية، وحجم السوق، وبيئة الاقتصاد الكلى، والصحة، والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة السوق والسلع، وتطور الأسواق المالية، وتكنولوجيا المعلومات، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأعمال، والابتكار[1].

تقهقرت تنافسية الجزائر في 2016 الى المرتبة 86 عالميا من بين 140 دولة بـ 7 رتب مقابل المرتبة 79 في 2014-2015. كما ضمت كل التقارير الخاصة بهذا المؤشر أن العوامل الاكثر اشكالية أو العوائق لممارسة الاعمال التجارية في الجزائر تتمثل في:

1. مشكل الحصول على تمويل؛
2. البيروقراطية الحكومية؛
3. الفساد؛
4. المعدلات الضريبية؛
5. تعقد الانظمة الضريبية.

وبالتالي أوصت على ضرورة العناية بالقطاع المالي، مراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري، زيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية والاهتمام أكثر بالمنشآت القاعدية حيث احتلت المرتبة 105 من بين 140 دولة في تقرير 2015-2016، وهذا راجع إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 105) والموانئ (المرتبة 111) ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 123) بهذا ، بالاضافة الى صعوبة الحصول على المعطيات القاعدية لقياس المؤشر تجعل الجزائر أقل تنافسية حتى على الصعيد العربي، ضعف مجالات الإبداع التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم المؤشرات.

[1]) منتدى الاقتصادي العالمي، " **تقرير التنافسية العالمي يكشف اهمية الابتكار وقوة البيئات المؤسسية في تعزيز تنافسية الدول**"، 2013-2014، من الموقع: www.weform.org/gcr.، تاريخ الاطلاع: 2015/03/20.

- **حسب تقرير الحرية الاقتصادية العالمية:**

يصدر تقرير مؤشر حرية الاقتصادية العالمية والذي يرمز له بالرمز "EFW index" عن مؤسسة هيرتيج الأمريكية الدولية ويعتمد تصنيف هذا المؤشر من هذه الأخيرة على عدة معايير تدخل ضمن 5 مؤشرات رئيسية تتمثل في: مؤشر سيادة القانون وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة والتي تتمثل في مناخ الأعمال ، المبادلات التجارية ،الاستثمار ، النظام المالي والنقدي،المرونة في التشغيل ، و سير الأعمال وفي القطاع المالي والجبائي، إلى جانب حرية التعامل مع الإدارة ومستوى التضخم و نسب الجباية و السرعة في إحداث المؤسسات، وفيمايلي شرح مختصر لهذه المؤشرات الرئيسية:

- **مؤشر حجم تأثير الحكومة على الاقتصاد:** من خلال مساهمتها في مختلف المشاريع، ودخولها كشريك في انجازها، الأمر الذي يعتبره القائمون على الدراسة تقييدا لحرية الأفراد الذين يجب أن تعطى لهم هوامش أكبر في تسيير الحياة الاقتصادية حيث أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى إنفاق الأفراد، والأسر، والشركات، فإن اتخاذ القرار من جانب الحكومة يحل محل الاختيار الشخصي؛ فينخفض مستوى الحرية الاقتصادية.

- **مؤشر الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية:** فهو الجسم التشريعي الذي ينظم الحياة الاقتصادية والاستثمارية في كل دولة، وهذا من خلال دراسة الحرية التي تمنحها هذه القوانين، وأداء القضاء في الجانب الاقتصادي، وحماية حقوق الملكية، وتشجيع القوانين لإبرام العقود المختلفة.

- **مؤشر إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة،** ذلك أن غياب الأموال يقلل من شأن المكتسبات من التجارة أما فيما تمثل الجانب المالي في هذه الدراسة يتمثل في نمو الثروة ومستوى التضخم السنوي، إضافة إلى حرية امتلاك حسابات بنكية من العملة الأجنبية.

- **مؤشر حرية التجارة الدولية:** التي درسها عبر دراسة التعريفات الجمركية، ومدى تحرر التبادل التجاري الدولي من العوائق التنظيمية، إضافة إلى مدى التسهيلات المقدمة إلى الأجانب من أجل الاستثمار والملكية والزيارة. بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بالسياسات المعتمدة في تقديم القروض ومختلف الإجراءات البيروقراطية والإدارية التي يمر بها المستثمر من أجل الانطلاق في نشاطه.

- **مؤشر تنظيم الائتمان، والعمالة، وقطاع العمل،** والمتعلق بالقدرة على الدخول إلى الأسواق، والتدخل في حرية المشاركة في التبادل الطوعي.

لم تتعدى الجزائر منطقة الدول الأقل حرية، حيث كان لها أسوء تنقيط في تقرير سنة 2015، تمثل في 48.9 نقطة متراجعة بـ 1.9 نقطة عن 2014 لتكون بذلك في المراتب الأخيرة، واعتبرتها أسوأ دولة عربية في مجال الحرية الاقتصادية، رغم التقدم الكبير في السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بتحسين الإدارة المالية بالإضافة الى أن نتائج التقرير لا تعبر عن قوة الاقتصاد بصور إجمالية، فقد احتل الاقتصاد الصيني الذي يصنف الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في المركز 123 عالميا عام 2012 برصيد نقاط لم يتجاوز 6.22، حيث تم إدراجه ضمن نفس فئة الجزائر أي الأقل حرية على الإطلاق أي " الاقتصاديات المقيدة"، وذلك بسبب الإجراءات التي تعتمد بكين التي تحاول من خلالها حماية شركاتها وصناعتها من تأثير الغزو الأجنبي لأسواقها الداخلية.

أرجعت مختلف التقارير أسباب رتبتها المتدنية في تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي الى[1]:

- الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة، بحث لم تتقدم السياسات الرامية الى تحسين الكفاءة التنظيمية والحفاظ على الأسواق المفتوحة لتطوير قطاع خاص أكثر ديناميكية؛
- نظام قضائي غير فعال، واستمرار حلة عدم اليقين السياسي وموقفها السلبي تجاه الاستثمار الأجنبي الذي يعرقل الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي؛
- مستويات عالية من الفساد تعصف بالأعمال التجارية والقطاع العام، لا سيما قطاع الطاقة في اشاة الى قضية سوناطراك؛
- تحدث ما يقدر نصف جميع المعاملات الاقتصادية في الجزائر في القطاع غير الرسمي؛
- معظم الممتلكات العقارية في أيدي الحكومة؛
- العوائق البيروقراطية الكبيرة للنشاط التجاري على الرغم من بعض التحسينات لبيئة الأعمال؛
- رفض الحكومة لخفض الإعانات الموجهة للأغذية الأساسية والوقود والكهرباء والإسكان الرغم من هبوط أسعار النفط العالمية؛
- هيمنة المصارف العامة على القطاع المالي رغم تزايد المصارف الخاصة؛
- الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الانفاق الحكومي الى الحد الذي يفوق ادخال تحسينات في التحرر من الفساد؛
- اعتبار قاعدة 49/51 عائق أمام الاستثمار الاجنبي.

[1])www.heritage.org/index/country/algeria, vu le 17/04/2015.

- **حسب تقرير الشافية العالمي:**

يصدر تقرير الشفافية العالمي من قبل منظمة الشفافية الدولية، المعني بدراسة مؤشر مدركات الفساد ويرمز لها بالرمز "CPI" إبتداءا من عام ،1995 بوصفه مؤشراً مركباً يتم استخدامه بغية قياس مدركات الفساد في القطاع العام في مختلف البلدان حول العالم، حيث يشمل الفساد بصفة عامة الأنشطة غير القانونية التي تخفى عمداً ولا تنكشف إلا من خلال الفضائح أو التحقيقات أو الملاحقات القضائية. وليست هناك طريقة مجدية لتقييم المستويات المطلقة للفساد في البلدان أو الأقاليم على أساس بيانات تجريبية راسخة. إن المحاولات التي يمكن اللجوء إليها للقيام بذلك – مثل مقارنة الرشاوى المبلغ عنها أو عدد الدعاوى القضائية المرفوعة أو دراسة قضايا المحاكم المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالفساد – لا يمكن أن تؤخذ على أنها مؤشرات أكيدة على مستويات الفساد، ولكنها عوضاً عن ذلك تظهر مدى فعالية المدعين العموم أو المحاكم أو الإعلام في التحري عن الفساد وكشفه. فيعد حصر ما يوجد من مدركات حول الفساد لدى من تخولهم مراكزهم تقديم تقييمات لفساد القطاع العام أكثر الطرق موثوقية لمقارنة المستويات النسبية للفساد عبر البلدان.

كما طرأت على مؤشر مدركات الفساد خلال الأعوام الماضية عدت تعديلات في كل المصادر المستخدمة وفي تجميع المؤشر وكذلك المنهجية، بهدف قابلية المقارنة بين مجموع النقاط التي يتم إحرازها على هذا المؤشر مع مرور الوقت.

توصلت منظمة الشفافية العالمية في تقريرها عام 2012 أن الفساد قد أصبح مترسخا في الاقتصاد العالمي رغم جهود النشطاء في العالم ويظهر مؤشر الفساد بالمنظمة أن ثلثي الدولة الـ 176 التي شملها المسح جاءت دون 50 درجة مما يعني أنها فاسدة بشدة وأن مستويات الرشوة وسوء استخدام السلطة والتعاملات السرية مازالت متفاقمة في كثير من الدول. وفي تقرير 2015 لوحظ أن أكثر من 6 مليارات نسمة يعيشون في دول يتفشى فيها الفساد بشكل أو بآخر وأن الدول التي تنتشر فيها النزاعات والاضطرابات والدكتاتوريات من بين أكثر الدول فسادا وأقلها أمنا. [1]

أما على المستوى الجزائري هناك الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد "ANLC"، التي تمثل المنظمة الشفافية الدولية في الجزائر.

[1])www.transparency.org, vu le 17/04/2015.

حسب هذا المؤشر، خلال السنتين 2010 و 2011 لم يتجاوز تنقيط الجزائر 3 نقاط –حسب تقييم من 0 الى 10– وحسب المنظمة تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط لعدة سنوات متتالية هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة وانعدام ارادة سياسية لمحاربته، أما بين 2012–2015 وحسب سلم المرقم من 0 الى 100 استقرت في 36 نقطة خلال السنوات الثلاث (2013–2014– 2015)، ويرجع مراتب التصنيف التي تحصلت عليها الجزائر الى الأسباب التالية:

- غياب الارادة السياسية في القضاء عليه، ويعد الفساد أداة من أدوات السلطة مثلما تدل عليه القضايا الدولية التي تطورت فيها على غرار فضيحة " أس أن سي لافالان" "SNC-Lavalin" الكندية، وفضيحة الطريق السيار؛
- فشل برامج وسياسات مكافحة الفساد وعدم جدية الهيئات المعنية في كبح هذه الظاهرة؛
- عدم تنصيب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في حين أن رئيس الجمهورية أمر بتعجيل تنصيبه/ وغياب المستجدات بخصوص الهيئة المركزية للوقاية ومحاربة الفساد، المقررة بموجب قانون 06–01 المؤرخ في 2006 التي لم يتم تفعيلها إلا بعد 4 سنوات، والديوان الوطني لقمع ومحاربة الفساد فهو جهاز صوري لتلميع صورة النظام بالنسبة للخارج.

- **مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:**

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي، يهتم بالبحث في الاجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الاعمال وتلك التي تعوقها ويعرض مؤشرات كمية للاجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية، وتخضع للقياس في التقارير التي تؤثر على 10 مراحل من حياة منشأة الأعمال هي: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء ، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود وتصفية النشاط التجاري.

يعتمد هذا المؤشر على نوعين من البيانات، النوع الأول على مطالعات القوانين والاجراءات الحكومية وتفسيراتها، بينما يعتمد الثاني على مؤشرات الحركة والوقت التي تقيس درجة الكفاءة في تحقيق الهدف الاجرائي.[1] والهدف الأساسي من التقرير هو تزويد المستثمرين وصانعي القرار، بتحاليل ومعلومات رقمية

[1]) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **"تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"**، 2009، ص7، منشورة في الموقع التالي: www.doingbusiness.org تاريخ الاطلاع، 2015/04/17.

ووصفية تساعدهم على اتخاذ القرار، من خلال تطوير عدد من المؤشرات التي تفيد في معرفة الوضع النسبي لكل دولة بالمقارنة مع دولة أو مجموعة من الدول. ويتراوح المقياس بين 0 و100 حيث يشكل الصفر مقياس الأداء الأسوأ و100 مستوى الأداء الأعلى.

ضمت تقارير البنك الدولي الاصلاحات التي قامت بها الجزائر لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، تمثلت في اجراءات حكومية جديدة بهدف تحسين ادارة عملية استخراج تراخيص البناء والمساعدة في ضمان اتمام مشاريع البناء والتشييد في موعدها وبصورة آمنة كما قامت بخفض تكلفة نقل الملكية وسعر الضريبة على دخل الشركات لبعض القطاعات من 25% الى 19% وسهلت كذالك انفاذ العقود من خلال اعتماد قانون جديد للاجراءات المدنية وزيادة كفاءة عمل المحاكم[1]. بالاضافة الى تحسين نظام معلوماتها الائتمانية من خلال ضمان حق المقترضين في فحص بياناتهم الشخصية بموجب القانون وامكانية الحصول على المعلومات الائتمانية عن طريق الغاء الحد الأدنى للقروض الى تدرج في قاعدة البيانات، رفع مستوى البنية التحتية في ميناء الجزائر العاصمة لتسهيل التجارة عبر الحدود، وتخفيف الضغط الضريبي على رقم أعمال الشركات حيث تم تخفيف الرسم على النشاط المهني، وإلغاء الحد الأدنى للرأسمال الخاص بتأسيس شركات جديدة، وتسهيل الحصول على رخص البناء في أقل وقت ممكن وزيادة الشفافية في تعريفة الكهرباء.

وحسب تقرير 2017 لمؤشر ممارسة أنشطة الاعمال، يتطلب تأسيس شركة جديدة في الجزائر 12 إجراءا و20 يوما في المتوسط و11,1% من الناتج الفردي الخام، أما الحصول على رخصة بناء فتتطلب 17 إجراءا و130 يوما و0,9 % من الناتج الفردي، ويتطلب الربط بالكهرباء 5 إجراءات و180 يوما. أما عدد الضرائب الإلزامية المدفوعة فيبلغ 27 ضريبة ورسم ويتطلب تخصيص 265 ساعة للقيام بذلك وتعادل قيمتها الإجمالية 65,6%من الدخل الإجمالي[2].

وعلى الرغم من شغلها المركز 156 في الترتيب العالمي من تصنيف 190 دولة، استطاعت الجزائر إحداث تحسّن كبير في بيئة الأعمال هذا العام، وتصدر بلدان المغرب العربي التي أجرت إصلاحات حيث قفزت سبعة مراكز مقارنة بـ2016 حيث شغلت المركز 163 من تصنيف 189 دولة، وحلت الجزائر في صدارة دول المغرب العربي التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات في المجال، إلا أن هذا غير كاف لجذب الاستثمارات الأجنبية

[1]) البنك الدولي، **"تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي"**، 2010، ص6، نفس الموقع أعلاه.

[2]) World Bank Group**,**"**Doing Business Equal Opportunity for all**", 2017, p 189, published in www.doingbusiness.org, seen the 14/03/2017.

حيث بلغ عدد الشركات التي قامت بوقف نشاطاتها ابتداءا من 2013 الى 2016 على التوالي: 167، 196، 296، 325 شركة أجنبية•.

3- بورصة الجزائر: يعتبر السوق المالي ضرورة ملحة لكونه أداة تمويلية فعالة يمكن استعمالها لترشيد وتنمية الاستثمار وكذا تحديد المشاريع الاستثمارية المنتجة للسلع والخدمات[1]. إلا أنه بالرغم من مرور عدة سنوات على انشاء بورصة الأوراق المالية بالجزائر إلا أن أدائها مايزال ضعيف إذ تتصف بمايلي: [2]

- قلة المؤسسات المسعرة بها حيث الى حد الآن توجد أربع مؤسسات مسعرة بها فقط هي مجمع صيدال، مؤسسة نزل الأوراسي، مؤسسة الياس للتأمينات، ومؤسسة رويبة، بعد انسحاب رياض سطيف وهذا راجع الى صعوبة استيفاء الشروط القانونية للدخول الى البورصة.
- ضعف التنويع في محفظة الأوراق المالية للمستثمر إذ يتم التعامل فقط على أربع أسهم في الحاضر وسندين.
- ضعف الثقافة المالية لدى غالبية الجمهور وهذا ما يؤدي الى عرقلة الاستثمار في الأوراق المالية
- انتشار السوق الموازية ما يؤدي رؤوس الأموال الى الاستثمار في هذه السوق بدل توجيهها الى بورصة الأوراق المالية
- ضعف اداء المؤسسات الاقتصادية مما يجعلها غير قادرة على تلبية شروط الانضمام الى البورصة
- غياب سياسة ترويجية واضحة لبورصة الأوراق المالية سواء من طرف الهيئات المنظمة بها أو من طرف المؤسسات المصدرة للأوراق المالية.

•) statistiques@cnrc.org.dz. Vu le 18/04/2017.

[1]) منصوري زين، مرجع سابق، ص 196.

[2]) منير عوادي، "**دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال 2010-2013**"، مذكرة ماجستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015،، ص141-142.

المطلب الرابع: ايجابيات جلب الاستثمار الاجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري.

هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة –الجزائر الحصول عليها جراء استقطابها لـ "FDI" من أهمها:

1- تحقيق التنمية المستدامة عبر تمويل المشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل؛

2- الزيادة في النمو الاقتصادي إذا صاحب تدفق "FDI"، الزيادة في معدل نمو الاستثمارات المحلية؛[1]

3- يمثل قوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الانتاجية الدولية؛

4- دعم حركة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم؛

5- الاستفادة من نقل التقنية المتقدمة والمهارات الفنية وأساليب الإدارة الحديثة، لأن العمل بفروع الشركات الأجنبية يساهم في تدريب العمالة المحلية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب[2]، كما يؤثر تدفق "FDI" على العمالة المباشرة –العمالة التي يتم خلقها داخل الشركات الأجنبية- وعلى العمالة غير المباشرة أي العمالة التي يتم خلقها في الشركات المرتبطة سواء بشكل أفقي أو بشكل رأسي[3]؛

6- تطوير البنى التحتية والنفاذ الى شبكات التسويق الدولية؛

7- يعوض نقص الموارد المالية المحلية وضعف الادخار ويساهم في سد الاحتياجات من العملة الأجنبية وسد العجز في ميزان المدفوعات وتمويل برامج وخطط التنمية، على سبيل المثال زيادة تدفقات "FDI" يؤدي الى زيادة ايرادات الضرائب؛

8- دخوله في القطاعات الإنتاجية الموجه للتصدير أو التي تحل محل الواردات، أي وسيلة لبناء القدرات الإنتاجية[4] ؛

9- لا يشكل عبئا جامدا على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدول على القروض الخارجية؛

---

[1]) محمود حسين الوادي، ايهاب نظمي صابر وآخرون، **"قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرون- التحديات- الفرص- الآفاق"**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الجزء الأول، ط1، 2009، ص96.

[2]) أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص27-29.

[3]) محمود حسين الوادي، ايهاب نظمي صابر وآخرون، مرجع سابق، ص102.

[4]) محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 31-32.

10- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة المطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات، حيث يأخذ أثر "FDI" على نقل التكنولوجيا ثلاثة أشكال هي: البحوث والتطوير، المعرفة الجديدة وتراكم رأس المال البشري.

المبحث الثاني: دور النظريات والممارسات المحاسبية في حل مشاكل القرار الاستثماري.

على أثر زيادة تدفق "FDI"، وتطور أسواق الأوراق المالية، وزيادة نمو الشركة الحديثة وحاجتها الى رأس المال الخارجي، أدى الى زيادة المشاكل المحاسبية التي تواجه المستثمرين الأجانب من خلال تعدد الاجراءات المحاسبية والتي خضعت لمجموعة متباينة وأيضا مترادفة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية، لهذا اقتصرت البحوث المحاسبية على ايجاد مجموعة من المبادئ محاسبية مقبولة عموما "GAAP" لكي تكون أساسا لإثبات محاسبي منسق لمواجهة المشاكل المستجدة ولكن جميع تلك المحاولات لم تعطي نتائج جيدة، على ذكر ما سبق سنستعرض في هذا المبحث، البحوث المحاسبية التي اهتمت بدراسة اشكالية الهياكل المالية في ظل التيارات المالية الحديثة التي تدخل تحت اطار ما يعرف بالنظرية الحديثة للمشروع The Modern Theory of the firm والتي كانت دافع لتوفير الأداة المناسبة لقياس نتائج النشاطات الاقتصادية لوحدات المجتمع وعدالة ايصالها الى الأطراف المعنية بهذه النشاطات والتحول من المبادئ المحاسبية الى المعايير المحاسبية.

المطلب الأول: البحوث المحاسبية الحديثة للمعايير المحاسبية.

تحولت البحوث المحاسبية الى الاهتمام بالنظريات السلوكية التي كانت نتاج التطورات الحديثة في المجال المحاسبي والاتجاه نحو دراسة عملية الاتصال في مجال اتخاذ القرارات وأصبح التركيز أكثر على ملائمة المعلومات وعلى سلوك الأفراد والجماعات المختلفة اتجاه هذه المعلومات وتزايد الاهتمام بهذا المجال حيث أعلنت جمعية المحاسبة الأمريكية "AAA" والرابطة الوطنية للمحاسبين "NAA" تشغيل لجان في أوائل 1970م للبحث عن سبل لادماج نتائج العلوم السلوكية في المحاسبة ينص على أن المحاسبة هي عملية سلوكية وأن الغرض الرئيسي من التقارير المحاسبية هو التأثر في التصرف: أي السلوك[1]؛ وفيما يلي نقدم أهم التوجهات الحديثة في المحاسبة السلوكية.

[1]) خالد جفال، **"تأثير نظريات المحاسبة السلوكية في هيكلية تفاعل الافصاح والقياس"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15،جامعة فرحات عباس، 2015، ص 231.

الفرع الأول: نظرية الوكالة ودورها في تطوير مجال المحاسبة.

أولا:تعريف نظرية الوكالة.

ظهرت نظرية الوكالة وضبط العلاقات في 1976 من طرف الباحثين Michael C Jensen, William H Meckling حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والادارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الادارة وأصحاب الأموال، حيث عرفا الوكالة بأنها عقد بين شخص واحد أو أكثر (الموكل) لاشراك شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات بالنيابة عنهم [1]، لممارسة النشاط واتخاذ القرارات نيابة عن الموكل لتحقيق أهداف المنشأة، وتنظر نظرية الوكالة الى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات بين الاطراف المختلفة مثلا: تعاقد المالكين مع الادارة، تعاقد الادارة مع العاملين، تعاقد المساهمين بالمدقق الخارجي ...الخ. وهدفها تقديم خصائص التعاقد الأمثل التي يمكن أن تعقد بين الموكل والوكيل [2]. يحدد فيه طبيعة العلاقة وتحديد الواجبات والصلاحيات لكلا الطرفين.

وتقوم نظرية الوكالة على الفرضيات التالية:

1- اتصاف أطراف العلاقة بالرشد الاقتصادي وأن تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية ولكن هذا لا ينفي وجود حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة المنشأة قوية في مواجهة المؤسسات الأخرى؛

2- اختلاف أهداف كلا من الموكل والوكيل وانعكاس ذلك على مسألة اختيار الهيكل المالي؛

3- تحفيز الوكيل لتحمل مسؤولية وأداء واجباته؛

4- ان المتعاملين ليسوا متساوون في الحصول على المعلومة المتعلقة بالمؤسسة ومحيطها.

ثانيا: مشاكل نظرية الوكالة، من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشأ علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل عدة سببها[3]:

---

[1]) Michael C Jensen, William H Meckling , "**Theory of the firm: Managerial Behavior Agency Costs and Ownership Structure**", Journal of Financial Economics, October, vol 3, N 04,1970, pp305-360, p05.

[2]) عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 ص 65.

[3]) العراق بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، "**حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية "، جامعة سعد دحلب –البليدة، يومي 18-19 مايو 2011م، ص 18.

- أن مجرد ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصيل؛

- عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة كافة.

من أهم مشاكلها مايلي:

1- مشكلة تضارب المصالح: علاقة الوكالة ينجم عنها نوعان من تضارب المصالح، فهي تؤدي الى بروز تناقض في المصالح بين المسير والمساهمين من جهة، وبين المساهمين والمدينين (المقرضين) من جهة ثانية. لهذا ترفض نظرية الوكالة فرضية تطابق مصالح كل الشركاء في المؤسسة واقتراحها وفق ذلك ادارة هذه التناقضات بشكل أمثل، بواسطة القرارات المالية المناسبة[1]، حيث يرغب المساهمين من الادارة تشغيل الشركة بطريقة تزيد من قيمة الأسهم ولكن قد ترغب الادارة أن تنمو الشركة بطرق تزيد من ثروته وهي ليست بالضرورة مصلحة المساهمين[2]. فالمالكون سوف يعملون من أجل تعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع الذي سيتولد من استثماراتهم في الشركة بواسطة المدراء. أما المدراء فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم (ثروتهم) وكذلك بعدم بذل الجهد أو ما يسمى بوقت الراحة ولو كان ذلك على حساب مصلحة المالكين، فوقت الراحة الذي لا يمثل فقط عدم بذل الجهد، بل يشمل أيضا استهلاك المدير للمزايا أو المنافع ذات العلاقة بالوظيفة، ومن أمثلة المزايا التنقل بالدرجة الأولى والسكن في الفنادق الممتازة عن الإيفاد واستعمال سيارات الشركة للأغراض الشخصية وغيرها، ويمكن القول أن هذه المزايا المستهلكة تحرف رأس المال بعيدا عن الاستثمارات في الشركة. لذلك ركزت أدبيات الوكالة على وضع مداخل متعددة لكي يزيد المدراء من استهلاك وقت الراحة مقابل بذل الجهد ويخفضون المزايا المستهلكة.

وحسب نظرية الوكالة أن تضارب المصالح بين الادارة والملاك (المساهمين) فهذا لايعني غياب المصلحة المشتركة بين الطرفين لأنهم يدركون في النهاية أن مصالحهم تتوقف إلى حد كبير على بقاء التنظيم واستمراره[3]. كما يمكن استخدام نظام الحوافز لخلق الموائمة بين الادارة والمساهمين [4].

---

[1]) عقبة نصيرة، مرجع سابق، ص70.

[2]) Michael. C. Jensen, William H Meckling , op.cit, p 316.

[3]) العراق بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق، ص19.

[4]) Thomas Rudiger Smith, **"Agency theory and its consequences"**, master thesis at Copenhagen Businesses School, Europe, 2011, p 18.

2- مشكلة عدم تماثل المعلومات: الادارة والمستثمرين باستمرار يحتاجان الى كميات ضخمة من نوعية عالية من البيانات لتمكينهم من اتخاذ القرارات التي تقلل من المخاطر وتعظيم العائد. قيود الوقت والتكلفة تجعل من المستحيل تماثل المعلومات في الواقع وهذا أمر لا مفر منه، حتى لو توصل الطرفين الى نفسها هناك معلومات خاصة التي لن يتم تقاسمها، حتى ولو كان كلا الطرفين حصلا على المعلومات الخاصة من خلال التفسير واستخراج تفاصيل مفيدة من المعلومات سيكون من المرجح أن تسفر عن نتائج متكافئة مما يؤدي في نهاية المطاف الى تكاليف الوكالة [1]، عدم تماثل المعلومات بين الشركات والاسواق المالية والحكومة.

ثالثا: تكاليف الوكالة، تولد نظرية الوكالة تكاليف تسمى تكاليف الوكالة والتي يمكن تصنيفها الى ثلاث أنواع[2]:

1- **تكاليف المراقبة:** التي يتحملها الموكل من أجل التحقق من أن تسيير الوكيل منسجم مع هدف تعظيم منفعته، أي التكاليف التي تنجم عن تتبع ورصد الوكيل لدفعه بأن يعمل لتحقيق مصلحة موكله.

2- **تكلفة المبررات:** مجسدة في المصاريف التي يقوم بها الوكيل من أجل التدليل على نوعية سلوكه للموكل من خلال المؤشرات التي يظهرها الوكيل للموكل والتي يعبر له من خلالها على حسن التسيير.

3- **التكاليف المتبقية:** والتي تظهر عندما تتجاوز تكاليف المراقبة العائد الحدي لهذا التوكيل، أي أن تنجم عن استحالة ممارسة مراقبة شاملة لتسيير الوكيل.

وفي الأخير مستوى التكاليف سيتوقف على قدرة الموكل في ايجاد حل مناسب للحد من عدم تناسق المعلومات من خلال قياس الأداء الادراي وتحديد حوافز فعالة فضلا عن تنفيذ القواعد واللوائح للحد من السلوك غير المرغوب فيه أو المخاطر المعنوية[3].

رابعا: دور نظرية الوكالة في مجال تطوير المحاسبة.

نظرية الوكالة واحدة من أهم النماذج النظرية في المحاسبة خلال 20 سنة الماضية، حيث الميزة الرئيسية في نظرية الوكالة التي جذبت باحثين المحاسبة هي السماح بإدراج تضارب المصالح والمشاكل والحوافز وآليات

[1]) Joshua Hudson, **" Agency and IFRS Implementation**: **the relationship between primary participants"**, business and accounting ,vol8 ,p61-p79 , 2014 , p 64.

[2]) عقبة نصيرة، مرجع سابق، ص67.

[3]) Thomas Rudiger Smith, op.cit, p 17.

مراقبة مشاكل الحوافز الى النماذج الأخرى[1]. ونقطة البداية فى استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تفسير أي ظاهرة محاسبية هي تحديد أطراف علاقات الوكالة، حيث أن هذه الأطراف تختلف من ظاهرة إلى أخرى.

برزت أهمية نظرية الوكالة خاصة في البحوث النظرية للمحاسبة الإدارية نظرا لاحتمالات التعارض بين الوكلاء والملاك، ما أدى إلى بداية الافصاح أي ضرورة نشر القوائم المالية دوريا للكشف عن وضعية الشركات انطلاقا من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها، بالإضافة الى المطالبة بالتدقيق الخارجي كنوع من رقابة التقارير المحاسبية الدورية، وتصميم نظام الحوافز الإدارية، إذ انه يتم الربط بين مصالح الإدارة ومصالح المالكين وذلك عن طريق حساب مكافآت الإدارة على أساس الربح المحاسبي، لهذا اعتبر الدخل خلال الدورة المؤشر الرئيسي لتقييم كفاءة الادارة في استثمار الأموال الموكلة اليها وانتشار مبدأ تطبيق مقابلة الايرادات بالمصروفات[2]. وتحديد معايير ومؤشرات لقياس الأداء بما يضمن للمالكين بأن الإدارة قد اتخذت الأفعال نيابة عنهم وبما يتفق مع مصالحهم والتي من الممكن أن يتخذوها بوصفهم متخذي قرار، ومن المعايير المستعملة معدل العائد على رأس المال المستثمر، والدخل المتبقي، والعائد على المبيعات، والقيمة الاقتصادية المضافة، وبطاقة الأداء المتوازن، فضلاً عن ذلك فان الإدارة ينبغي أن تهتم بمصالح أصحاب رأس المال وبث الثقة لديهم من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التي تعزز ثقتهم بالإدارة من خلال، قيام هذه الأخيرة بوضع الموازنات وتحديد الحدود العليا للإنفاق والتأمين على الممتلكات، ووضع الإجراءات السليمة لنظم الرقابة الداخلية.[3]

ويمكن ايجاز أهم اسهامات نظرية الوكالة في مجال تطوير بحوث المحاسبة الادارية في ما يلي:

1- غيرت نظرية الوكالة اهتمام ونطاق عمل المحاسبة الإدارية، حيث انتقلت من مجرد الوصف الى محاولة تفسير الظواهر محل الدراسة؛

2- نظرية الوكالة كانت ومازالت من أهم النظريات السلوكية التي جمعت بين دراسة السلوك البشري وبين الأساليب والنماذج الرياضية؛

3- وجهت نظرية الوكالة بحوث المحاسبة الادارية الى مجالات جديدة، حيث ركزت على دور المعلومات المحاسبية في مجال الرقابة، كما وجهتها الى حيث الكشف عن مشاكل الوكالة ومحاولة تقديم حلول لها؛

---

[1]) Richard A Lambert ," **contracting theory and accounting"**, journal of accounting and economics, volume 32, issues 1-3, December 2001, p4-8.

[2]) بكطاش فتيحة، **"دوافع توحيد معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص49-50.

[3]) العراق بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق، ص20.

4- قدمت للفكر المحاسبي مجموعة من نماذج الوكالة التي تم استخدامها في مجال بحث قضايا المحاسبة الإدارية.

حسب خاصية انفصال الملكية والعلاقة بين الملاك والمسيرين من خلال توكيل الادارة بالتصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة واتخاذ القرارات نيابة عن المساهمين الملاك قد أعطى الادارة سيطرة كاملة على شكل ومضمون القوائم المالية والافصاح المحاسبي، أي تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح آخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات، بالتالي نتج عنه الاعتماد على حلول وممارسات مختلفة لنفس المشكلة في مختلف الشركات وافتقار غالبية الممارسات المحاسبية الى خلفية نظرية بسبب الطبيعة العملية للحلول المعتمدة مما أدى الى حدوث تناقض بين المبادئ المحاسبية وتعارض بين بنود وعناصر القوائم المالية وكل هذا أدى الى خلق جو من عدم الرضى[1]، فكثرت المطالبات بضرورة تحسين التقارير والقوائم المالية وتعالت النداءات الى حماية المستثمرين باستخدام معايير محاسبية موحدة لضمان أموالهم، والتقليل من مشكلة تضارب المصالح ومشكلة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي التخفيف من تكاليف الوكالة وتعزيز العائد على الاستثمار، والتركيز على المعلومات المالية التي تنتجها تلبي احتياجات المستثمرين ومختلف مستخدميها[2].

الفرع الثاني: نظرية اتخاذ القرارات.

كانت بداية نظرية اتخاذ القرار من خلال التحقيق في كيفية استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارت الائتمانية من قبل موظفي البنوك وقد أجريت أولى هذه الدراسات من قبل Stephens في دراسة بعنوان "استعمال المعلومات المالية في قرارات الاقراض المصرفي" سنة 1980 وكان قادرا في النهاية الى تحديد اجراءات القرارا وتحديد تسلسل التحليل[3]، وتم تعريف هذه النظرية على أنها عملية وصفية ومعيارية في نفس الوقت[4]؛ أي محاولة شرح كيفية تصنيع القرارات وتحليل البواعث السلوكية لمستخدمي المعلومات المحاسبية والتعرف على التفضيلات الفردية التي يمكن على أساسها ترتيب البدائل المحاسبية ووصف المعلومات التي

[1]) بكطاش فتيحة، مرجع سابق، ص50-51.

[2]) Joshua Hudson , op.cit, p72-73.

[3]) خالد جفال، مرجع سابق، ص 232.

[4]) Maharashi Dayanand University ROHTAT, **" Accounting Theory .paper-8"**, EXCEL BOOKS PVT.LTD, New Delhi, 2004, p60, available online: www.mdudde.net/books/Mcom/Mcom-f/Accounting%20Theory-final.pdf, vu le 16/05/2016.

تستخدم فعلا في التطبيق العملي وذلك بهدف تحديد ماهية المعلومات التي يرغب مستخدمو القوائم المالية في الحصول عليها وأي قرار يجب اتخاذه[1]، كما تبين أن عملية صنع القرار ليست عملية بديهية بل هي اجراء تقييم للبدائل الممكنة واختيار البديل الأحسن الذي يحقق الأهداف ويحقق نتيجة أفضل وأن صنع القرار هو تسلسل منطقي للأحداث التي يمكن تحليلها في الخطوات التالية: [2]

1- ادراك المشكلة أو الحاجة الى القرار؛

2- تحديد الحلول البديلة للمشكلة؛

3- جمع كل المعلومات المتعلقة بتلك الحلول البديلة؛

4- تقييم أو تصنيف المعلومات؛

5- المصادقة على القرار بواسطة التغذية العكسية للمعلومات.

تعتبر نظرية اتخاذ القرارات كبنية مركزية لنظرية المحاسبة الحديثة بحيث تكون مفيدة للوصف والتنبؤ وتحسين القرارات التي يتخذها المحاسبون ومدققوا الحسابات ومستخدمو المعلومات المحاسبية[3].

الفرع الثالث: نظرية اقتصادية المعلومة ونظرية القياس المحاسبي.

أولا: نظرية اقتصادية المعلومة.

تكمن أهمية هذه النظرية في المحاسبة في كونها جزء من عملية صنع القرار وتقلل من عدم اليقين وبذلك توفر وسيلة لتحسين نوعية القرار[4]، تعتبر هذه النظرية أن المعلومات موردا رئيسيا، ومكلفة عند تجميعها وتجهيزها ونقلها وتزيد هذه التكاليف مع زيادة حجم المعلومات وعليه لم تعد المعلومة سلعة حرة كالماء والهواء ولكن أصبحت سلعة اقتصادية لها تكلفة وعائد[5]، وفقا لهذا المعيار فإنها تساعد على النظر في المستوى الأمثل للمعلومات عن طريق مقابلة بين تكلفة الإمداد أو انتاج المعلومة والعائد أو الفائدة المحققة من استخدامها في صنع القرار[6].

---

[1]) رضا ابراهيم صالح، " **المدخل الايجابي لتحليل محددات اختيار الادارة للسياسات المحاسبية دراسة اختبارية على الشركات السعودية**"، مجلة الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، العدد 3، ص ص483-536، سبتمبر 2003، ص 494.

[2]) وليد ناجي الحيالي، **"نظرية المحاسبة"**، الجزء الاول، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص 50.

[3]) خالد جفال، مرجع سابق، ص232.

[4]) Maharashi Dayanand University ROHTAT, op.cit, p61.

[5]) رضا ابراهيم صالح، مرجع سابق،ص .

[6]) Maharashi Dayanand University ROHTAT, op.cit, p 61-62.

ثانيا: نظرية القياس المحاسبي.

يعتبر القياس أحد وظائف المحاسبة الأساسية وتم تعريفه في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية "AAA" على أنه يتمثل في مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءا لملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة[1] وبالتالي تعالج نظرية القياس مشكلة تقييم وتمثيل البيانات حتى تتبين أهميتها بصورة صحيحة حيث طبيعة القرار تقرر أية أحداث يجب أن تقاس، ونصت هذه النظرية أن معيار القياس يعبر عنه بالوحدة النقدية تكون ثابتة القيمة على مدار الفترات الزمنية المتتالية كي تجعل بيانات المحاسبة قابلة للمقارنة[2].

المطلب الثاني: أهم نماذج معايير المحاسبة.

من أبرز النماذج حول اعداد المعايير المحاسبية نجد[3]:

أولا: النموذج الأنجلوسكسوني.

تعتبر التجربة الأمريكية رائدة في ميدان التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني، ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، أنشأت السلطات الأمريكية هيئة تداول الأوراق المالية "SEC"، بغرض ضبط السوق المالية الأمريكية وإرجاع الثقة للمستثمرين فيها، وقامت اللجنة من أجل ذلك بإلزام المؤسسات بنشر البيانات وعرضها عند الدخول للسوق المالية، وإلزام المؤسسات المسعّرة في البورصة على نشر تقارير مالية دورية، ونشر كل المعلومات التي من شأنها أن تفيد المستثمر وتوجهه في اتخاذ قرار الاستثمار؛ وقامت هذه الهيئة بإسناد وظيفة إصدار المعايير المحاسبية لهيئة خاصة تابعة لممارسي مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة في المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين "AICPA"، ثم في سنة 1973، تم تكليف هيئة خاصة أخرى تتبع دائما الممارسين لمهنة المحاسبة، للقيام بوظيفة إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية المتمثلة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما "US GAAP"، وتتمثل هذه الهيئة في مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB"، الذي تتم من خلاله حاليا عملية التوحيد والتنظيم المحاسبيين في الولايات المتحدة الأمريكية، ويشكل رفقة هيئة تداول الأوراق المالية "SEC"، المصدر الوحيد للقانون المحاسبي الأمريكي.

---

[1]) وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 100.

[2]) ولد ناجي الحيالي، نفس المرجع، ص51.

[3])Stéphan BRUN, "**l'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS** ", Gualino éditeur, Paris, 2004, p18.

يخضع النموذج الأنجلوسكسوني للواقع الاقتصادي والأسواق المالية، بسبب الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص ممثلا بالهيئات المهنية في توفير المعلومة المحاسبية والمالية لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية. تتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج في مايلي:

1- يركز القانون المحاسبي الأنجلوسكسوني على مفهوم الصورة العادلة الذي يعني ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى، وعلى مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني الذي يفترض بأن معاملات المؤسسة يجب أن تترجم محاسبيا وفقا لجوهرها ووفقا للحقيقة المالية خارج شكلها القانوني؛

2- يتوقف النظام المحاسبي الأنجلوسكسوني على الإطار المفاهيمي الذي يمثل أي هيكل نظري مرجعي ونظاما متكاملا من الأهداف والأسس المترابطة يصلح كدعم ومرشد لتطوير معايير محاسبية متسقة، وتساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية؛

3- نادرا ما توجد في الدول الأنجلوسكسونية مدونة حسابات، كما لا يوجد نموذج محدد لعرض القوائم المالية، بل يجب أن تشتمل القوائم المالية على معلومات دنيا من أجل إعطاء صورة حقيقية وعادلة عن نتائج نشاط المؤسسة.

ثانيا: النموذج الأوروبي القاري.

تسميته بنموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي لا يعني إتباع كل الدول الأوروبية له، كما لا يحصر مجال تطبيقه في أوروبا فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول الأخرى. وتكون الدولة هي الفاعل الرئيسي في عملية التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية حيث تعمل على سن قوانين ومخططات محاسبية خاصة في ما يتعلق بالمصطلحات، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، إعداد وعرض القوائم المالية وتبقى المنظمات المهنية المحاسبية تلعب دور ثانوي استشاري. إذا هو نموذج يخضع للحكومات والنصوص القانونية. ومن أمثلة هذا النموذج، توجد التجربة الفرنسية الرائدة في هذا المجال، بحيث تتم عملية التوحيد المحاسبي في فرنسا استنادا لمخطط محاسبي يتمثل في المخطط المحاسبي العام (PCG) بنسخه الأربعة لسنوات 1947، 1957، 1982 و1999،[1] ويتم إعداد المعايير المحاسبية والقيام بمهمة التوحيد المحاسبي من طرف هيئات رسمية مؤهلة، ممثلة في

[1]) www.focusPCG.com, vu le 18/03/2016.

المجلس الوطني للمحاسبة رفقة لجنة التنظيم المحاسبي[1]، ويتم ضبط وظيفتي القياس والاتصال المحاسبيين عن طريق التنظيم، أي من خلال قانون محاسبي.

أما الأوجه الأساسية له فتتمثل فيما يلي:

1- تخضع الممارسات المحاسبية لنصوص القانون التجاري، والقانون المدني، والقوانين الجبائية؛

2- هناك تركيز أقل على المبادئ المحاسبية ولكن يوجد تركيز كبير على مسك الدفاتر بطريقة منتظمة؛

3- توحيد الممارسات المحاسبية وعرض القوائم المالية، كنتيجة لذلك فإن كل المؤسسات تحتفظ بنظام موحد لتسجيل الحسابات وتعد قوائم مالية موحدة.

ثالثا: نقاط الاختلاف بين النموذج الانجلوسكسوني والنموذج الاوروبي القاري.

من خلال عرض النموذجين نلاحظ أنه هناك اختلاف بينهما وهذا راجع الى:

1- نوع النظام القانوني في الدولة هو الذي يحدد ما إذا كان المصدر الرئيسي للقواعد المحاسبية هو الدولة أو المهنة المحاسبية[2]؛

2- يختلف دور المحاسبة وفقا للنظام الاقتصادي (اقتصاد السوق، اقتصاد مخطط)، كما يؤثر نوع المصدر التمويلي على توجيه النظم المحاسبية سواء إلى تلبية احتياجات المستثمرين أو احتياجات المقرضين[3]، إضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى كالتضخم –حيث قد تتزايد في بعض الدول وبذلك تتبنى سياسة إعادة التقييم أو تلجأ إلى تعديل قوائمها المالية وفقا لتغيرات الأسعار، بينما الدول التي تتمتع باستقرار نسبي للأسعار تلتزم بالسياسة المحاسبية وفقا للتكلفة التاريخية[4]– وإقامة الاتحادات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية؛

3- اختلاف النظام السياسي من بلد لآخر(اشتراكي أو رأسمالي) يؤثر على الممارسات المحاسبية في تلك البلاد فالحرية المحاسبية للعرض و الإفصاح مرتبطة بالحرية السياسية [5]؛

4- النظام الاجتماعي كمستوى التعليمي والثقافي للمجتمع والتعداد السكاني والديانة...الخ.

يعتبر هذا التنوع والتباين في الأنظمة المحاسبية بين الدول، والذي يسمى في أدبيات الفكر المحاسبية المعاصرة بـ: الافتقار الى التوافق المحاسبي من أهم المشاكل العملية لممارسة المحاسبة المالية في مطلع القرن 21

---

[1]) Stéphan BRUN, Op.cit, 2004, p 14.

[2]) ثناء القباني،" **المحاسبة الدولية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2003، ص 160.

[3]) ثناء القباني، نفس المرجع ، ص 163.

[4]) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، "**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالي**"، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص 510.

[5]) عادل عاشور، "**أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**"، دراسة حالة مجمع رياض سطيف"، مذكرة ماجستير جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2006/2005، ص10.

تلك المشاكل المرتبطة بالشركات متعددة الجنسية "MNC" وكذا المعاملات الجوهرية للشركات الوطنية التي تتم بعملة أجنبية.

المطلب الثالث: أثر اختلاف الممارسات المحاسبية على المعلومات المحاسبية وقرار المستثمر الأجنبي.

يمكن عرض التباين الذي حصل في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم وفقا لما يلي:

1- تباين في تحقيق الايراد مثل ما أظهرته عمليات المطابقة التي قامت بها الشركة الألمانية دايملر بنز "Daimler-Benz" في سنة 1993، عندما أرادت الدخول إلى بورصة نيويورك بالولايات المتحدة في نفس السنة ووفق المحاسبة الألمانية حققت المؤسسة ربحاً قدر بحوالي 615 مليون مارك، بينما كانت النتيجة حسب المبادئ المحاسبية الأمريكية خسارةً بحوالي 1839 مليون مارك[1]، وهو ما يطرح التساؤل حول نتيجة هذه المؤسسة، ربحاً أم خسارة ؟

2- تباين في تحميل المصروفات.

3- تباين في المصطلحات المحاسبية.

4- تباين في أسس التقويم والقياس المحاسبي حيث تم إجراء دراسات لمحاولة حصر الاختلافات الرئيسية في الممارسات المحاسبية، و تم التوصل إلى أن هناك 131 ممارسة محاسبية رئيسية يمكن أن تؤثر بشكل واضح في عملية القياس، أي وجود 07 ممارسات محاسبية مختلفة متعلقة بالمفاهيم العامة، ممارستين متعلقتين بالإفصاح المحاسبي عن التغيير في السياسات المحاسبية من سياسة إلى أخرى، 16 ممارسة محاسبية تخص المخزون، 25 ممارسة محاسبية مختلفة تخص الموجودات الثابتة، 06 ممارسات تتعلق بالاستثمارات، 11 ممارسة محاسبية تتعلق بالمدينين و الدائنين، 03 ممارسات تخص الالتزامات طويلة الأجل، 14 ممارسة تتعلق بحقوق الملكية، 06 ممارسات تخص شهرة المحل، 18 تتعلق بكشف الدخل[2].

5- تباين في أسس إعداد القوائم المالية وتوحيدها، خاصة القوائم التي تعدها مؤسسة لها فروع وشركات تابعة في دول أخرى، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة التي يكون موجودا فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لمجموع فروعها إلى قوائم معدة وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الذي تتبع له المؤسسة الأم ويقع فيه مقرها. بالإضافة إلى تباين طرق القياس المتبعة في الدول

---

[1]) مداني بن بلغيث، " **أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 113.

[2]) مؤيد محمد الفضل وآخرون، مرجع سابق، ص301.

وبالتالي غياب للمقارنة بين المعلومة المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات في العالم، ما يؤدي إلى عدم التجانس في مخرجات المؤسسات من المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للمستعملين وبالتالي ضعف جودة هذه المعلومات وتأثيرها على قرارات مستعمليها[1]، لهذا تعتبر احدى المشاكل الرئيسية التي تقف عقبة في سبيل الوصول الى معلومات محاسبية ذات دلالات واضحة خاصة بالشركات متعددة الجنسيات في شكل قوائمها المالية الموحدة[2].

6- بالإضافة الى حدوث مشاكل محاسبية دولية سواءا مشاكل داخلية تتمثل في: أسعار التحويل بين الفروع، ادارة مخاطر الصرف الأجنبي، التخطيط المالي (الموازنات التخطيطية)، تقييم الأداء، موازنات رأس المال أو مشاكل خارجية تتمثل في: ترجمة العملات النقدية الأجنبية، نظم الضرائب الدولية، التضخم الاقتصادي نظم المعلومات والاتصال وإعداد القوائم المالية الموحدة. [3]

- ونظرا لما سبق يؤثر تنوع الممارسات المحاسبية بالدرجة الأولى على المخرجات المحاسبية المعدة لمتخذي القرارات حيث تعتبر مضللة ونقص المقارنة للقوائم المالية فيما بين الشركات الموجودة في الدول المختلفة يؤثر ذلك على تحليل القوائم المالية الأجنبية لغرض قرارات الاستثمار والاقتراض والإقراض، كما يؤدي نقص المقارنة فيما بينها، إلى تنوع التأثير على الشركات المساهمة عند إعداد قرارات الحيازة الأجنبية، وغير موثوق فيها ولا تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة بالنسبة للطرف الخارجي، الذي يتبع نظام محاسبي مغاير مكلف خاصة إذا أبدت الشركات رغبتها في الدخول إلى أسواق رأس المال الأجنبي خاصة المتطورة منها، كبورصة لندن فرانكفورت، باريس، طوكيو ونيويورك، للحصول على رأس مال أجنبي عن طريق بيع أسهم أو اقتراض أموال بالعملة الأجنبية، من الضروري لها إعداد مجموعة من القوائم المالية المعدة حسب المبادئ المحاسبية في الدولة التي يتم تحويل رأس المال إليها، إلزام هيئة تداول الأوراق المالية "SEC"الشركات الراغبة في دخول السوق المالية أن تقوم بإعداد مقاربة لقوائمها المالية استنادا للمبادئ المحاسبية الأمريكية "US GAAP"، إضافة إلى الإمداد بكل المعلومات الضرورية التي لا تتضمنها القوائم المالية والتقارير المالية التي يتم إعدادها حسب المعايير المحاسبية الوطنية للمؤسسة، حيث قدّرت تكلفة إعداد قوائم المالية للشركات الألمانية وفقا لاحتياجات بورصة نيويورك

[1]) ثناء القباني، مرجع سابق، ص 150.

[2]) مؤيد محمد الفضل آخرون، مرجع سابق، ص302.

[3]) سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 34-35.

عام 1993 بعد أن أبدت رغبتها بتسجيل أسهمها بهذه البورصة ما بين 15 مليون دولار إلى 20 مليون دولار كل سنة[1].

المطلب الرابع: الحاجة الى نموذج محاسبي دولي.

ظهرت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية معمول بها على المستوى الدولي في إعداد التقارير المالية في ½ من القرن 21، ويعود السبب في ذلك الى عدة تأثيرات، خاصة تأثيرات العولمة على الاقتصاد العالمي من خلال تدويل عالم المال والأعمال، ليتماشى مع استراتيجيات التي تتبعها معظم الدول في استقطاب الاستثمارات الخارجية من خلال توحيد القواعد والمبادئ المستعملة في المحاسبة التي تلقى قبولا عام، حيث كلا من الشركات والمستثمرين قد خرج الى خارج حدود الاقليمية إما للبحث عن مصدر لرأس المال في أسواق المال خارج حدود أوطانها حيث كثافة المدخرات والاستثمارات، إما بحثا عن فرص استثمارية أفضل، بالإضافة الى المشاكل التي واجهتها جراء التباين المختلف في المعايير المحاسبية من حيث الوسائل والاجراءات المحاسبية في الدول، وعناصر الإفصاح والمراجعة نتج عنه ضرورة حماية هذه الاستثمارات والحفاظ على ثقة المستثمرين عبر العالم، و نظرا لوجود مشكلة تنوع التطبيق المحاسبي في العالم توجد جهود مكثفة للتقليل من الفروق المحاسبية فيما بين الدول منذ حوالي 30 عام[2]، ذلك بهدف تطبيق كل الشركات في العالم مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية، وتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة والملائمة والتي تحقق الثقة من قبل المستثمرين، وترشد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين من خلال:

1- توفير المعلومات المحاسبية التي تبين التوقعات المستقبلية لأرباح الشركة، وتساعد على تقييم أداء هذه الشركة خلال الفترة المعدة عنها التقارير والقوائم المالية، وبما يساعد متخذي القرارات الاستثمارية على اجراء التعديلات اللازمة على توقعاتهم وتقدير درجة المخاطرة وعدم التأكد؛

2- توفير المعلومات المحاسبية التي تبين حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، حيث يعتبر صافي هذه التدفقات مؤشرا على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وعلى تمويل احتياجاتها التشغيلية مما يؤدي الى تحقيق الارباح وبث الثقة لدى المستثمرين على مصير استثماراتهم؛

---

[1]) ثناء القباني، مرجع سابق، ص 150.

[2]) ثناء القباني، نفس المرجع ، ص151..

3- توفير المعلومات المفيدة التي تسمح بتقدير تحصيل الديون وإرادات المبيعات، معلومات متعلقة بالموارد الاقتصادية التي تؤثر في السير المالي بالإضافة إلى توفير معلومات حول تسيير الإدارة[1]؛

والاهتمام المتزايد من قبل المنظمات المحاسبية في تحقيق أكبر قدر من التناسق والتجانس في الطرق والأساليب المحاسبية بين الدول المختلفة، أدى إلى تبني مجموعة موحدة من المبادئ والمعايير المحاسبية الموثوق بها والمعترف بها عالميا، تجعل من القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة وموثوق فيها لاتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية بغض النظر عن دولة المؤسسة المصدرة لها. إلا أنها عملية معقدة جدا لمثل هذا الحل البسيط الممثل في التوافق الدولي، ومن يدرك علاقة المحاسبة بالعوامل البيئية المحيطة بها يدرك صعوبة محاولة وضع توافق دولي للمحاسبة[2]. ويتمثل هذا المرجع في المعايير الدولية للمحاسبة "IAS" والمعايير الدولية للمعلومة المالية"IFRS"، التي تصدر عن لجنة المعايير الدولية للمحاسبة "IASC" ومجلس المعايير الدولية للمحاسبة "IASB" على التوالي[3]، تهدف إلى:

- حماية المستثمر الوطني من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات الأجنبية الوافدة؛
- حماية المستثمر الأجنبي من الممارسات المحاسبية غير السليمة للشركات الوطنية.

بالتالي تعتبر المعايير المحاسبية الدولية كأسلوب لحل التضارب المحتمل في المصالح بين مختلف مجموعات المستخدمين التي لديها امكانية الوصول الى حسابات أو تقارير الشركة المختلفة وتقلل من تباين في المعلومات بالإفصاح عن المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب[4] حيث تعتبر وسيلة لزيادة الشفافية المالية والقابلة للمقارنة وزيادة التدفقات الاجنبية والاستثمار بين الدول[5]. لأنه كما تطرقنا سابقا في النظريات أن التضارب المحتمل في المصالح يحدث لاختلاف الأهداف والاحتياجات من المعلومات والقدرات على توليدها وتفسيرها، وفي معظم الأحيان يكون هذا التضارب بين معدي القوائم المالي (ادارة الشركات) والمستخدمين الخارجيين مثلا: يبحث المستخدمين الخارجيين على الثبات في السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية وقابليتها

[1]) مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 87.

[2])محمد المبروك أبو زيد، **"المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2005، ص272.

[3]) Catherine MAILLET-BAUDRIER, Anne LE MANH, "**les normes comptables internationales IAS/IFRS** ", BERTI éditions, Alger, 2007, p: 12.

[4]) Laura Marquez- Ramos,op-cit, p4.

[5]) Laura Marquez- Ramos,op-cit, p 05.

للمقارنة، اما ادارة الشركات توفر لها المبادئ المحاسبية المرونة في اختيار السياسات المحاسبية وحجم الافصاح[1]، هذا يحدث تباين للمعلومات تؤثر على أداء الشركات لتحديد موقع والاستثمار في الخارج.

[1]) Maharashi Dayanand University ROHTAT, op-cit, p430.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل في شطره الأول الى مدخل لد "FDI"، أي ابراز جوانبه النظرية من خلال تعريفه وأشكاله المتعددة والمختلفة، ومبادئه وشروط جذبه، مع دراسة أيضا مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومكانته في المؤشرات الدولية لجذبه، بالإضافة الى تطور تدفقه ومعرفة العوامل المؤثرة عليه سواءا بالإيجاب –تشجع تدفقه الى الجزائر – أو بالسلب –تثبط تدفقه الى جزائر–؛ وعليه يمكن القول أن "FDI" يعتبر أحد المتغيرات المؤثرة في البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، واعتباره أداة لتحويل النقد الأجنبي، وله تأثير ايجابي على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي يحققها، على هذا الأساس تولي الجزائر اهتماما كبيرا لجلب "FDI" عن طريق تحفيزه وتوفير الشروط الملائمة له، لأن هذه الاستثمارات أكثر حساسية من كل الاختلالات على مستوى الدول المضيفة ويصعب اتخاذ القرار لمثل هذه الاستثمارات، ولكن رغم هذه المجهودات لا يزال مناخ الاستثمار الأجنبي غير ملائم لجذب "FDI".

أما شطره الثاني تخصص في دراسة أحد العناصر التي يتأثر بها قرار الاستثمار في الخارج ألا وهي "المعلومات المحاسبية"، أي ابراز أهم البحوث المحاسبية التي اهتمت بدراسة عملية الاتصال في مجال اتخاذ القرارات، ومدى ملائمة المعلومات ودراسة سلوك الأفراد والجماعات المختلفة اتجاه هذه المعلومات، سعيا منها الى ايجاد معايير محاسبية يمكن الاعتماد عليها في انتاج معلومات ذات جودة وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة ولكن اختلاف هذه المعايير من دولة لأخرى أحدث ما يسمى بالمشاكل المحاسبية المعاصرة، أي الافتقار الى التوافق المحاسبي الدولي، ولتحقيق هذا التناسق والتوافق في الاجراءات المحاسبية يجب تبني مجموعة موحدة من المبادئ والمعايير المحاسبية الموثوق بها والمعترف بها عالميا، تجعل من القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة بغض النظر عن دولة المؤسسة المصدرة لها، تتمثل في المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS "والتي سندرس مختلف جوانبها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

محاسبة معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر في معايير الابلاغ المالي الدولية.

تمهيد:

نظرا لأهمية جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات السليمة والافتقار إلى توافق وتناسق دولي في الاجراءات المحاسبية، تم تحويل الاهتمام من تحديد الفروض والمبادئ، الى تحديد الأهداف والمفاهيم والمعايير من خلال تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASC" سنة 1973، تهدف الى احداث توافق بين الأنظمة المحاسبية المحلية ووضع معايير دولية تلقى القبول العام، توفر قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات في العالم، وتلبي الأوضاع الجديدة كالانفتاح على اقتصاد ناجح يوفر معلومات تمتاز بالشفافية وقابلية المقارنة. في هذا الاطار جاءت محاولات عديدة لدول ذات أنظمة محاسبية مختلفة تتبنى من خلالها فكرة تكييف أنظمتها المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية.

اهتم هذا الفصل بدراسة "IAS/IFRS"، وبالأخص المعايير التي تساعد على حل المشاكل المحاسبية التي يعاني منها الاستثمار الدولي، من خلال مبحثين، يهدف المبحث الأول إلى معرفة طريقة "IAS/IFRS" في تنظيم المعلومات المحاسبية المساعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى متطلبات تطبيقها وقرار الدول حول التوحيد أو التوافق معها. أما المبحث الثاني يهتم بعرض "IAS/IFRS" المرتبط بـ"FDI" وأهميتها له.

المبحث الاول: معايير الابلاغ المالي الدولية كدليل لتنظيم المعلومات المحاسبية.

إن الحاجة الماسة الى حل المشاكل الناتجة عن اختلاف الممارسات المحاسبية، وأثرها السلبي على المعلومات وعلى اتخاذ القرارات، أدى الى ضرورة توحيد الطرق والمفاهيم المحاسبية، وتبني نظام محاسبي موحد على المستوى الدولي وذلك من خلال وضع معايير محاسبية دولية لزيادة الثقة في مهنة المحاسبة، لهذا فإن الحديث عن "IAS/IFRS" يقودنا بالدرجة الأولى الى محاولة اعطاء مفهوم شامل لها وكذا التعرف على الهدف الرئيسي من اصدارها ومعرفة الاطار التنظيمي والمفاهيمي لها، بالإضافة الى معرفة محددات ومتطلبات تطبيقها وموقف الدول والمنظمات الدولية من تطبيقها.

المطلب الأول: قراءة في نشأة "IAS/IFRS" وأهدافها.

اشتقت كلمة معيار من ترجمة الكلمة "standard" الانجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية وحسب المفهوم الوارد من لجنة القواعد الدولية أن القاعدة المحاسبية "عبارة عن قاعدة يعتمد عليها لممارسة المهنة والمقبولة قبولا عاما تؤدي الى تقليل درجة العمل الفني وتحديد طبيعة المسؤولية المهنية"[1]، بمعنى أن المعيار المحاسبي هو المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث الاقتصادية والظروف التي تؤثر على مختلف القوائم المالية وكيفية إيصال المعلومات الى مختلف المتعاملين، أو تعرف على أنها أداة احصائية تهدف الى توفير معلومات مالية مهيكلة للمستخدمين الخارجيين والداخليين بالنسبة للمنشأة، ليتمكنوا من استخراج العناصر المهمة لاتخاذ قرارات سليمة وممارسة مراقبة فعالة.

والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على نتيجة المؤسسة كالتثبيتات مثلا.

وعليه فان المعايير المحاسبية هي قواعد تشتمل قوانين وتشريعات متعارف عليها بين المحاسبين، وظيفتها تحقيق التنسيق والتوحيد المحاسبيين للتحكم في اعداد القوائم المالية، أو هي التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية القيام بالعمل المحاسبي.

أما المعايير المحاسبية الدولية "IAS/IFRS" فتعرف بأنها أدوات القياس المحاسبية المستخدمة في مجال الافصاح والقياس والتقييم المحاسبي وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم

[1]) سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، **"مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية"**، منشور في الموقع التالي: www.kantakji.com/media/9253/m0026.pdf، تاريخ الاطلاع 2016/04/08، ص 4.

المالية[1]. لها اطار مرجعي مستمد من النظرة الأنجلو-سكسونية ومعدة لمصلحة المستثمرين، وذلك نتيجة للهيمنة الأمريكية على "IASB"، وعوامل عديدة أخرى من ضمنها قوة الاقتصاد الأمريكي باعتباره مركزا لحركة التجارة العالمية ورؤوس الأموال[2]وهذه المعايير تفرض[3]:

- العناصر التي يجب الاعتراف بها الموجودات والمطلوبات والإيرادات و مصروفات؛
- كيفية قياس تلك البنود؛
- كيفية تقديمها في مجموعة من القوائم المالية؛
- الإفصاح عن البنود الملائمة .

الفرع الأول: نشأة وتطور "IAS/IFRS".

ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية الى سنة 1904 وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين، وهذا بمدينة سانت لويس بأمريكا، بحيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم. وفي المؤتمر الدولي العاشر المنعقد عام 1973 تبلورت فكرة تشكيل "IASC" بقيادة هيئات محاسبية مهنية في تسع دول هي: استراليا،كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك هولندا، انجلترا، ايرلندا والولايات المتحدة. وحددت الفترة الفاصلة بين مؤتمر وآخر بخمس سنوات الى يومنا هذا وتنعقد هذه المؤتمرات كنتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية وغيرها[4].

في عام 1995 أعلنت "IASC" على خطة عمل لوضع المجموعة الشاملة للمعايير الأساسية كاستجابة للمنظمة الدولية للجنة الأوراق المالية "IOSCO" التي حددت هذه الأخيرة قائمة من المعايير الأساسية لـ "IASC" لاستكمالها، وعرف هذا الجهد باسم" برنامج عمل المعايير الأساسية" بعد 3 سنوات من العمل المكثف لوضع ونشر المعايير التي تفي بمتطلبات "IOSCO" تم اتاحة استخدام المعايير الصادرة عن

[1]) محمود محمد عبد ربه، " **المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق**"، جامعة عين الشمس، مصر، ص 48.

[2]) كتوش عاشور، " **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد6، جانفي 2009، ص291-292.

[3])Paul pacter, **"IFRS as Global Standards: a Pocket Guide "**, IFRS foundation, United Kingdom, 2015, p10.

[4]) حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، "**المحاسبة الدولية**"، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص103-106 بتصرف.

"IASC" لأغراض العرض والقيد عبر الحدود وانتقال رؤوس الأموال حول العالم مع الأخذ في الاعتبار بعض المعالجات المكملة[1]. حيث قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا "IAS"-.

في عام 2000 تم اعادة هيكلة "IASC" والنظام الأساسي لها وتم تسمية بمجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" الذي اعتبر بدءا من عام 2001 المسؤول عن اصدار معايير محاسبية دولية والتي سميت بمعايير التقرير المالي "IFRS"حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن "IASC" مع القيام بتعديلها وإعادة صياغتها.

الفرع الثاني: أهداف معايير الابلاغ المالي الدولية.

إن فائدة وضع اطار محاسبي تم الاعتراف به عالميا من خلال العمل المتواصل لـ"IASB" مصمم معايير التقرير المالي "IFRS"، وهيئة معايير المحاسبة المالية "FASB" وواضع المبادئ المقبولة عموما "US GAAP" من أجل تطوير المفاهيم المشتركة[2] وتطويرها لتحقيق الأهداف الآتية:

1- توحيد الفكر المحاسبي [3]؛

2- تحسين أساليب القياس المحاسبية وتضييق النطاق على الاختيارات بين البدائل للقياس وذلك حتى تكون قابلة للمقارنة، أي محاولة الاقتصار على طريقة واحدة فقط ان أمكن أو طريقة قياسية وأخرى بديلة مسموح بها مع ضرورة الافصاح عن الطريقة المتبعة ولذلك تم إلغاء "IAS 25" والذي كان يسمح بوجود بدائل متعددة وحل محله "IAS 39" الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس والذي أحدث ثورة في الفكر المحاسبي من الأخذ بالقيمة العادلة كأساس للقياس[4]؛

3- اجتناب التعقيد والخطأ في عملية اتخاذ القرارات وتسهيل عمليتها[5]: ان غياب معايير محاسبية في اعداد القوائم المالية للمؤسسة حتى وإن صلحت المعالجة المحاسبية، يترتب عليه صعوبة استفادة مستخدميها منها، اذ يستلزم فيها الرجوع الى مصادر إعدادها، أما إذا لم تكن المعالجة المحاسبية سليمة ستؤدي الى اتخاذ قرارات

---

[1]) طارق عبد العال حماد، "**الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية**"، الدار الجامعية، القاهرة مصر، 2011، ص 15.

[2]) هوام جمعة، " **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 2011، ص 25.

[3]) سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، مرجع سابق، ص4.

[4]) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 20.

[5]) عيادي عبد القادر، "**مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجع المحاسبي الدولي في اعداد القوائم المالية**"، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 20، 2013، ص 20.

خاطئة وصعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المؤسسات ونتائج أعمالها، وبالتالي صعوبة الاختيار بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارت؛

4- تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للفهم وللتحقق وللمقارنة على مستوى دولي الى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة[1]؛

5- ضمان الافصاح العادل والشفافية عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات الكبيرة المدرجة في الأسواق المالية لمستخدمي القوائم المالية وضمان كفاءة تدفقات الاموال عبر هذه الاسواق؛

6- تغطية الحاجات المختلفة لأصحاب الأعمال والمصالح سواء الداخليين أو الخارجيين، من خلال توفير المادة الأولية في إتخاذ القرارات المتمثلة في المعلومة المتضمنة في القوائم المالية[2]؛

7- تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية القومية ومعايير المحاسبة الدولية للتوصل الى حلول ذات نوعية جيدة.

المطلب الثاني: الاطار المؤسسي والمفاهيمي لمعايير الابلاغ المالي الدولية.

أي تحديد المنظمات التي ساهمت في إعداد وتطوير "IAS/IFRS" والإطار التصوري لها كما يلي:

الفرع الأول: الاطار المؤسسي لـ"IAS/IFRS".

من أهم المنظمات التي استهدفت وضع "IAS/IFRS" وتهيئة المناخ اللازم لتطبيقها هي:

أولا: مجلس المعايير المحاسبية الدولية "IASB":

يتكون من أعضاء معينون على أساس المهارة الفنية والخبرات السابقة وتجتمع الهيئة مرة كل شهر، وفي ديسمبر 2001 قام المجلس بالموافقة على قرار اعادة تسمية لجنة التفسيرات القائمة "SIC" الصادرة عن "IASC" وتبديل هذه التسمية الى لجنة تفسيرات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية "IFRIC" والتي تهتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة بـ "IAS" الموجودة وإعداد ونشر مشاريع التفسير والتنسيق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة العالمية. يهدف الى تشجيع الاستخدام والتطبيق الصارم لها، والعمل مع واضعي المعايير الوطنية لإحداث التقارب بين المعايير الوطنية و"IFRS" للوصول الى حلول

[1]) محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 31.

[2]) أمين السيد أحمد لطفي، " **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 21.

ذات جودة عالية[1]، كما تمت الاستعانة بمساعدة ذوي الخبرة والكفاءة من مجتمع الاستثمار ومواصلة السعي للحصول على آراء المستثمرين، للنظر فيها بعناية، وإيلاء الاعتبار الواجب لآرائهم في عملية وضع المعايير[2].

من مهامه تطوير "IAS/IFRS" من خلال تحقيق الشفافية والمساءلة وكفاءة الأسواق المالية حول العالم، تعزيز الثقة والنمو والاستقرار المالي طويل الأجل في الاقتصاد العالمي أي[3]:

1- تحقيق الشفافية: أي تعزيز قابليتها للمقارنة الدولية ونوعية المعلومات المالية، مما يتيح للمستثمرين وغيرها المشاركة في السوق لإتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة؛

2- تعزيز المساءلة أي تقليص الفجوة في المعلومات بين مقدمي رأس المال والأشخاص الذين لديهم عهد أموالهم؛

3- تساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال مساعدة المستثمرين على تحديد الفرص والمخاطر في جميع أنحاء العالم وبالتالي تحسين تخصيص رأس المال، أما بالنسبة للشركات استخدام لغة محاسبية واحدة وموثوق فيها تخفض تكاليف رأس المال وتقلل أيضا تكاليف الابلاغ الدولية.

- أما التطوير المستمر لـ "IAS/IFRS" يأخذ أشكالا عديدة يمكن ادراجها فيمايلي[4]:

1- اصدار معايير جديدة على سبيل المثال اصدار معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "IFRS for SME"s في 2009م؛

2- تعديل المعيار: حيث يتم تعديل بعض أو معظم الفقرات في معيار معين؛

3- دمج التفسيرات في المعايير: قد يتم التطرق في التفسيرات الى ما يجب دمجها في المعيار ومثال عن ذلك، تم دمج التفسير "SIC 18 "في المعيار "IAS 8"؛

4- دمج بعض المعايير في بعضها البعض: لوجود عامل مشترك بينها، مثل: دمج المعيار"IAS 5" في المعيار "IAS1"؛

5- سحب بعض المعايير: وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا على تطبيقها، كما حصل في المعيار "IAS15" المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار؛

---

[1])Jonathan Adegoke, Kayode Samson**," The Relevance of International Financial Reporting Standards in the Preparation and Presentation of Financial Statements in Nigeria"**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.7, 2013, p193.

[2]) www.ifrs.org, seen the15/06/2015.

[3])Paul pacter, op-cit, p 14.

[4]) برزوق أمينة، **"اشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسة الجزئرية"**، مذكرة ماجستير ، تلمسان، 2012، ص 77.

6- إلغاء بعض المعايير لاحقة: كما حصل مع المعيار "IAS 32" المتعلق بإندماج الأعمال حيث حل محله المعيار "IFRS3" بذات المسمى.

فيما يلي عرض للمعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي الدولية التي تم اصدارها:

الجدول رقم (02): معايير إعداد التقارير المالية الدولية IAS/IFRS

رقم المعيار	تسمية المعيار
IAS 1	عرض البيانات المالية.
IAS 2	المخزون.
IAS 7	جدول التدفقات النقدية.
IAS 8	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
IAS 10	الأحداث اللاحقة بعد فترة التقرير.
IAS 12	ضرائب على الدخل.
IAS 16	العقارات والمعدات والآلات.
IAS 19	منافع الموظفين.
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
IAS 23	تكاليف الاقتراض.
IAS 24	الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة.
IAS 26	المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد.
IAS 27	القوائم المالية المنفصلة.
IAS 28	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة.
IAS 29	إعداد التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.
IAS 32	الأدوات المالية: العرض.
IAS 33	ربحية السهم.
IAS 34	التقارير المالية المرحلية.
IAS 36	انخفاض قيمة الأصول.
IAS 37	المخصصات، الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.
IAS 38	الأصول غير الملموسة
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
IAS 40	العقارات الاستثمارية.
IAS 41	الزراعة.
IFRS 1	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.
IFRS 2	الدفع على أساس السهم.
IFRS 3	دمج الأعمال.

IFRS 4	**عقود التأمين.**
IFRS 5	**الأصول غير متداولة محتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة.**
IFRS 6	**استكشاف وتقييم الموارد المعدنية.**
IFRS 7	**الأدوات المالية: الإفصاحات.**
IFRS 8	**القطاعات التشغيلية.**
IFRS 9	**الأدوات المالية.**
IFRS 10	**القوائم المالية الموحدة.**
IFRS 11	**الترتيبات المشتركة.**
IFRS 12	**الكشف عن الحصص في الكيانات الأخرى.**
IFRS 13	**قياس القيمة العادلة.**
IFRS 14	**حسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية.**
IFRS 15	**الإيراد من العقود مع العملاء.**
IFRS 16	**عقود الإيجار.**

Source : www.ifrs.org.

تم اصدار 42 معيار دولي منها 40 معيار مطبق ومعيارين غير مطبقين "IFRS 15" يطبق ابتداءا من الفاتح جانفي 2017، أما "IFRS 16" يطبق ابتداءا من يناير 2019. وهذه المعايير إما أنها جديدة مطلقا أو جاءت كبديل عن معايير المحاسبة الدولية السابقة التي تم الغاؤها في السابق من قبل "IASB".

ثانيا: الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC"

هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسست عام 1977، يضم في عضويته 155 عضوا ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من 2.5 مليون محاسب وبعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين، مصر، العراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس. يهدف الى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال انشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على تطبيقها، ولتحقيق مهامه فإن الاتحاد لديه علاقات عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم. وتتمثل لجان الاتحاد في: لجنة التعليم، لجنة السلوك المهني، لجنة المحاسبة المالية والادارية، لجنة القطاع العام. [1]

[1]) حسين القاضي، مرجع سابق، ص 110.

ثالثا: منظمة التعاون والتطور الاقتصادي "OECD"

نشأت هذه المنظمة عام 1960، متضمنة 24 دولة من الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة واليابان واستراليا ونيوزلندا، تعتبر هذه المنظمة من أصل المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي نشأت عام 1948. وجاءت نتيجة جهود الأمم المتحدة لتطوير قوانين تتعلق بممارسة "MNC" لأعمالها الدولية، وتعمل هذه اللجنة كمنظمة أو كمنتدى يتلاقى فيه أعضاء الدول الرسميون ويتناقشون في المشاكل التي تواجه كل منهم ويحاولون وضع سياسة للتوافق في المجالات الدولية الحرجة والالتزام بمعايير خلقية وبسلوك جيد عند قيام الشركات الدولية بأعمالها في الدول المختلفة.

في عام 1976 أصدرت قواعد تتعلق بالحد الأدنى من الإفصاح الذي يكون مقبولا من قبل المجلس الوزاري للمنظمة، وبالنسبة لما يتعلق بالعمليات القطاعية أصدرت "OECD" توصيات تتعلق بالإفصاح وفقا للمناطق الجغرافية والنشاطات الرئيسية في كل مجال، مثل نتائج العمليات والمبيعات على مستوى القطاعات الجغرافية والقطاعات الصناعية والاستثمارات الرأسمالية على المستوى الجغرافي. وعندما يكون ممكنا على مستوى الصناعة وكذلك متوسط عدد العمال اللذين تم توظيفهم على مستوى القطاعات الجغرافية. [1]

وفي عام 1981 أنشأت لجنة الاستثمار الدولي و"MNC" فريق عمل للمعايير المحاسبية لدراسة محاولات قامت بها هيئة خاصة ومؤسسات دولية من أجل تحسين إمكانية المقارنة أو من أجل تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية.

رابعا: منظمات محاسبية أخرى.

هناك عدد من المنظمات الدولية الأخرى، أهدفها مشابه لأهداف المنظمات الدولية السابقة وهي[2]:

منظمة المحاسبة لدول أمريكا اللاتينية "IAA"، اتحاد المحاسبين الأوروبيين "UEC"، اتحاد المحاسبين لدول آسيا والمحيط الهادي "CAPA"، منظمة السوق الأوروبية المشتركة "EEC"، الأمم المتحدة "UN"، المؤتمر الدولي للمحاسبين"ICA"، منظمة المحاسبين الأمريكيين "AAA"، اللجنة الانجليزية المحاسبية التي أسست عام 1970، مجلس المحاسبين الافريقي"AAC" الذي أسس 1979، مجمع العرب للمحاسبين القانونيين الذي أسس عام 1983، الاتحاد العربي للمحاسبين والمدققين العرب.

[1]) محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص287.

[2]) آلاء شمس الله، نور الله الخزعلي، **"أهمية تنسيق المعايير المحاسبية الدولية على المستوى الدولي"**، مجلة الادراة والإقتصاد، عدد 93، 2012، ص 461-462.

الفرع الثاني: الاطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية.

أصدرت "IASB" اطارا تصوري عبارة عن وثيقة من 20 صفحة، ولا يشكل معيار دولي ولا تفسير يهدف هذا الاطار الى[1]:

1- مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق "IAS/IFRS" وفي التعامل مع مواضيع ستكون موضوعا لاصدار محاسبي دولي؛

2- مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تفسير المعلومات المدرجة فيها المعدة وفقا لـ "IAS/IFRS"؛

3- مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع "IAS/IFRS".

يضم هذا الاطار كلا من القوائم المالية الفردية والموحدة، لكل المؤسسات التجارية والصناعية ومنشآت الأعمال سواء كانت في القطاع العام أو الخاص، التي يتم اعدادها وعرضها على الأقل مرة في السنة لتلبية حاجات المستخدمين، بالإضافة الى الخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في القوائم المالية والتعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبني منها القوائم المالية، ومفاهيم رأس المال والمحافظ عليه.

أولا: الفروض والأسس التي تحكم إعداد القوائم المالية.

عند إعداد القوائم المالية وعرضها يجب مراعاة مجموعة من الفرضيات والأسس، فالأسس تحدد المعلومات التي تدخل في مجال الوظيفة المحاسبية، لذلك يجب تحديد طريقة ايصال تلك المعلومات والتي تتمثل في:

1- **مبدأ الاستحقاق:** وفقا لهذا المبدأ يتم الاعتراف بالإيرادات، أي تسجيلها في الدفاتر و السجلات المحاسبية عند تحقيقها (حتى ولو لم يتم تحصيل أي مبلغ من هذه الإيرادات واعتراف بالمصروفات عند تكبدها بغض النظر عن سداد تلك المصروفات).

2- **مبدأ الثبات:** وفقا لهذا المبدأ، فإنه يكون على الشركة أن تطبق معالجة محاسبية واحدة على جميع المعاملات المتماثلة وعدم تغيرها من فترة لأخرى الامر الذي يؤدي الى إمكانية عقد المقارنات بين القوائم المالية للفترات المختلفة، كما يفيد في دراسة اتجاهات المؤشرات المالية، ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في إحدى الحالتين: إذا تطلب معيار محاسبي دولي آخر إجراء هذا التغيير أو عند حدوث تغيير في الظروف الخاصة

[1]) هوام جمعة، مرجع سابق، ص 30.

بالشركة، كما قد يحدث التغيير في العرض أو التصنيف، إذا كان هذا التغيير سيؤدي الى عرض وتقديم بيانات أكثر موثوقية وملائمة لمستخدمي القوائم المالي.

3- **مبدأ الاستمرارية**: يعني هذا المبدأ أن الشركة سوف تستمر في مزاولة نشاطها لفترة غير محدودة من الزمن، وهذا الافتراض يستبعد إمكانية إفلاس الشركة أو تصفيتها في المستقبل القريب، أما إذا كانت الشركة يتهددها خطر الافلاس أو التصفية فأنه يجب التخلي عن افتراض الاستمرارية، حيث يكون قارئ القوائم المالية مهتما بالتعرف على نتائج أو قيمة التصفية، وفي حالة عدم اتباع افتراض الاستمرارية لأي ظرف عند إعداد القوائم المالية يجب على الشركة أن تفصح بوضوح أن القوائم المالية المعدة على أساس ان الشركة سيتم إشهار إفلاسها أو تصفيتها.

4- **التقاص**[1]: لقد منع IAS 14 اجراء التقاص بين أي من الأصول والالتزامات والمصاريف والايرادات، ما لم يسمح ذلك أحد معايير المحاسبة الدولية، لأن التقاص يؤدي في بعض الحالات الى غموض المعلومات المقدمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، فمثلا إجراء المقاصة بين المبيعات ومردودات المبيعات وإظهار رقم صافي المبيعات الصافية، ومردودات المبيعات يمكن الاعتماد عليها لتقدير جودة الانتاج الشركة وكفاءة سياستها التسويقية، وبالتالي فإخفاء مردودات المبيعات ستغير منحى اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية.

أما في حالة استخدام سياسات محاسبية مختلفة في اعداد القوائم المالية المجمعة يشترط الافصاح عن هذه الحقيقة والافصاح عن البنود التي تمت معالجتها على أساس سياسات مختلفة. بالتالي من أجل تنظيم وتنفيذ سياسات مناسبة للمحاسبة المالية تعتبر "IAS/IFRS" وتفسيراتها وارشادات تطبيقها فعالة لهذا الغرض[2].

- كما يجب مراعاة تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية عند إعداد القوائم المالية من أهمها ما يلي:

– مساعدة قراء القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الاستمرار في الاستثمار في المنشأة أو التنازل عنها وبيعها والاتجاه نحو منشأة أخرى والتصويت على الابقاء على الادارة أو عزلها[3]؛

– توفير المعلومات المفيدة للعديد من الجهات (الداخلية و الخارجية) التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة؛

---

[1]) حميداتو صالح، زلاسي رياض، بوقفة علاء، "**دور المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية** "، الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011،، ص 167-168.

[2]) أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، "**المحاسبة المالية المتقدمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والعربية**"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007، ص 290.

[3]) حسين القاضي، مرجع سابق، ص 273.

- ضرورة الأخذ بالإعتبار اختلاف الاحتياجات من البيانات و المعلومات للجهات المختلفة؛

- يجب أن توضح البيانات الواردة في القوائم المالية إمكانية المقارنة مع بيانات فترة (أو فترات) مالية سابقة بهدف المساعدة على توفير البيانات و المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها وكذلك عمل المقارنات المختلفة؛

- توفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها الوحدة الاقتصادية نشاطاتها المختلفة وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها (الحصول عليها) والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال؛

- ضرورة توفير البيانات اللازمة عن المجالات غير الربحية التي قامت أو ساهمت بها الوحدة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات عن الدور الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) وكذلك توفير البيانات المتعلقة بالبيئة؛

- الأخذ بالاعتبار القدرات المختلفة لاستخدام وفهم البيانات الواردة في القوائم المالية من قبل المستخدمين المتعددين من حيث درجة ثقافتهم الادارية و المحاسبية وخبرتهم في مجال التعامل مع مكونات القوائم المالية؛

- تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين مثلا [1]: الأهداف المالية لأنشطة المؤسسة، الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد البشرية، أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البيئي وكذلك على التزاماتها بضمان حماية المحيط والتكنولوجيا المستعملة ودرجة اعتماد التجديدات التكنولوجية في ميادين الانتاج والتسيير.

في هذا الصدد فإن كثرة المعلومات قد لا يضر دائما بنوعيتها، لكن غياب عرضها يضر بوضوح ونوعية المعلومات وكذلك عملية قراءتها من طرف المستعملين.

[1]) منصوري الزين، أهمية اعتماد المعايير للتقارير المالية وأبعاد الافصاح و الشفافية دراسة تحليلية تقييمية للنظام المالي المحاسبي الجديد لمطبق في الجزائر ، ملتقى دولي أول" النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ias/ifrs والمعايير الدولية للمراجعة isa التحدي: يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 10-11

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

حسب "IAS/IFRS" لكي تكون المعلومات المالية مفيدة لمستخدميها فلا بد أن تتضمن على الخصائص التالية: القابلية للفهم والمقارنة، الملائمة، الموثوقة التي تتضمن التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحذر، الاكتمال، بالإضافة الى قيد التكلفة أي المنفعة أكبر من التكلفة.

ثالثا: تعريف عناصر القوائم المالية.

يعرف الإطار المفاهيمي العناصر المتعلقة بأداء المركز المالي، أي الدخل والمصروفات من خلال الزيادة أو النقصان في المنافع الاقتصادية.[1]

الشكل رقم (02): تعريف عناصر المركز المالي.

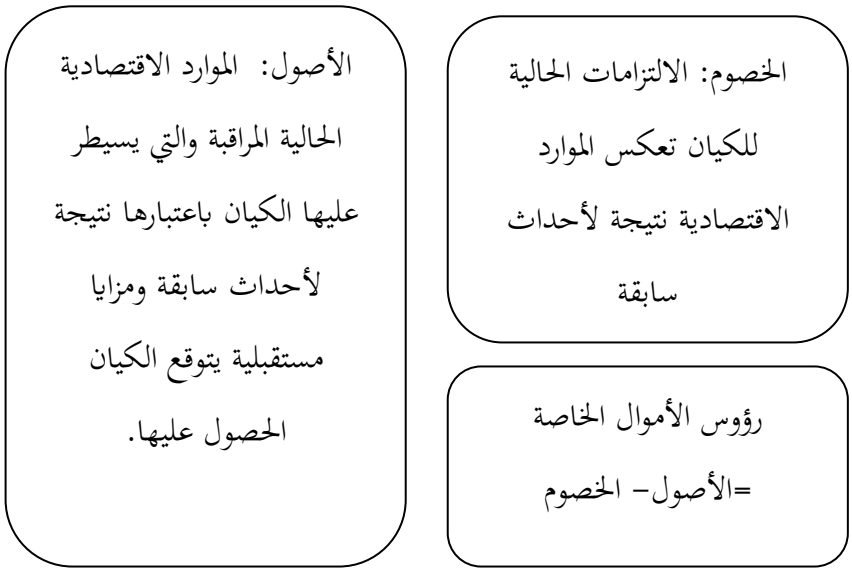

Source: IASB, " **snapshot**: **conceptual framework for fianancial reporting** ", United Kingdem, www.ifrs.org, exposure draft may 2015, p5.

أما فيما يخص التقارير المالية التي يجب توفرها فهي: الميزانية المجمعة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، الملحق. والإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة، تعليقات الإدارة عند تطبيق سياسات محاسبية دقيقة أو ذات تأثير جوهري والافتراضات الهامة حول مصادر تقدير عدم التأكد الهامة و المستقبلية.

[1]) Eric tort, "**Normes ifrs toutes les normes actuellement applicables**" , gualino éditeur, lextenso édition; 2015 ;p 2.

رابعا: معايير الاعتراف والقياس بالعناصر المدرجة بالقوائم المالية.

الاعتراف هو عملية إدراج التأثيرات المالية لعملية ما أو لحدث اقتصادي ما وعرض ذلك ضمن القوائم المالية للبند الذي يحقق معايير الاعتراف وتعريف العنصر، وتتمثل معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية بما يلي:

أ. احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية؛

ب. موثوقية القياس.

أما القياس فعرفته "IASB" بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس من بين مختلف أسس القياس التالية:

1- التكلفة التاريخية: وهي المبلغ النقدي الذي دفع للحصول على الأصل أو ما يعادله بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليه في تاريخ العملية.

2- التكلفة الجارية: ويسمى سعر الدخول، أو المبلغ النقدي الواجب دفعه للحصول على الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر.

3- القيمة القابلة للتحقق (القابلة للتسديد أو سعر البيع): ويسمى سعر الخروج، وتسجيل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما يعادله، والذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة.

4- القيمة الحالية: تسجيل الأصول بالقيمة المخصومة (الحالية) لصافي التدفقات النقدي المستقبلية والتي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط.

5- القيمة العادلة: هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في العملية موضوع البحث، أثبتت عدة دراسات أن محاسبة القيمة العادلة تزود بمعلومات مفيدة وتتوفر فيها خاصية الملائمة أكثر مما تقدمه المحاسبة التقليدية باستخدام اساس التكلفة التاريخية، إلا أن المشكلة الرئيسية تتمثل في عدم قدرة بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في طريقة التكلفة التاريخية. من هذا المنطلق ركزت معظم "IAS/IFRS" على أن السعر السوقي في سوق نشطة* هو

*) شروط السوق النشطة هي: البنود التي تتم المتاجرة بها داخل السوق متجانسة، يتوفر فيه أطراف راغبة بالشراء والبيع، الأسعار متوفرة للجمهور.

أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة ويتميز بخاصية الموثوقية ويحسن من قيمة المعلومات وملائمتها لحاجات المستخدمين[1].

خامسا: مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات.

ينقسم مستخدمو القوائم المالية حسب الأطراف المستخدمة لها سواءا كانت داخل المنشأة أو خارجها[2] بحيث تتميز المعلومات التي تستخدم داخل المنشأة بمحدوديتها وبسهولة الحصول عليها في الوقت الملائم وبالتفصيل المطلوب وذلك بإنشاء نظام للمعلومات يفي باحتياجات كل مستوى إداري من المعلومات.
أما المستخدمون الخارجيين فينقسمون والى قسمين:

القسم الأول: لهذه المجموعة احتياجات خاصة من المعلومات ولديها سلطة الحصول على المعلومات التي تريدها مثل: الجهات الحكومية، البنوك الدائنة، المقرضين.

القسم الثاني: إن احتياجات هذه المجموعة من المعلومات غير محددة، وبالتالي يتم إصدار قوائم مالية لتفي باحتياجات هذه المجموعة، وتعتبر تلك القوائم المصدر الوحيد لتلك المعلومات.

نظرا لوجود تعارض في الاحتياجات بين تلك الفئات المختلفة يعتبر الجوهر الأساسي للمشاكل المحاسبية وبالتالي يتم إصدار القوائم (التقارير) المالية التالية:

أ. تقارير داخلية لمقابلة احتياجات الإدارة؛

ب. تقارير خارجية ذات أغراض خاصة؛

ج. تقارير خارجية ذات أغراض عامة.

[1]) رشيد هولي، بلقاسم تويزة، "**جودة المعلومة المحاسبية الدولية ومحددات استخداماتها في عملية اتخاذ القرار**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013، ص 17.

[2]) سيد عطا الله السيد، " **التدريب المحاسبي والمالي**"، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2013، ص 193.

يمكن تلخيص الأصناف التي تستخدم القوائم المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات.

المستخدمون	حاجاتهم من المعلومات
المستثمرون	**الخطر والربحية.**
الموظفون	**الاستقرار والربحية.**
المقرضون	**احتمال سداد المبالغ المقترضة والفوائد عند الاستحقاق.**
الموردون وديون أخرى	**احتمال أن تسدد المبالغ عند الاستحقاق.**
الزبائن	**استمرارية النشاط.**
الحكومات	**تخفيض الموارد واحترام الالتزام بالمعلومات لتوجيه وتنظيم أنشطة المؤسسات ووضع السياسات الضريبية.**
الجمهور	**المساهمة في الاقتصاد المحلي، العمالة المولدة، انماء ورفاهية المؤسسات.**

المصدر: هوام جمعة، " **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 2011، ص31.

- إضافة إلى ما سبق يهتم المستخدمون الخارجيين بالمعلومات المتعلقة بالنقاط الثلاث الآتية[1]:
  - التدفقات النقدية التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلا؛
  - معرفة القدرة الكسبية للمنشأة أي مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية والتنبؤ للفترة التالية؛
  - تقييم الوضع المالي للمنشأة بثلاثة اعتبارات رئيسية مرتبطة وهي:

أ. السيولة أي قدرة المنشأة على مواجهة وسداد التزاماتها في الأجل القصير؛

ب. اليسر المالي أي قدرتها على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة وسداد التزاماتها و ديونها والقروض طويلة الأجل؛

[1]) أنور عدنان نجم ، " **مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية**"، الجامعة الإسلامية– غزة، مذكرة ماجستير، سنة 2006، ص 45.

ج. الربحية أي قدرتها على توليد موارد اقتصادية مضافة.

حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه أن المستثمرون الحاليون أو المرتقبون- مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم- يحتاجون المعلومات الخاصة بمدى قدرة على تحقيق الشركة أهدافها وكذا قدرتها على الوفاء بالالتزامات وتحقيق وتوزيع الأرباح، كما يهتمون بالمعلومات الخاصة بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها لتعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، أما بالنسبة للمساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم[1]، مثلا حصة السهم الواحد من الربحية واتجاهاتها المستقبلية[2].

تبنت "IASB" (على غرار "FASB") مفهوم المستثمر الحصيف (الواعي) بدل مفهوم المستثمر العادي الذي ساد في أدبيات المحاسبة منذ بداية الثلاثينات وحتى بداية السبعينات من القرن الماضي، فهذا الأخير من جمهور المستثمرين الذي لا تتوفر لديه القدرة على الحكم على كفاية المؤسسة ولا يتمتع بثقافة محاسبية واقتصادية وقدرة تحليلية لرأي مدقق الحسابات، أما مفهوم المستثمر الحصيف يركز على فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات وعلى اتصافها بالملائمة والمصداقية، فهو في هذه الحالة يتمتع باستيعاب جيد ومعرفة وقدرة عالية على تحليل المعلومات وعلى الموازنة بين البدائل الاستثمارية. انطلاقا من تطبيق مفاهيم ومبادئ "IAS/IFRS" يسمح بتوفير معلومة مالية تتميز بالشفافية والمصداقية تخدم متطلبات مستقبلي هذه المعلومة.

[1]) بورويسة سعاد، "**أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص86-85.

[2]) شيخي بلال، شيخي خديجة، "**أثر الافصاح المحاسبي ومبدأ القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، يومي 13-14 جانفي 2013، ص 6.

المطلب الثالث: محددات ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

التي تتمثل في:

أولا: محددات تطبيق "IAS/IFRS"

من أهم مشاكل تطبيق "IAS/IFRS" في العديد من الدول العالم :[1]

1- مشاكل ترجمة المعايير الى اللغة الوطنية دون أن تفقد مضمونها الأصلي؛

2- عدم ملائمة نصوص المعايير في كثير من الأحيان للظروف المحلية؛

3- إصدار بعض نصوص المعايير الدولية بصورة عامة وترك التفاصيل لكل دولة، فالمعايير الدولية لا تغطي إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول؛

4- التغير الدائم والمستمر لـ "IAS/IFRS"[2]؛

ثانيا: متطلبات تطبيق "IAS/IFRS"

التحويل إلى "IAS/IFRS" هو أكثر بكثير من مجرد ممارسة المحاسبة لأنها تؤثر على جوانب عديدة في مهنة المحاسبة والشركات والجهات التنظيمية المالية. مثلا يؤثر على: نظم تكنولوجيا المعلومات ومتطلبات إعداد التقارير الضريبية، اعداد التقارير الداخلية ومقاييس الأداء الرئيسية، تنظيم معاشات التقاعد والعلاقات العامة والتعليم وغيرها[3]. أما الخطوة الأساسية لنجاح العملية الانتقالية، هو بناء ووضع خطة للانتقال وليس مجرد القرار السياسي أي يجب[4]:

1- إعداد فريق متكامل يتضمن كل القطاعات التي من شأنها أن تتأثر بالتغيير؛

2- التخطيط الجيد للمشاكل: أي من الممكن أن تكون للدولة متبناة "IAS/IFRS" مشكلة محاسبية مهمة لا تغطيها هذه المعايير كما تعتبر من الدول الناجحة في بناء آلية لتحديد تلك الحالات وتقديمهم للمجموعة المكلفة للتصدي لها، في هذه الحالة يمكن لـ"IASB" أن يقدم المساعدة، على سبيل المثال في كوريا: تتراكم قضايا المرحلة الانتقالية من خلال مجلس معايير المحاسبة الكورية ويتم إعدادها عن طريق

[1]) مأمون حمدان، "**تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية**"، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، بيروت، 2008، ص 10-12.

[2]) Kenneth Enoch, Op-cit, p78.

[3]) Wayne Upton," **Adopt, adapt, converge?**" 16 April 2010, article is available online : www.ifrs.org/News/Features/Pages/Adopt-adapt-converge.aspx, seen the 12/11/2015.

[4]) www.ifrs.org, seen the15/06/2015.

مؤسسات المحاسبة، الشركات والموظفين ثم تناقش القضايا في جلسات المائدة المستديرة بهدف الحصول على مناقشة كاملة للوقائع والحلول الممكنة والإجراءات اللازمة؛

3- التعليم: ومن المهم بشكل حاسم لنجاح تطبيق "IAS/IFRS" بناء بنية تحتية من الممارسين ذات المعرفة بها مثلا يجب على معظم المحاسبين القانونيين ومعدي القوائم المالية ومدققي الحسابات أن يصبحوا على دراية بالمعايير الدولية لأنه مهم بشكل خاص لتبادل الأوراق المالية والتنظيم المالي، ودمج المعايير في مواد التدريب والمنشورات وبرامج الاختبار وإصدار الشهادات، وفي العديد من الكليات والجامعات في مناهجها الدراسية؛

4- إشراك "IASB".

يتوقف نجاح مسار تطبيق "IAS/IFRS" على جملة الاصلاحات التي تتم بالموازاة على المنظمة المالية التشريعية والجبائية، بالإضافة الى تأهيل المؤسسات لأن هذه العناصر مجتمعة مع عناصر أخرى كانت مصدرا للاختلافات في الأنظمة المحاسبية لمختلف الدول وسببا في عدم شفافية سياسات الاتصال التي تربط هذه المؤسسات مع محيطها[1].

[1]) تيقاوي العربي، "**النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية**"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص 11.

المطلب الرابع: قرار الدول حول التوحيد أو التوافق مع "IAS/IFRS"

أصدر "IASB" معيار خاص بتبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى "IFRS 1" ويطبق هذا المعيار من طرف المنشأة التي تتبنى "IAS/IFRS" للمرة الأولى ويهدف الى عرض الاجراءات والقواعد والمتطلبات الأساسية الواجب اتباعها من طرف المنشأة عندما تتبنى المعايير لأول مرة كأساس لإعداد قوائمها المالية، وذلك مثل معالجة بعض الأصول التي تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية وكذلك الحال بالنسبة لمعالجة الالتزامات، أو إعادة تصنيف بعض البنود طبقا لمتطلبات المعايير الدولية، أو ما يتعلق منها بالقياس المحاسبي، كما عرض هذا المعيار كيفية معالجة الفروقات الناتجة عن تبني "IAS/IFRS".[1]

يدور "IFRS 1" حول المحاور الرئيسية التالية[2]:

- تعريف المطبق للمرة الأولى وتحديد الفترة المالية التي تعتبر فيها المنشأة مطبقة لـ "IAS/IFRS" للمرة الأولى والتي يجب عليها الالتزام بكل المعايير السارية المفعول في تاريخ الابلاغ؛
- إعداد الميزانية الافتتاحية بالإستناد الى "IAS/IFRS" في تاريخ الانتقال؛
- قياس بنود القوائم المالية استنادا الى "IAS/IFRS"؛
- التعرف على الأصول والالتزامات والمصروفات وعناصر الدخل المعترف بها وفقا للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها "GAAP" والتي يتطلب الأمر عدم الاعتراف بها وفقا "IAS/IFRS"؛
- التعرف على الأصول والالتزامات والمصروفات وعناصر الدخل غير المعترف بها وفقا للمبادئ المحاسبية السابقة المتعارف عليها "GAAP" والتي يتطلب الأمر الاعتراف بها وفقا "IAS/IFRS"؛
- القيام بعملية التقدير بالاستناد الى "IAS/IFRS"؛
- تحديد عناصر وبنود القوائم المالية التي يتطلب الأمر إعادة تصنيفها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية؛
- تحديد السياسات والمفاهيم المحاسبية المستخدمة والتي تم التوقف عن استخدامها أو السياسات والمفاهيم المحاسبية التي تم تبنيها مجددا وفقا "IAS/IFRS"، وكذلك ما يتعلق بالاعتراف بالأثر الناتج عن التغير في السياسات المحاسبية في حقوق الملكية في الميزانية الافتتاحية المعدة وفقا "IAS/IFRS" ما عدا ما يتعلق منها بإعادة التصنيف بين الشهرة والأصول غير الملموسة.

[1]) جودي محمد رمزي، **"تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى IFRS 1"**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر بسكرة، 2012، ص225.

[2]) خالد جمال الجعارات، **"معايير التقارير المالية الدولية"**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص22-23.

- التعرف على الاعفاءات الاختيارية والاستثناءات الالزامية التي تضمنها "IFRS 1" من التطبيق بأثر رجعي؛
- تلبية كافة متطلبات "IAS/IFRS" المتعلقة بالعرض والافصاح بما في ذلك أي عمليات إعادة تصنيف لبنود القوائم المالية لتتواءم مع ما ورد في "IAS/IFRS"؛
- عرض المعلومات المقارنة عن الفترة السابقة (وهي سنة واحدة) بما يتوافق مع "IAS/IFRS".

- نتج عن تطبيق المعايير الدولية موقفين إما تطبيقها بصفة كاملة، وإما التناغم و التوافق معها [1]:

أولا: تبني المعايير ذاتها وتطبيقها.

قيام المنشآت بتطبيق ذات المعايير والأسس التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، وإظهار القوائم المالية للمنشآت بصورة متماثلة وموحدة أو بعبارة أخرى تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية. في 2005 أصبحت هذه المعايير الزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي ونجد أن هناك تشجيعا على تطبيقها في بعض الجهات التي لا تزال متأرجحة بين التطبيق وعدمه، ويلاحظ ذلك على سبيل المثال من تشجيع معهد المدراء الماليين التابع للجنة البورصة والأسهم الأمريكية، بقبول "IAS/IFRS" كبديل وحيد لـ "US GAAP"، كما توجهت كثير من الدول المتقدمة مثل كندا واليابان اللتين شجعتا على تبنيها وتطبيقها لتجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية ولزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية العدة وفقها[2].

أثبتت البحوث التي أجريت في أستراليا أن تطبيق "IAS/IFRS" في ابلاغ الحكومة أظهر زيادة ايجابية في كل الأصول والخصوم وتشير بعض الأدلة الى أن تطبيقها سيزيد من الاصول الخاضعة للضريبة على الشركات مما يؤثر حتما في زيادة الايرادات الضريبية للحكومة وهذه الفكرة ثبتت في الدراسات الايطالية بالتالي سيوفر حافزا قويا للحكومات تطبيق المعايير الدولية لأسباب مختلفة[3]. أما هناك من يرى أن تطبيق "IAS/IFRS" لا يمكن أن يكون ناجحا خاصة في الدول النامية لعدة أسباب من أهمها[4]:

---

[1]) حسين القاضي، مرجع سابق، ص 113-118.

[2]) جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص 226-227.

[3]) Joshua Hudson , op-cit, p74.

[4]) برنس ميخائيل غطاس، **"دور المتغيرات البيئية في تطوير الأبعاد المحاسبية المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي"**، مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية 111 " الاقتصادية العالمية في عالم سريع التغير"، جامعة الكويت، 16-17 ديسمبر 2008، ص 09.

1- المعايير الدولية وضعت لتتفق مع المتغيرات البيئية في الدول الاكثر تقدما[1]، ومبنية على تجارب مختلفة عن تلك السائدة في الدول النامية، كما تختلف هذه الأخيرة عن المتقدمة في احتياجات الابلاغ المالي حيث عادة البيئة الاجتماعية الاقتصادية الثقافية والسياسية لبلد ما هي التي تحدد النظام المحاسبي وشكل ابلاغ مالي خاص بها؛

2- صعوبة تطبيقها بسبب: عدم اكتمال المعرفة المحاسبية لدى مستخدمي القوائم المالية، ضعف الرقابة المهنية، ضعف النظم المالية والادارية، ضعف مستوى التعليم والبحوث في مجال المحاسبة؛

3- عدم مراعاة الابعاد البيئية (الثقافية والاجتماعية) عند البحث في ايجاد حلول للمشاكل السابق ذكرها؛

وعليه أن الالتزام التام بالمعايير الدولية يتصف بالعمومية ويفتقر الى الموضوعية لأنه لا يؤدي في النهاية الى كسب ثقة مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين لعدم موائمته مع المتغيرات البيئية المحلية للدول النامية خاصة الاجتماعية والتشريعية والثقافية[2].

ثانيا: التناغم أو التوافق.

لماذا تبني المعايير يكون أحسن من تطبيق المعايير كما هي ؟ على سبيل المثال أن بعض الدول المتقدمة قامت بتبني المعايير دون أي تعديل أو تحفظ أما المعظم الآخر قام بتعديلها حسب شروط اقتصادهم مثل: كندا، الاتحاد الأوربي، الصين، الهند، روسيا واليابان عدلت المعايير لتناسب احتياجات اقتصاداتها، حيث أخذت الولايات المتحدة الكثير من الوقت للتوصل الى القرار النهائي إن كان ينبغي أن تعتمد الشركات جميع المعايير وكان قرارهم السعي الى التناسق مع المعايير [3].

أثارت بعض المنظمات المهنية صعوبات وعقبات تحول دون التطبيق المباشر للمعايير وهذا بسبب العقبات التالية: اختلاف درجات التطور المهنية بين دول العالم؛ اختلاف قوانين الشركات وقوانين الضرائب؛ تباين مستوى التأهيل العلمي والعملي واختلاف الظروف التاريخية. بسبب هذه الاختلافات التي تحول على التبني الكلي لـ"IAS/IFRS" قررت بعض الدول الاعتماد على استراتيجية التقارب المستمر معها. بعبارة أخرى، اصدار معايير وطنية تكون متوافقة مع "IAS/IFRS" إلى نقطة حيث المبالغ المدرجة في القوائم المالية هي نفسها في القوائم المالية حسب "IAS/IFRS"واعتبارها كخطوة أولي للتبني الكامل لها، ونهج أبسط

[1]) برنس ميخائيل غطاس، نفس المرجع، ص16.

[2]) برنس ميخائيل غطاس، نفس المرجع، ص24.

[3]) Solomon Zori, "**The state of IFRS in Africa: is IFRS disarray?**", Governance Across Borders: transnational fields and transversal themes, Berlin, Germany, January 11, 2012, p63. available online: www.governancexborders.com, seen the 30/10/2016.

وأقل كلفة والأكثر وضوحا[1]. كما أن الدول التي لم تتبن "IAS/IFRS" تضطر شركاتها الكبرى التي تتعامل على المستوى الدولي الى اعداد تقارير مالية متعددة تتماشى مع متطلبات كل بلد وكل سوق مالية وهو ما يؤدي الى العمل على التوفيق بين القوائم المالية بالانتقال وإجراء تعديلات من المرجعية المحلية الى مرجعية الدولية التي ستعرض فيها القوائم المالية[2].

على سبيل المثال تقارب المعايير الأمريكية "US GAAP" مع "IAS/IFRS"، تم تواصل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي "FASB" العمل مع "IASB" لتطوير معايير ذات جودة عالية، ويعتقد أنصار التبني أن التقارب يجعل تطبيق المعايير المحاسبية أسهل وأقل تكلفة أو لا لزوم له[3]. ولكن عملية التقارب لم تثبت أن تكون مهمة سهلة، بسبب الاختلافات في النهج بين الهيئتين لأن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما هي منهجية قائمة على القواعد، في حين يأخذ "IFRS" النهج القائم على المبدأ، حيث يتكون النهج القائم على مجموعة القواعد المعقدة من المبادئ التوجيهية التي تضع معايير لكل الطوارئ الممكنة، وتوفر الضوابط اللازمة للمعاملات المعينة، وبالتالي تعزيز التوحيد. أما في المنهجية القائمة على المبدأ ترسي أهداف رئيسية جيدة للإبلاغ في كل مجال الموضوع، وبعد ذلك تقدم التوجيه، وتعتمد على نماذج مشتركة، وبالتالي تعزيز الشفافية[4].

من أهم أسباب كبح الولايات المتحدة من التطبيق الكامل "IAS/IFRS": [5]

- التباين بين المعايير المحاسبية المحلية و"IAS/IFRS" مثلا تسجيل تكاليف البحث والتطوير حسب " US GAAP" تسجل كنفقات على عكس "IAS/IFRS" يمكن رسملتها واطفائها؛
- يعتقد كبار رجال الأعمال في الولايات المتحدة أن تكاليف تطبيق "IAS/IFRS" تفوق الفوائد[6].

أما التقارب "US GAAP" مع "IAS/IFRS" أدى الى ما يلي[7]:

---

[1]) Wayne Upton, op-cit.

[2]) سفيان بن بلقاسم، "**النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق عولمة وتطور الأسواق المالية**"، أطروحة دكتوراه، 2010، ص 49-50.

[3])www.ifrs.org, seen the15/06/2015.

[4]) UWAOMA, Ironkwe - ORDU, Promise A., **"The convergence of Accounting Standards to International Financial Reporting Standards (IFRs): Issues and Prospects in Nigeria"**, International Journal of Research in Business Studies and Management, Volume 2, Issue 7, July 2015, PP 1-13, p9.

[5]) Ina Gresilova, op-cit, p 4-5.

[6]) www.ifrs.org, seen the15/06/2015.

[7]) Document discussed in "**the Expert Group on the IAS Regulation**", meeting 24/10/2014, Agenda item III – Paper 1, is available online : www.ec.europa.eu .seen the 13/12/2016.

1- تحقيق درجة عالية من الشفافية في التقارير المالية من خلال تحسين جودة المحاسبة والإفصاح؛

2- تحقيق أكبر مقارنة في التقارير المالية عبر البلدان والصناعات على الرغم من الاختلافات القائمة؛

3- تحسين مخرجات سوق رأس المال، لاسيما من حيث السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال وزيادة الاستثمار عبر الحدود والذي من شأنه من يدعم النمو والازدهار؛

4- يتضمن الإطار "IAS/IFRS"مجموعة كاملة من المعايير للكيانات مع المساءلة العامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويوفر الخيار الأفضل لأسواق رأس المال في الولايات المتحدة[1].

يضاف لذلك أن بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير محاسبية وطنية تعكس "IAS/IFRS" مثل استراليا وهونغ كونغ ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة، والجزائر هي الأخرى من الدول التي تبنتها، حيث قامت بإنجاز نظام محاسبي مالي جديد يعتمد على "IAS/IFRS". أما فيما يخص أنها تزيد من النمو الاقتصادي للدول لا يمكن الاعتماد عليها حيث في الوقت الذي تطورت فيه البلدان المتقدمة اقتصاديا لم تكن هناك معايير محاسبية دولية وحقيقة أن البلدان النامية أو دول افريقيا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية زاد من نموها الاقتصادي وأنها تحتاج الى لغة مالية واحدة ولكن هذا لن يحل العديد من المشاكل الخاصة بتطبيق النظام في دول افريقيا لأنه التطبيق الجيد للمعايير المحاسبية هو الحل الأمثل والذي يسمح بالحصول على الفوائد الخاصة بها ومعرفة ما إذا كان تطبيق "IAS/IFRS" أو اعتمادها بالتعديل أيهما سيكون أمثل للدول الافريقية[2].

[1]) Accounting Today Staff, "**IFRS - Convergence or Adoption? September 14, 2010**" article is available online :www.accountingtoday.com/news/IFRS-Convergence-Adoption-55554-1.html, seen the 08/07/2016.

[2]) GAB, op-cit.

المبحث الثاني: عرض معايير "IAS/IFRS" المرتبطة بـ "FDI"

يمكن تصنيف أهم معايير "IAS/IFRS" المرتبطة بالاستثمار الدولي الى 3 أصناف: معايير تجميع الميزانيات، معايير الأدوات المالية ومعايير خاصة أخرى، ولكن قبل عرضها يجب معرفة أهمية تبني "IAS/IFRS" لـ "FDI" وما هي العلاقة التي تربطهما.

المطلب الأول: أهمية تبني "IAS/IFRS" لـ "FDI"

خلال عشر سنوات الماضية، تم ملاحظة ظاهرتين مثيرتين للاهتمام، تمثلت الظاهرة الأولى في أن أكثر من 120 دولة اعتمدت "IAS/IFRS" جزئيا أو كليا، أما الثانية تمثلت في زيادة هائلة لتدفقات "FDI" خاصة للدول النامية (تقريبا نصف تدفقات الاستثمار الاجنبي العالمي)[1]، كما يعتبر المستثمرين الاجانب أن مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية تعتبر الحل الأمثل لجميع البلدان في العالم لأن البنية التحتية القانونية ورأس المال البشري والحوافز تختلف من بلد الى آخر، أثبتت الدراسة الاستقصائية أن هناك علاقة هامة بين الظاهرتين السابقتين في البلدان النامية باعتبارها المستفيد الأكبر من اجتذاب رؤوس أموال اضافية من الخارج، وتم التوصل إلى أن العلاقة تذهب لكلا الاتجاهين أي يؤدي الحصول على قيمة بين حوالي 0.5 و1.6 بليون دولار في السنة[2] من تدفقات "FDI" الى احتمال تطبيق "IAS/IFRS"، كما يؤدي هذا الأخير الى زيادة تدفق "FDI" بحيث:[3]

1- استخدام معايير محاسبية مألوفة ومستخدمة على الصعيد العالمي تساعد على الحد من تباين المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب ومحللي الاستثمارات، وزيادة ثقتهم في البيانات المالية للشركات لتقييم البيئة الاستثمارية، والسماح لهم بالاستجابة بطرق أكثر دقة وفي الوقت المناسب لأحداث السوق وجذبهم الى الأسواق الاجنبية الاستثمار أكثر فيها؛

2- المستثمر الدولي يبحث عن معلومات محاسبية ذات جودة عالية لقراراتهم الاستثمارية وتطبيق "IAS/IFRS" يوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

أ. أداة فعالة لتعزيز الاتساق وقابلية المقارنة المالية للبيانات الشركات؛

---

[1]) Ina Gresilova, op-cit, p34-35.

[2]) Ina Gresilova, idem, p9.

[3]) Kenethe Enock Okpala, op-cit, p 81

ب. تحقق خاصية الموثوقية والملائمة، بحيث تضمن سلامة المعلومات المحاسبية وإعطائها صورة واضحة عن واقع الشركة المستثمر فيها[1]، وترفع من كفاءة أداء الادارة كما يتم الاعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية، وإقناع المساهمين في الشركات بالاكتتاب بأسهمها وبالتالي جذب رأس المال الاجنبي؛

ج. خفض تكلفة معالجة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية على سبيل المثال كان أول تطبيق لـIAS/IFRS سنة 2002 في دول الاتحاد الأوروبي وقد أدى إلى تدفق أكبر لرؤوس الأموال والاستثمارات المختلفة بين دول الاتحاد بأقل تكلفة وجهد وفهم للقوائم والتقارير والمعلومات المالية بشكل أسهل لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة. ويتوقع أن البلدان الانتقالية يمكن أن يستفيد اقتصادها الكلي من IAS/IFRS لأنها ستخضع لمتغيرات هامة في البيئة الاعلامية بسبب تحسين شفافية الشركات [2].

3- يقلل من مخاطر المتوقعة لممارسة الأعمال التجارية مع شخص غير مألوف في بلدان تتميز بعدم اليقين والغموض الاقتصادي، وتكون المعلومات فيها غير متاحة أو قليلة، بالتالي المستثمرون ينفرون من الدول التي تتميز بالغموض وعدم توفر المعلومات اللازمة لهم[3]؛

4- يقلل من تكاليف المعاملات وبالتالي يخفض من تكاليف رأس المال وهو ما يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب؛

5- يشجع تطبيق "IAS/IFRS" الشركات للوصول الى أسواق رأس المال العالمية والاستثمار عبر الحدود. حيث يعتبر الاقتصاد النيجيري أن تطبيقها تعتبر خطوة صحيحة في الاتجاه الصحيح على الرغم من ان هناك العديد من القضايا والتحديات التي تواجه التنفيذ، حيث تطبيق الشركات لها سوف يتيح مصداقية أكثر للبيانات المالية، وستعزز ثقة المستثمرين وجذب المعاملات المالية عبر الحدود التي تعتبر أساس للنمو الاقتصادي[4].

[1]) علية صالح الشمري، مرجع سابق، ص111.

[2]) Laura Marquez- Ramos, op-cit, p16 .

[3]) Laura Marquez- Ramos, idem, p15

[4]) Kenethe Enock Okpala,op-cit , p 82.

6- تقليص من احتمالات حدوث الازدواج الضريبي بين الدول الأعضاء، وجميع أنواع المخاطر من الاحتمالات القانونية للاحتيال وجعل الأعمال التجارية الدولية أكثر كفاءة، خاصة أن "IAS/IFRS" تتميز بالمرونة في تسوية الاختلافات في الثقافات والممارسات التجارية من كل دولة[1]؛

7- سهولة اجراء التحليل المالي في الشركات وإجراء المقارنات مع شركات أخرى محلية ودولية؛

8- حماية حقوق الاطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، عن طريق الافصاح العام عن فرص ونتائج الاستثمار، ومنع استفادة البعض من المعلومات المحاسبية دون البعض الآخر[2]؛

9- تعزيز موضوعية المخرجات المحاسبية، تنظيم الممارسات المحاسبية ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها[3]؛

10-انخفاض التكاليف التي تصاحب دخول البورصات الأجنبية[4]، لأن الاسواق المالية في العالم اليوم بلا حدود، الشركات (بما في ذلك الشركات الصغيرة) تسعى للحصول على رأس مال بأفضل الأسعار أينما كان متوفرا، والمستثمرين والمقرضين يطلبون فرص استثمارية ذات أفضل عائد، وبما يتناسب مع المخاطر التي تنطوي عليها. ولتقييم المخاطر والعوائد من الفرص الاستثمارية المختلفة يحتاج المستثمرين والمقرضين معلومات مالية ملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها وقابلة للمقارنة، وعند تطبيق المعايير بدقة وباستمرار يتلقى المشاركون في سوق رأس المال معلومات ذات جودة عالية وهذا ما يساعد على اتخاذ قرارات أفضل وبأقل التكاليف[5]. فيما يخص هذه النقطة يقول المؤيدون لـ "IAS/IFRS" يقول أن تطبيق المعايير من المرجح ان تقلل تكلفة رأس المال ولكن لا توجد أدلة دامغة تدل على ان تكلفة رأس المال تنخفض عند تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية إلا إذا كان سوق الأسهم للدولة متطورة يدفع المشاركون أقساط متساوية لجودة عالية في التقارير المالية وبالتالي تكاليف تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية تفوق الفوائد[6]؛

---

[1]) عيادي عبد القادر، مرجع سابق، ص 21.

[2]) تيقاوي العربي، مرجع سابق، ص 8.

[3]) محمد مبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 61.

[4]) Nicolas Pologeorgis, **"The impact of combining the U.S. GAAP and IFRS**", article is available online: www. investopedia.com/articles/economics/12/impact-gaap-ifrs-convergence.asp#ixzz408Lkbz1L. seen the 25/10/2016.

[5]) Paul Pacter, op-cite, p24.

[6])GAB, op-cit.

11-تصميم أنظمة معلومات متكاملة تتماشى مع تزايد تداخل أنشطة الشركات على المستوى الدولي[1]؛

12-توفير قدر كبير من الجهد والوقت عند اعداد قوائم مالية موحدة، وتحقيق التكامل بين التقارير الداخلية والخارجية وتطوير مقاييس أداء موحدة[2].

المطلب الثاني: معايير تجميع الميزانيات.

تتمثل هذه المعايير في ما يلي مع العلم أن IAS27، IAS 28، IFRS 10، IFRS 11، IFRS 12 كان التطبيق الفعلي لها ابتداءا من جانفي 2013.

1- آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية "IAS 21"[3]:

نظرا لارتباط "FDI" خاصة الشركات الدولية بنشاطات وأعمال دولية، التي يتم التعامل فيها بعملات مختلفة ويتم اعداد التقارير المالية لمختلف الفروع، ولكن الاشكال هو كيف يتم تحديد اجمالي القيم الخاصة بالشركة الأم في تاريخ محدد[4]، ولمعالجة هذا الاشكال تم اصدار "IAS 21"، حيث يدرس هذا المعيار موضوعين رئيسيين هما: سعر الصرف الذي يتم استخدامه وكيفية التقرير عن آثار التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية، وكان التطبيق الفعلي لهذا المعيار إبتداءا من جانفي 2005. يهدف هذا المعيار الى توضيح كيفية تضمين المعاملات بعملة أجنبية وعمليات أجنبية (الخارجية) في القوائم المالية للمنشأة، وكيفية ترجمة القوائم المالية الى عملة العرض.

تضمن هذا المعيار مصطلح العملة الوظيفية، وهي عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة، يتم تسجيل المعاملة التي تتم بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولي بالعملة الوظيفية عن طريق تطبيق سعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تاريخ المعاملة على العملة الأجنبية. أما في نهاية كل فترة إعداد تقارير يجب على المنشأة:

1- ترجمة البنود النقدية التي بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الاقفال؛

---

[1]) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 19.

[2]) عيد محمود حميدة، "**المحاسبة الدولية**"، مركز التعليم المفتوح برنامج محاسبة البنوك والبورصات، جامعة بنها، مصر، 2010-2011، ص 175.

[3]) Paul pacter, op-cit, p192-193.

[4]) شعيب شنوف، "**الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006-2007، ص161.

2- ترجمة البنود غير النقدية، التي تم قياسها وفقا للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف عند تاريخ المعاملة، أما التي تم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه قياس القيمة العادلة.

يتم الاعتراف بفروقات الصرف الناجمة عن تسوية البنود النقدية أو عن ترجمتها بأسعار تختلف عن تلك التي تمت ترجمتها بها عند الاعتراف الأولي خلال الفترة أو في القوائم المالية السابقة، ضمن الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) في الفترة التي تنشأ فيها. أما في القوائم المالية التي تشمل العملية الأجنبية والمنشأة معدة التقارير (على سبيل المثال القوائم المالية الموحدة عندما تكون العملية الأجنبية منشأة تابعة)، يتم الاعتراف بفروقات الصرف -بشكل أولي- ضمن الدخل الشامل وإعادة تصنيفها من حقوق الملكية الى الربح والخسارة عند استبعاد صافي الاستثمار[1].

يجب على المنشأة ترجمة نتائجها ومركزها المالي من عملتها الوظيفية الى عملة أو عملات العرض باستخدام الإجراءات اللازمة لترجمة عملية أجنبية من أجل تضمينها في القوائم المالية للمنشأة المعدة التقارير.

2- اندماج الأعمال "IFRS 3"[2]:

الصادر في جانفي 2008 ليحل محل IAS 22 "محاسبة اندماج الأعمال". يهدف هذا المعيار الى تحسين ملائمة، موثوقية وقابلية المقارنة، للمعلومات التي توفرها المنشأة معدة للتقارير في قوائمها المالية عن اندماج الأعمال وآثاره. كما يجب على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت معاملة أو حدث آخر هو تجميع أعمال والذي يتطلب أن تشكل الأصول المقتناة والالتزامات التي تم تحملها أعمالا.

لتحقيق ذلك وضع هذا المعيار مبادئ ومتطلبات للمنشأة المستحوذة عن تحديد أي معلومات يجب الافصاح عنها، لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقويم طبيعة تجميع الأعمال وآثارها المالية وكيفية الاعتراف والقياس في قوائمها المالية بـــ:

- الأصول المشتراة القابلة للتحديد والالتزامات التي تم تحملها، وأي حصة غير مسيطرة في الأعمال المستحوذ عليها؛
- الشهرة المقتناة في اندماج الأعمال أو المكتسبة من الشراء بأسعار منخفضة.

[1]) ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "**IAS 21 آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية**"، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ص 5.

[2])Paul pacter , op-cit, p 175.

3- الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة "IAS 24":

التطبيق الفعلي لهذا المعيار كان ابتداءا من جانفي 2011. يهدف هذا المعيار الى ضمان أن تتضمن القوائم المالية للمنشأة على الافصاحات الضرورية، لتوجيه الاهتمام الى احتمال أن يكون مركزها المالي وربحها أو خسارتها قد تأثرت بوجود أطراف ذات علاقة وبمعاملات وبأرصدة حالية. ويقصد بمعاملة مع طرف ذي علاقة، تحويل موارد أو خدمات أو التزامات بين المنشأة المعدة للتقرير والطرف ذي علاقة المحدد في هذا المعيار، بغض النظر عما إذا تم تقاضي سعر. كما يجب على المنشأة الافصاح عن طبيعة علاقة الأطراف ذات العلاقة إضافة الى المعلومات عن تلك المعاملات والأرصدة الحالية بينها، الضرورية للمستخدمين لفهم الأثر المحتمل للعلاقة على القوائم المالية.[1]

4- القوائم المالية الموحدة والمنفصلة "IAS 27":

يهدف هذا المعيار الى تحديد متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات في المنشآت التابعة والمشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة عندما تعد المنشأة قوائم مالية منفصلة، بالإضافة الى تعزيز ملائمة، موثوقية وقابلية المقارنة للمعلومات التي تقدمها الشركة الأم في قوائمها المالية المنفصلة والموحدة، لمجموعة من المنشآت الواقعة تحت سيطرتها.

القوائم المالية الموحدة هي قوائم مالية تعرض فيها الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية الدخل، المصروفات والتدفقات النقدية للمنشأة الأم ومنشآتها التابعة على أنها منشأة اقتصادية واحدة.

القوائم المالية المنفصلة هي تلك التي تقدم مع القوائم المالية الموحدة والمعروضة بواسطة المنشأة وتحاسب عن استثماراتها في المنشآت التابعة وفي المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة إما بالتكلفة، أو وفقا للمعيار IFRS 9 " الأدوات المالية"، أو باستخدام طريقة حقوق الملكية كما هو موضح في الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة "IAS 28".[2]

يحدد المعيار[3]:

- الظروف التي يتوجب خلالها توحيد البيانات المالية لمنشأة أخرى (أن تكون شركة تابعة)؛
- محاسبة التغييرات الواقعة على مستوى حصص الملكية في الشركة التابعة؛
- محاسبة فقدان السيطرة على الشركة التابعة؛

[1]) ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "**IAS 24 الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة** "، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.

[2]) Paul pacter , op-cit, p195.

[3]) ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "**IAS 27 البيانات المالية الموحدة والمنفصلة** "، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية .

- المعلومات التي يتوجب على المنشأة الإفصاح عنها لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة العلاقة بين المنشأة والشركات التابعة.

5- القوائم المالية الموحدة "IFRS10":

تم تعديل بعض عناصر هذا المعيار في سبتمبر وديسمبر 2014، حيث يوضح هذا التعديل مدى الاعتراف بالربح أو الخسارة في معاملات المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك، والذي يعتمد على ما إذا كانت الأصول المباعة أو متبرع بها تشكل جزء من الأعمال، وأن الاستثناء الخاص بإعداد البيانات المالية الموحدة لا تزال متاحة للمنشأة الأم التابعة لمنشأة الاستثمار، على التوالي، وتصبح التعديلات سارية المفعول جانفي 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر[1].

وبالتالي يهدف هذا المعيار الى وضع مبادئ لعرض وإعداد القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر منشأة على واحدة أو أكثر من المنشآت الأخرى. لتحقيق هذا الهدف[2]:

- يتطلب من المنشأة(الأم)، التي تسيطر على منشأة واحدة أو أكثر(منشآت تابعة) أن تعرض قوائم مالية موحدة؛
- يعرف مبدأ المراقبة ويحدد كيفية تطبيقه، ويحدده كأساس للتوحيد؛
- يحدد المتطلبات المحاسبية لإعداد القوائم المالية الموحدة؛
- يعرف المنشأة الاستثمارية ويحدد الاستثناءات الخاصة بتوحيد المنشآت التابعة لها.

6- الترتيبات المشتركة "IFRS 11":

يهدف IFRS 11 الى وضع مبادئ للتقرير المالي من قبل المنشآت، التي تمتلك حصة في الترتيبات التي تخضع لسيطرة بشكل مشترك (ترتيبات مشتركة أي عمليات مشتركة أو مشروعات مشتركة)، حيث يتطلب من المنشأة التي تكون طرفا في ترتيب مشترك أن تحدد نوعه، من خلال تقويم حقوقها والتزاماتها وأن تحاسب عن تلك الحقوق والالتزامات وفقا لنوع ذلك الترتيب المشترك[3].

الترتيب المشترك هو الترتيب الذي يكون لطرفين أو أكثر فيه سيطرة مشتركة. السيطرة المشتركة هي التقاسم المتفق عليه بشكل تعاقدي للسيطرة على الترتيب، والتي توجد -فقط- عندما تتطلب القرارات الموافقة بالإجماع من الأطراف التي تتقاسم السيطرة بشأن الأنشطة ذات الصلة (أي الأنشطة التي تؤثر تأثيرا كبيرا على

---

[1]) Deloitte, "**IFRS in your pocket**", The Creative Studio at Deloitte, London, 2016, p 40.

[2])Paul pacter , op-cit, p180.

[3])Paul pacter , idem.

عائدات الترتيب). يصنف هذا المعيار الترتيب المشترك، على أنه عملية مشتركة أو مشروع مشترك، على حقوق والتزامات الأطراف في الترتيب[1]:

- العملية المشتركة هي ترتيب مشترك حيثما يكون للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في الأصول، والتعهدات بالالتزامات المتعلقة به. تسمى هذه الأطراف المشاركين في عملية مشتركة يتطلب المشارك حسب هذا المعيار أن يحاسب عن الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات المتعلقة بحصته وفقا لـ IAS/IFRS.

- المشروع المشترك هو ترتيب مشترك حيث يكون للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي أصول الترتيب. تسمى هذه الأطراف المشاركين في مشروع مشترك. يجب على المشارك في مشروع مشترك أن يُثبت حصته في المشروع المشترك على أنها استثمار، ويجب عليه أن يحاسب عن ذلك الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقا لمعيار الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة "IAS 28" ما لم تكن المنشأة معفاة من تطبيق طريقة حقوق الملكية كما هو محدد في ذلك المعيار.

7- الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى "IFRS 12"[2]:

يهدف الى مطالبة المنشأة بأن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم:

- طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى، والمخاطر المرتبطة بها؛
- آثار تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

ينطبق هذا المعيار على منشآت تابعة، ترتيبات مشتركة، منشآت زميلة، منشآت مهيكلة غير موحدة، ويقرر أهداف الإفصاح ونوع المعلومات التي يجب ادراجها في بياناتها المالية.

8- الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة "IAS 28":

صدرت تعديلات في ديسمبر 2014 تسمح بالمنشأة الإبقاء على مقاييس القيمة العادلة التي تطبقها منشأة الاستثمار سواء منشأة زميلة أو مشروع مشترك لمصالحها في الشركات التابعة. طبقت هذه التعديلات ابتداءا من 1جانفي 2016[3].

يهدف هذا المعيار الى وصف المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة وتحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات فيها.

---

[1]) ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "**IFRS 11 الترتيبات المشتركة** "، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية .

[2])Paul pacter , op-cit, p181.

[3]) Deloitte, op-cit, p77.

الشركات الزميلة هي المنشأة التي يؤثر فيها المستثمر بشكل كبير، وقدرته على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية، ولكن ليست سيطرة كاملة أو مشتركة على تلك السياسات.

المطلب الثالث: معايير الأدوات المالية.

تعرف المعايير المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية على أنها، أي عقد يؤدي الى نشوء أصل مالي لإحدى المنشآت والتزام أو أداة حقوق الملكية لمنشأة أخرى، تتمثل هذه المعايير في:

1- الأدوات المالية: العرض"IAS32":

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية على أنها التزامات أو حقوق ملكية ووضع مبادئ للمقاصة بين الأصول والالتزامات المالية. يصنفها IAS32 من منظور المصدر إلى أصول مالية والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية، وينطبق على تصنيف الفائدة، وتوزيعات أرباح الأسهم والخسائر والأرباح ذات العلاقة.

التفسير الخاص بهذا المعيار[1]: أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية والأدوات المشابهة "IFRIC 2"

ينطبق هذا التفسير على الأدوات المالية المصدرة لأعضاء المنشآت التعاونية، التي تدل على حصة ملكية الأعضاء في المنشأة. ولا ينطبق هذا التفسير على الأدوات المالية التي سيتم تسويتها بأدوات حقوق ملكية المنشأة ذاتها. كما تمنح بعض الأدوات المالية حاملها الحق في طلب الاسترداد مقابل نقد أو أصل مالي آخر، ولكنها قد تخضع لقيود. وبالتالي يعالج التفسير اشكالية كيفية تقويم شروط الاسترداد تلك عند تحديد ما إذا كانت الأدوات المالية يجب تصنيفها على أنها التزامات أو حقوق ملكية؟ ويتضمن أمثلة عن كيفية تطبيق الإجماع المتوصل إليه في حل الإشكالية[2].

2- الأدوات المالية: الافصاحات "IFRS 7"[3]:

يهدف هذا المعيار الى مطالبة المنشآت بتقديم افصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقويم ما يلي:

- أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للمنشأة ولأدائها المالي؛

---

[1])Deloitte, op-cit, p80.

[2]) ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "**IFRIC 2 أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية والأدوات المشابهة**"، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.

[3]) Paul pacter, op-cit, p 176-177.

- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة خلال الفترة وعند نهاية فترة إعداد التقرير، والطريقة التي تدير بها المنشأة تلك المخاطر. إن تقديم الافصاحات النوعية في سياق الافصاحات الكمية يمكن المستخدمين من تكوين صورة عامة لطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وتقويمها.

ينطبق هذا المعيار على كافة المنشآت، بما في ذلك تلك التي لديها أدوات مالية قليلة (مثل صاحب مصنع تكون أدواته المالية فقط حسابات مدينة ودائنة) وتلك التي لديها العديد من الأدوات المالية (مثل مؤسسة مالية تكون معظم أصولها والتزاماتها أدوات مالية).

3- الأدوات المالية "IFRS 9":

الصادر في جويلية 2014 حل محل المعيار IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، إلزامي التطبيق ابتداءا من 1جانفي 2018 مع السماح بتطبيقه مبكرا، ولا يحل محل متطلبات محاسبة التحوط بالقيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة (محاسبة التحوط الكلي) لأنه تم فصل مرحلة التحوط الكلي عن IFRS 9 نظرا لطبيعتها على المدى الطويل. حاليا مشروع التحوط الكلي في مرحلة مناقشة الإجراءات القانونية الواجبة[1].

إن الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية وعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها.

التفسيرات الخاصة بهذا المعيار[2]:

IFRIC 16 "التحوطات لصافي استثمار في عملية أجنبية".

IFRIC 19 "إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية".

[1]) Deloitte, Op-cit, p37.
[2]) Deloitte, idem, p40.

المطلب الرابع: معايير خاصة أخرى.

يهتم IAS 29 بمعالجة تقلبات الأسعار، أما IFRS 8 يهتم بعرض الحسابات والمعلومات المالية.

1- التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع IAS 29[1]:

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية بما في ذلك الموحدة، لأي منشأة تكون عملتها الوظيفية عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع. ويشار الى هذا الأخير عبر خصائص البيئة الاقتصادية للبلد وتضم على سبيل المثال ربط أسعار الفائدة والاجور والأسعار بمؤشر للأسعار، أو يقارب معدل التضخم التراكمي على مدى 3 سنوات نسبة 100% أو يتجاوزها. ويقتضي إعادة عرض القوائم المالية وفقا لهذا المعيار باستخدام مؤشر العام للأسعار الذي يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة للنقود.

التفسيرات: IFRIC 7 يقدم هذا التفسير إرشادات حول كيفية تطبيق متطلبات IAS 29 في فترة التقرير التي تحدد فيها المنشأة وجود تضخم جامح في اقتصاد عملتها الوظيفية.

2- القطاعات التشغيلية IFRS 8 :

بدأ تطبيق هذا المعيار في جانفي 2009. يكمن المبدأ الجوهري له في افصاح المنشأة عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية على تقويم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها المنشأة، وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها. كما يحدد أيضا الكيفية التي يجب بها الابلاغ عن المعلومات حول القطاعات التشغيلية في البيانات المالية السنوية وفي التقارير المالية المرحلية، ويضع هذا المعيار متطلبات الافصاحات ذات العلاقة عن المنتجات والخدمات والمناطق الجغرافية وكبراء العملاء.[2]

[1])Deloitte, idem, p79.

[2]) Paul pacter , op-cit, p177.

خلاصة:

أصبحت "IAS/IFRS" أكثر تطبيقا على الساحة العالمية، ويرجع هذا الاهتمام الخاص بهذه المعايير الى تزايد عملية تبنيها كمعايير وطنية، أو الاستناد عليها عند اعداد معايير وطنية، بالإضافة الى تشجيعها للاستثمار وتوسيع الأعمال الاقتصادية. وتم التوصل الى أن هناك علاقة بين تبني "IAS/IFRS" و"FDI" أي الزيادة في تدفقات هذا الأخير تؤدي الى تبني المعايير المحاسبية الدولية، وتطبيق هذه الأخيرة يؤدي بدوره الى زيادة التدفقات الواردة من "FDI"، لأن المعايير الدولية عالية الجودة تؤدي الى تقارير معدة اعداد جيدا وشفافة أكثر وبالتالي تدريجيا يقلل من التباين في المعلومات ويصبح من السهل للمستثمرين الدوليين لتفسير التقارير المالية. مع العلم أن "IAS/IFRS" ساهم بشكل فعال في حل المشاكل المحاسبية التي يعاني منها "FDI" خاصة "MNC" واقتراح حلول وبدائل لها، مثل مشكل تغيرات أسعار صرف العملة الأجنبية، توحيد القوائم المالية وتقلبات الأسعار وغيرها، حيث تم تطبيقها من قبل عدد كبير من "MNC" في اعداد قوائمها المالية والإفصاح عن المعلومات التي تحتويها.

إن التبني الناجح لـ"IAS/IFRS" يتطلب بيئة معينة تناسب الأهداف والظروف التي أعدة لها هذه المعايير، وعليه فإن وجود الهوة أو تزايدها بين أهداف المعايير والظروف الاقتصادية المحلية للدول المضيفة لـ"FDI" قد تزيد من التعقيدات والآثار السلبية. وعليه سنتطرق في الفصل الموالي إلى تجربة الجزائر في تبني "IAS/IFRS" وأثرها على "FDI".

الفصل الثالث:

تجربة تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في الجزائر وأثرها على شركة عدوان للكيماويات.

تمهيد:

مع الاتجاه المتنامي لعولمة المعايير المحاسبية، تتفاعل البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا ايجابيا ومضطردا مع البيئة المحاسبية الدولية، بإجراء اصلاح على النظام المحاسبي للمؤسسات، في ظل بوادر السياسة الاقتصادية والمالية الجديدة، التي تتضح في مجالات عدة، أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق، خوصصة المؤسسات العمومية لفائدة المتعاملين الوطنيين، الشراكة مع المؤسسات الأجنبية عن طريق فتح رأس المال أو الخوصصة الكلية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الانضمام المرتقب الى منظمة التجارة العالمية، تفعيل دور السوق المالية وتشجيع الاستثمارات المالية باعتبارها تمتلك سوقا اقتصادية واعدة، خصبة للاستثمارات بمختلف أشكالها.

بالتالي فإن هذه المعطيات الجديدة، تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية وتوفير معلومات محاسبية ومالية موثوقة، لأن المحاسبة الكلاسيكية لم تلبي احتياجات المستثمرين خاصة "MNC"،لصعوبة تبادل المعلومات المالية والمحاسبية، التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بصفة دقيقة وأكثر راشدة.

ينقسم هذا الفصل الى مبحثين، يضم المبحث الأول تجربة الجزائر في تبني "IAS/IFRS" من خلال نظام جديد "SCF"، بعرض تطورات اصلاح النظام المحاسبي، مقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية والصعوبات التي رافقت تطبيق النظام الجديد. أما المبحث الثاني يتضمن أثر تطبيق "SCF" على الشركة الفرع للشركة الأم للسعودية في الجزائر– شركة عدوان للكيماويات.

المبحث الأول: تجربة الجزائر في تبني معايير الابلاغ المالي الدولية.

تعتبر الجزائر كأي دولة تسعى لمواكبة التغيرات الاقتصادية وتلبية احتياجاتها من تخطيط ورقابة وتطوير اقتصادها، لهذا سعت الى تبني "IAS/IFRS" من خلال اصلاح نظامها السابق –المخطط المحاسبي الوطني "PCN"– الذي كان مطبق لأكثر من 30 سنة، بسبب المشاكل التي خلقها النظام المحاسبي القديم وعدم اليقين أثناء عملية الاستثمار وبعدها، ولا يستجيب لاحتياجات "MNC"، واحلاله بنظام جديد – النظام المحاسبي المالي "SCF".

المطلب الأول: عرض تطورات اصلاح النظام المحاسبي وتقييمه.

بدأت أعمال الاصلاح من طرف الدولة، بداية من سنة 1998، والمتمثلة في تحديث وتغيير "PCN" والذي تكفل به "CNC" في بداية الأمر وتوقف سنة 2001 ، ثم أعدت مناقصة دولية للإصلاح المحاسبي وأوكلت للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، بتمويل من البنك الدولي لتطوير النظام المحاسبي في 12 شهرا بالتعاون مع "CNC".

الفرع الأول: الاعمال المتعلقة بالإصلاح المحاسبي.

أولا: اصلاح النظام المحاسبي.

قدم المجلس الفرنسي للمحاسبة ثلاث اختيارات ممكنة لإصلاح "PCN"، وعرضت على الهيئات الجزائرية المختصة لاختيار أحدها وتمت الموافقة على الاختيار الثالث المتمثل في[1]:

إعداد نظام محاسبي يتطابق مع "IAS/IFRS" إذ يتضمن هذا الاختيار اصدار مخطط محاسبي جديد متطابق مع مفاهيم ومبادئ وقواعد المعايير المحاسبة الدولية، وتبني الحلول الدولية في معالجة وتسجيل وتقييم عرض العمليات مع نسبة احترام للخصائص الوطنية، ويؤدي هذا الاصلاح الى ما يلي:

أ. خدمة المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر؛

ب. مراجعة النظام التعليمي بأكمله من أجل دمج المبادئ والمفاهيم الجديدة؛

ج. مواجهة المحترفين بعض الصعوبات للاندماج في النظام المحاسبي الجديد "SCF"؛

د. نقص في هياكل التطبيق السليم للنظام الجديد (الشركات المهنية الدولية، السوق المالي...).

[1]) Lakhdar khellef, idem , p153-154.

وهذا الخيار لم يكن محايدا، نظرا لأن عملية الاصلاح المحاسبي في الجزائر تمت بتمويل من البنك العالمي، وكان له الأثر على الخيار الجزائري، هذا ما يفسر التغيير الجذري لاتجاه الاصلاح الذي صاحب الاصلاح الاقتصادي.

ثانيا: اصلاح مهنة المحاسبة.

في إطار إصلاح النظام المحاسبي، تم إحداث تغييرات جذرية على طبيعة المنظمات المهنية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية، أهمها قانون 10-01 المتعلق بإعادة تنظيم مهن خبير المحاسبين ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ونقل الصلاحيات من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى الوزارة المالية، وإحداث ثلاث مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بـ "CNC"، لممارسة رقابة الدولة على المنظمات الثلاث من خلال تعيين ممثلين عن وزير المالية مع مجالسهم الوطنية؛ إنشاء معهد متخصص في مهنة المحاسبة لتدريب مهنيي المحاسبة من قبل الدولة، وكان الاصلاح من أجل تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تنظيم وإدارة أفضل لمهنة المحاسبة؛
- ضمان جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تنتجها الشركات؛
- تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي لمهنة المحاسبة لمراعاة التطورات الاقتصادية والمالية الداخلية؛
- تلبية الحاجة إلى إدراج مهنة المحاسبة الجزائرية في بيئة دولية؛
- إعادة تنظيم ممارسة مهنة المحاسبة وتهيئة الظروف من أجل التنفيذ الفعال لنظام المحاسبة المالية الجديد حيز التنفيذ في 1 يناير عام 2010.

[1]) براق محمد، قمان عمر،" **أثر الاصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**"، المؤتمر الدولي الأول حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2001، ص11-12.

الفرع الثاني: تقييم عملية الاصلاح المحاسبي.

تم تقييم عملية الاصلاح من عدة جوانب كالتالي[1]:

1- من حيث فترة عملية الاصلاح: استغرقت عملية الاصلاح فترة زمنية طويلة حيث تم انطلاق برنامج الاصلاح في سنة 1999 من خلال تقييم "PCN" أما التجسيد الفعلي تم 2010 أي بعد أكثر من 10 سنوات.

2- من حيث مدى ملائمة واستعداد البيئة المحاسبية الجزائرية للاصلاح: نجاح تطبيق "SCF" يتطلب توفر شروط يجب على الدولة القيام بها منها:

- العمل على التطبيق أو الادخال التدريجي للـ "SCF"؛
- التكفل بتكوين ورسكلة كل من الاطارات والمختصين والأكاديميين والمهنيين لهذا النظام، القيام بدورات متخصصة من قبل الجمعيات المهنية ومكاتب المحاسبة والتدقيق ومحافظي الحسابات في كيفية تطبيق "IAS/IFRS" بشكل يتفق مع متطلبات البيئة الجزائرية ويتوافق معها وفق التعديلات الجديدة؛
- تحديد مختلف التشريعات والتنظيمات التي تتعلق بـ "SCF" وتوضيح مختلف معالمه من خلال تنظيم الملتقيات والمنتديات والورشات للأطراف المعنية؛
- الانخراط في البرامج التي تنظمها الجمعيات المحاسبية الدولية.

كما ان تطبيق "IAS/IFRS" يتطلب العديد من الترتيبات التي تمس العديد من الجوانب، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة كما جاءت متطلبات التطبيق لأجل تحقيق الهدف باندماج البيئة الجزائرية بالبيئة الدولية.

أما عملية الاصلاح المحاسبي في الواقع لم تكن بشكل تدريجي، النقص في مرافقة المؤسسات المعنية بتطبيق "SCF" حيث ترك المجال لكل مؤسسة وحسب امكانياتها الخاصة في تسيير الانتقال نحو "SCF" مما أدى الى عدم جدية بعض معدي القوائم المالية في تطبيقه نتيجة لنقص وعيهم بأهميته[2]، وتجمد التربصات التطبيقية للمهنيين نتيجة اعادة تنظيم مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد منذ سنة 2010 الى

[1]) سايح فايز، " **أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الاصلاح المحاسبي – دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، جامعة بليدة 2، 2015، ص 160-166.

[2]) سايح فايز، نفس المرجع، ص 256

منتصف سنة 2014. ارتكاز التكوين على التقنيات المحاسبية دون الاطار التصوري[1]، ويلاحظ أيضا أن الدول التي تحضر لتطبيق مثل هذا النظام الجديد قد شرعت في التكوين لسنوات قبل التطبيق مثلا تونس حضرت لذلك أزيد من 10 سنوات وفرنسا 5 سنوات.

تماشيا مع الواقع المحاسبي الجديد عرفت البيئة المحاسبية الجزائرية تأخرا في عدة اصلاحات وتعديلات على النظام الجبائي والتجاري والنظام المصرفي وكذا على نظام التعليم والتكوين المحاسبي والمهنة المحاسبية، لكن رغم ذلك يعتبر دليلا على رغبة الدولة ووعيها بضرورة تكييف البيئة المحاسبية مع محتوى "SCF"[2].

1- من حيث الهيئات التي أوكلت إليها عملية الاصلاح: تمت العملية بدون مشاركة الفاعلين في البيئة المحاسبية على رأسهم ادارة الضرائب ومهني المحاسبة فكان من الأفضل أن تتم المشاركة الجماعية لجميع الفاعلين وأخذ آرائهم واقتراحاتهم بما يساعد على نجاح العملية. كما لا نغفل التأخر في اصدار المذكرات المنهجية المفسرة للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي مثلا مذكرة منهجية للتطبيق الأولي المؤرخة في 2010/10/19 أي بعد أكثر من 10 أشهر من التطبيق، التي تهدف الى توضيح آلية الانتقال وتسجيل العمليات المحاسبية من المخطط القديم الى النظام الجديد جاءت بتاريخ 2010/12/28 أي تقريبا بعد حوالي سنة من تطبيق "SCF"، ويلاحظ أيضا أن المذكرات المنهجية لم تتضمن وضعية الحسابات كالضرائب المؤجلة. وتهميش الدولة للمحافظ الحسابات والخبير المحاسبي وعدم ادراجهم في اعداد المذكرات المنهجية المفسرة للتطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: المقارنة بين IAS/IFRS وSCF.

صدر "SCF" بموجب القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي وكان تطبيقه مقرر في عام 2009، وتأجل بناءا على طلب المستخدمين في أول يناير سنة 2010[3].

[1])سايح فايز، مرجع سابق، ص 259.

[2]) صديقي مسعود، بوقفة علاء، **"مدى استجابة البيئة المحاسبية والتشريعات القانونية للاصلاح المحاسبي في الجزائر "**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013، ص 20.

[3]) المادة 62، الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 رجب عام 1429 الموافق لـ 27 يوليو سنة 2008 والمتضمن القانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية العدد 42.

عرف القانون 11/07 في مادته 03 المحاسبة المالية هي "نظام لتنظيم المعلومة المالية تسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

تم الاعتماد في اعداد "SCF" على مرجعيتين أساسيتين هما[1]: المرجعية الفرنكفونية والمرجعية الأنجلوسكسونية.

1- **المرجعية الفرانكفونية:** أخذ النظام "SCF" كذلك بالنموذج الفرنكفوي باعتماده على مدونة حسابات مفصلة تتمثل في معظم حسابات "PCG" لسنة 1982، ويمكن تفسير هذا التوجه نحو النموذج الفرنكفوني لتوكيل مهمة الاصلاح المحاسبي في الجزائر الى خبراء فرنسيين تابعين للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى التأثر بالارتباط التاريخي بين البلدين –الاستعمار الفرنسي.

2- **المرجعية الأنجلوسكسونية:** رغم عدم اشارة المرسوم التنفيذي الخاص بإجراءات تنفيذ "SCF" صراحة الى اعتماد "IAS/IFRS" إلا أنه يمكن ملاحظة تبني "SCF" للنموذج الانجلوسكسوني من خلال معظم الطرق والإجراءات الجديدة للتقييم والتنظيم المحاسبي التي جاء بها، فتبنيه لهذا المرجع يرجع لرغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد الدولي الذي تهيمن عليه المنظومة الأنجلوسكسونية هذا من جهة، أما من جهة أخرى الضغوطات التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على معظم الدول التي تقوم بإصلاح اقتصادها.

أولا: التوافق بين IAS/IFRS وSCF.

سنعرض في الجدول الموالي نقاط التوافق للمعايير المحاسبية الجزائرية SCF مع IAS/IFRS من حيث المبادئ والقوائم المالية وتقييم بنودها.

[1]) خالد جفال، نور الهدى حداد، "**دراسة مقارنة بين تجربتي المغرب والجزائر في تطبيق IAS/IFRS**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013، ص 12-13.

الجدول رقم (04): مقارنة المعايير الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية.

المجموعة	تسمية المعيار	رقم المعيار أو المعايير الدولية القريبة أو المقابلة
المعايير المتعلقة بالأصول	التثبيتات العينية والمعنوية التثبيتات المالية المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ	IAS 32 /28/27/16 IAS 32 IAS 2/11
المعايير المتعلقة بالخصوم	رؤوس الأموال الخاصة الإعانات المؤونات المخاطر قروض وخصوم مالية أخرى	IAS 01 IAS 20 IAS 36/37 IAS 01/23/39/32
المعايير المتعلقة بقواعد تقييم المحاسبة	الأعباء النواتج	IAS 01 IAS 18/01
معايير ذات صفة خاصة	تقييم الأعباء والنواتج الأدوات المالية عقود التأمين والعمليات المنجزة بصفة مشتركة أو حسابات الغير العقود طويلة الأجل الضرائب المؤجلة عقود الإيجار-تمويل امتيازات المستخدمين العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية	IAS 18/23 IAS 39 IFRS 04 IFRS 03 IAS 11 IAS 12 IAS 17 IAS 19 IAS 21

المصدر: سامح مختار، " النظام المحاسبي المالي الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إقتصاد غير مؤهل"، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17-18 جانفي، 2010، ص10.

ثانيا: التباعد بينIAS/IFRS وSCF.

هناك توافق بين ما جاء به في المعايير الدولية وبين SCF في كثير من البنود مع وجود بعض الاختلافات في بعض طرق التقييم وعدم ذكر بعض العناصر ضمن SCF على خلاف ما ذكر في

IAS/IFRS، كما أن هناك اختلاف في المصطلحات المستخدمة وذلك راجع الى المصادر التي أخذ منها SCF، فيما يلي سنشير الى بعض نقاط الاختلاف[1]:

1- يقدم SCF نماذج قاعدية للكشوف المالية بحيث تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، على عكس IAS/IFRS، كما أن SCF يسمح بظهور البنود غير العادية في جدول النتائج على عكس المعايير المحاسبية حيث ألغاها عند عرض قائمة الدخل (صافي الربح أو الخسارة)؛

2- يسمح SCF للمؤسسات الصغيرة بمسك محاسبة واحدة ترتكز على حركتي الخزينة والصندوق ولم تتخذ IAS/IFRS بمثل هذه الأحكام؛

3- على مستوى الإطار المفاهيمي يعرف SCF قاعدة الوحدة النقدية وهي قاعد غير مذكورة في IAS/IFRS؛

4- يحدد SCF القواعد الخاصة في مجالات التنظيم ومسك المحاسبة وتسجيل العمليات والتي لم تعالج في أي معيار من IAS/IFRS؛

5- لم يتطرق SCF الى تفاصيل حالات اقتناء الأصل (التثبيتات العينية والمعنوية)، التي ذكرت في IAS/IFRS من شراء منفصل، اندماج، تبادل أصل بأصل مشابه أو حالة التطوير الداخلي وبالتالي كيفية تقييم هذه الحالات. أما أصناف الأصول المالية أكثر وضوحا في IAS 39 مقارنة بـ SCF، إلا أن هذا الأخير يشترط استخدام السعر المتوسط في الشهر الأخير من السنة المالية عند القياس اللاحق للأصول المتاحة للبيع المسعرة بينما IAS 39 لم يشر الى ذلك[2]؛

6- انخفاض قيمة الأصول: إن متطلبات قياس الانخفاض في القيمة الواردة في SCF تندرج ضمن قواعد عامة للتقييم، وبالتالي فهي تنطبق على كل أصول المؤسسة بدون استثناء، ولهذا قد يؤدي تطبيق هذه المتطلبات على أصول مثل الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي، أو الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء إلى وجود تحريفات لأن هذه النوعية من الأصول تحتاج معالجة خاصة بها.كما لم يتضمن SCFأي مؤشرات(داخلية أو خارجية) يمكن الإستناد إليها عند تقييم ما إذا كان الأصل قد انخفضت قيمته، أو ما إذا كان خسارة انخفاض قيمة الأصل قد زالت أو انخفضت.أما فيما يخص انخفاض قيمة الأصول المالية فينطبق

[1]) تيقاوي العربي، مرجع سابق، ص16-17.

[2]) مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، قوادري محمد، **"مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية– قياس وتقييم لبنود القوائم المالية"**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص15-16.

عليها نفس المتطلبات الخاصة بانخفاض قيمة الأصول ككل ضمن قواعد التقييم العامة وذلك SCF والتي من المفروض يخصص لها متطلبات انخفاض قيمة الأصول خاصة بها، لأن متطلبات قياسها تختلف فيما بين أصناف الأصول المالية فكيف إذا تم تطبيق متطلبات قياس انخفاض قيمتها وفقا لقواعد التقييم العامة، وهذا ما سوف ينشأ عنه صعوبة في تطبيق بعض المتطلبات مثل القيمة القابلة للتحصيل والقيمة المنفعية والتي يتطلب الأمر إعادة تكييفها لتتوافق مع خصائص الأصول المالية عن باقي الأصول الأخرى[1]؛

7- تكاليف الخدمات لإعادة المعالجة وطرق تقييم باقي التكاليف لتكوين مؤونة تخضع لأحكام عديدة ومفصلة على مستوى IAS/IFRS؛

8- تطرق SCF الى معالجة خاصة بالبنوك وشركات التأمين رغم وجازتها ولم يشير إلى كيفية معالجة مجال الأدوات المالية كعقارات التوظيف والزراعة؛

9- لم يأخذ SCF بعين الاعتبار في الجانب المحاسبي الإيرادات إلا إذا تم تقديرها بطريقة عقلانية، ويكون ذلك وفق الاتفاق أو وجود عقد أو طلبيات؛[2]

10- إجبارية عمليات الجرد الدائم في SCF ومسموحة في IAS/IFRS؛

11- توجد معالجات أخرى لم يتطرق لها SCF ومن أهمها:

- تقييم الأصول الثابتة المادية بالقيمة العادلة عند تاريخ الاقفال؛
- طريقة التسجيل المحاسبي لتكاليف القروض المرتبطة بالشراء، البناء والانتاج؛
- التسجيل المحاسبي للأصول الثابتة المقدمة كإعانة استثمار بقيمة شرائها المخفضة من مبلغ الإعانة؛
- التسجيل المحاسبي لأثر تغيرات الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء في النتيجة خلال الدورة.

[1]) قادري عبد القادر، "**مخاطر التدقيق في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016، ص 37-38.

[2]) عزة الأزهر، "**عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية– حالة النظام المحاسبي المالي**"، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص214.

المطلب الثالث: أهمية مسايرة SCF لتطورات المعايير المحاسبية الدولية.

توجد أربع مداخل لإصدار المعايير المحاسبية في دول العالم تتمثل في: المدخل السياسي البحت الذي يعتمد على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية والمنتشر في القارة الأوروبية، على وجه الخصوص في فرنسا وفي أمريكا اللاتينية، المدخل المهني الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة، المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص أي منظمة القطاع الخاص تعمل كمنظم عام وتقوم باصدار المعايير المحاسبية والحكومة تدعمها وتلزم تطبيق ما يصدر عنها من تعليمات وهذا النوع منتشر في اليابان. أما الجزائر تعتمد على المدخل السياسي البحت الذي يصعب الاصلاح فيه بنفس الوتيرة التي تحدث بالمداخيل المهنية الأخرى، وبالتالي فإن الاصلاح المحاسبي في الجزائر غير مرن بدرجة كافية تجعله يساير التحديثات في IAS/IFRS.

لأنه منذ صدور قانون 07-11 واستكماله بالنصوص القانونية بما في ذلك مرسوم 26 جويلية 2008[1] الذي بين قواعد التقييم لجميع عناصر الميزانية (الأصول، الخصوم، المصروفات والمنتجات) ومحاسبة المحتوى وعرض القوائم المالية والمصطلحات وقواعد سير الحسابات تم تعديل IAS/IFRS، وتم إلغاء معايير IAS واحلالها بمعايير جديدة IFRS، حيث أدخلت أساليب جديدة للتقييم. وفي الجدول أدناه سنتطرق الى المعايير الجديدة وأثرها على SCF، من خلال فصول المرسوم 2008/07/26 أعلاه:

[1]) مرسوم تنفيذي 26 يوليو 2008، "**يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009.

الجدول رقم: (05) أثر تغير معايير المحاسبية IAS/IFRS على SCF:

المعايير المحاسبية الجديدة IFRS	SCF
IFRS 9 الأدوات المالية الذي حل محل IAS 39 IFRS 9 يطبق بداية من 1جانفي 2018، قابل للتطبيق المبكر في فيفري 2015.	الفصل الثاني– القسم 2: أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية): سندات وحسابات دائنة. الفصل الثاني– القسم 6: القروض والخصوم المالية الأخرى.
المعايير IFRS حول الحسابات المدمجة: • IFRS 10 القوائم المالية الموحدة • IFRS 11 الترتيبات المشتركة • IFRS 12 الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.	الفصل الثالث– القسم 2: الإدماج – تجميع الكيانات– الحسابات المدمجة.
IFRS 13 قياس القيمة العادلة معيار قابل للتطبيق 1 جانفي 2013	كلمة " القيمة العادلة" ذكرت 37 مرة في طرق التقييم في SCF.
IFRS 15 الإيرادات المتأتية من العقود المبرمة مع الزبائن هذا المعيار حل محل IAS 11 وIAS 18 قابل للتطبيق ابتداءا من 1 جانفي 2017	الفصل الأول– القسم 1: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات. الفصل الثالث– القسم 3: عقود طويلة الأجل.
IFRS 16 عقود الإيجار حل محل المعيار IAS 17 قابل للتطبيق 1 جانفي 2019 يسمح بالتطبيق المبكر له بشرط تطبيق IFRS 15	الفصل الثالث– القسم 5: عقود الإيجار –التمويل.

Source: Abdelouahab Essadek , "**La comptabilité : Outil de développement économique**", Expert Comptable , article publié: www.cn-cncc.dz/wp-content/uploads/2016/10/ESSADEK-La-comptabilit%C3%A9-2v-DEF.pdf, vu le 25/11/2016.

سنتطرق فيما يلي الى عرض مختصر لهذه المعايير مع العلم بأن هناك بعض المعايير (IFRS 09، IFRS 10 IFRS 11 ، IFRS 12) تطرقنا لها سابقا:

1- قياس القيمة العادلة IFRS 13:

يضع هذا المعيار اطارا لقياس القيمة العادلة ومتطلبات الافصاح عنها، ويعرفه على أنها السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وينطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس بالقيمة العادلة[1].

2- الإيرادات المتأتية من العقود المبرمة مع الزبائن IFRS 15 :

يهدف هذا المعيار لوضع المبادئ التي يجب على المنشأة أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي القوائم المالية عن طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل. للتعرف على الايرادات بموجب IFRS 15، تطبق المنشأة الخطوات التالية: [2]

- تحديد العقد (العقود) مع العميل؛
- تحديد التزامات الأداء في العقد. الالتزامات هي وعود في عقد لنقل البضائع أو الخدمات للعملاء المميزة؛
- تحديد سعر المعاملة: سعر الصفقة هو المبلغ الذي تتوقع الشركة أن يكون مستحقا مقابل نقل البضائع أو الخدمات الموعودة إلى العميل. إذا كان المبلغ الموعود في العقد يتضمن مبلغا متغيرا، فيجب على المنشأة تقدير مبلغ المقابل الذي يكون متوقع أن يكون مستحقا مقابل نقل البضائع أو الخدمات الموعودة إلى العملاء؛
- تخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء على أساس أسعار البيع القائمة بذاتها لكل سلعة أو خدمة محددة وعد بها في العقد؛
- الإعتراف بالإيرادات عند الوفاء بإلتزام الأداء عن طريق تحويل الخدمة الموعودة الى العميل(أي عندما يحصل العميل على السيطرة على تلك الخدمة)، قد يتم الوفاء بالتزام الأداء في وقت معين (عادة للوعود بنقل البضائع إلى العميل) أو مع مرور الوقت (عادة للوعود بنقل الخدمات إلى العميل) ولكي يتم ذلك سيختار الكيان مقياسا مناسبا للتقدم لتحديد مقدار الإيرادات التي ينبغي الاعتراف بها عند الوفاء بالتزامات الأداء والمرضي.

---

[1]) Paul Pacter, Op-cit, p181.

[2]) Paul Pacter, idem, p182.

3- عقود الايجار IFRS 16:

ينص على مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار لكلا الطرفين للعقد- أي العميل "المستأجر"، والمورد " المؤجر"- ويطبق ابتداءا من الفاتح جانفي 2019، استثناءا يمكن تطبيقه قبل التاريخ الفعلي للتنفيذ فقط إذا كانت المؤسسة تطبق IFRS 15 "الايرادات عن العقود المبرمة مع الزبائن"، بهدف تحسين فعالية الافصاح عن عقود الايجار وعملية تقديم التقارير المالية من الإيجارات، حيث يوفر معلومات موجهة لمستخدمي القوائم المالية لتقييم تأثير الايجارات على الأداء المالي، المركز المالي والتدفقات النقدية للكيان[1]. يطبق هذا المعيار فقط على عقود الايجار ويحل محل IAS 17 " الايجارات" والتفسيرات ذات الصلة (IFRIC 4، SIC-15، SIC 27). حيث اهتم IASB في هذا المعيار بالعناصر التالية: تعريف عقد الايجار، الاعتراف بالأصول والخصوم، التسجيل محاسبي لعقد الايجار -المستأجر، الاعتراف بالإعفاءات فصل عناصر التأجير عن الخدمات، القياس، افصاح المستأجر، انتقال المستأجر الى المعيار IFRS 16 ومحاسبة المؤجر.

أما فوائد تطبيق IFRS 16 يمكن عرضها في ما يلي[2]:

- **بالنسبة للمحللين والمستثمرين:** نقص المعلومات والإفصاح في الميزانية وبيان الدخل للمستأجرين حول التأثير المالي وأصول الشركة، خاصة دون اطلاع المستثمرين والمحللين على المعلومات المدرجة في الملاحق والاعتماد على تقنيات لتقدير أصول الشركة والتزامات الايجار التي يمكن أن تختلف من محلل إلى آخر، هذا يؤدي الى نتائج مرتفعة غير دقيقة على عكس تطبيق المعيار الجديد، الذي يسمح بتوفير التمثيل الصادق للمركز المالي للشركة، زيادة الشفافية وتقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي للشركة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتقليل من الحاجة الى اجراء التعديلات التي تقام عند تطبيق IAS 17 من أجل الحصول على المعلومات اللازمة.
- **بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية:**

- تحسين عملية اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية التمويل وتشغيل مشاريعهم؛

---

[1]) Deloitte, "**Leases a guide to IFRS 16**", june 2016, the article is available online: www2.deloitte.com, p3& p10, seen the 04/02/2016.

[2]) Effects Analysis IFRS, "**IFRS 16 Leases**", IFRS Foundation, January 2016, pp 22-30.

- تحسين وإمكانية المقارنة بين قوائم الشركات من خلال توحيد الاعتراف والقياس لأصول والتزامات جميع عقود الايجار بدون اجراء تعديلات، وبين الشركات التي تؤجر الأصول والتي تقترض لشراء الأصول، كما يعكس أيضا الاختلافات الاقتصادية بين هذه المعاملات.

4- معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم IFRS for SMEs :

يستند هذا المعيار على المبادئ الواردة في IAS/IFRS الكاملة، ولكن:[1]

- تم حذف بعض المواضيع الواردة في IAS/IFRS الكاملة التي ليست لها صلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة النموذجية؛
- لا يسمح هذا المعيار ببعض خيارات السياسات المحاسبية في IAS/IFRS الكاملة وتبسيط الأسلوب متاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- تم تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس في IAS/IFRS الكاملة؛

تم اعداد هذا المعيار انطلاقا من حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs الى معيار يراعي خصوصية هذه المؤسسات وخصوصية الدول النامية بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة للتقارير المالية لهذه المؤسسات، قام IASB بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في أفريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية لـSMEs التي تم خلالها طرح سؤالين أساسيين حول القضايا التي يمكن تبسيطها من أجل المعيار الخاص بـSMEs، والقضايا التي يجب الغاؤها من IFRS بشكلها الكامل لأنها غير موجودة بـSMEs وفي حالة ظهورها هل يمكن لهذه المؤسسات الرجوع الى IFRS بشكلها الكامل لمعالجتها؟. في فيفري 2007 تم اعداد مسودة عرض المعيار. في جويلية 2009 صدر المعيار بشكله النهائي وقد حددت فترة ثلاث سنوات في كل مرة لإعادة النظر في المعيار وفق المستجدات[2].

عممت الجزائر تطبيق "SCF" على جميع المؤسسات على حد سواء، الامر الذي جعل النظام المحاسبي يمثل أحد العقبات في طريق نمو وتطور هذه المؤسسات، لأن الافتقار الى الشفافية والكشف عن المعلومات المالية يؤدي الى، صعوبات في التسيير والحصول على التمويل واتخاذ قراراتهم وتسيير مؤسساتهم ونقص المعرفة اللازمة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، من ثم عدم القدرة على الاستمرار والمنافسة[3]. يعتبر IFRS for

[1]) Paul Pacter, idem, p203.

[2]) عمر عزاوي، أمال مهاوة، **"المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة تحدي للدول النامية (مع الاشارة لتجربة الجزائر)"**، مجلة الباحث، عدد11، 2012، ص 97.

[3]) عمر عزاوي، أمال مهاوة، نفس المرجع، ص 98.

SMEs ذو أهمية خاصة للاقتصاد الجزائري لأن SME تشكل قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الاقتصاد، حيث يمثل تعداد هذه المؤسسات 95% من اجمالي المؤسسات، إلا أن 50% منها تعلن عن افلاسها وتخرج من السوق قبل خمسة سنوات من انشائها رغم الدعم المقدم لها وحجم القروض والتسهيلات المقدمة ويعود ذلك الفشل لعدة اشكاليات يواجهها القطاع ومن بينها المحاسبة التي تعتبر العقبة ولكن ليست العقبة الوحيدة.

بالتالي التطوير الدائم للمعايير ونظم المعلومات المحاسبية لإحداث توافق بين المتغيرات البيئية (الاقتصادية الاجتماعية والتشريعية) وبين المعايير الدولية، يعد متطلبا أساسيا لزيادة الثقة في القوائم المالية بالنسبة MNC وللمستثمر الاجنبي بصفة عامة.

كما ارتأينا سابقا أن IAS/IFRS تمتاز بخاصية التغيير والتحديث فمنذ صدور المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 هناك العديد من المعايير التي تم الغاؤها أو استبدالها بمعايير أخرى هذا فضلا عن التفسيرات التي تصدر مرافقة للمعايير التي هي أيضا دائمة التغيير، عند مقارنة هذا الوضع مع وضع الاصلاح المحاسبي الجزائري نجد أنه لا توجد هناك آلية تضمن التحديث والاصلاح المستمر على سبيل المثال في سنة 2009، تقرر في IASB اصدار IFRS for SMEs بهدف تقديم الاستفادة لهذه المؤسسات والجهات التي تستخدم بياناتها المالية من مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية الدولية لكن المتتبع لعملية الاصلاح المحاسبي في الجزائر يلاحظ غياب اطار واضح خاص بها يكفل متابعة التحديثات والتغييرات التي تحدث فيها وخاصة أن هذه المؤسسات تشكل الأغلبية الساحقة من النسيج المؤسساتي الجزائري.

المطلب الرابع: أهم الصعوبات التي رافقت تطبيق "SCF" والانتقادات الموجهة له.

قام المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق لجنة متابعة تطبيق "SCF"، بإعداد استبيان وطني خاص بالمؤسسات المطبقة له، أظهرت النتائج أن حوالي 70% من المؤسسات قد قامت بإعداد الميزانية الافتتاحية لسنة 2010 وفق "SCF"، أما المؤسسات الباقية فقد وجدت صعوبات كعدم اتقان برامج المحاسبة أو أن مستخدميها لا زالوا في مرحلة التكوين أو أنه لم تغلق حساباتها السنوية.[1] بالإضافة إلى صعوبات أخرى وانتقادات وجهة لهذا النظام الجديد.

[1]) سايح فايز، مرجع سابق، ص 262- 263.

الفرع الأول: أهم الصعوبات التي رافقت تطبيق "SCF".

تمثلت في[1]:

1- عدم وجود دليل موحد لتطبيق "SCF" خاصة فيما يتعلق بتقييم التثبيتات باعتبار أن السوق غير ثابت لحساب مثل هذه المعطيات في ظل غياب سوق مالي نشط في الجزائر؛

2- غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج الى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها؛

3- صعوبة في فهم المبادئ المحاسبية وصعوبة فهم وتطبيق "IAS/IFRS" مثلا[2]:

أ. صعوبات متعلقة بتطبيق"IAS 16" "الممتلكات والمصانع والمعدات" تتمثل فيما يلي: ينص هذا المعيار على ضرورة التسجيل المنفصل لجميع العناصر المكونة لاستثمار معين، والتي تكون فترة حياتها (أو بالأحرى منفعتها) مختلفة، ولهذا يصبح التسجيل المحاسبي لهذه العناصر صعب جدا، فالأصول المركبة مثل المباني المحتوية على مكونات متباينة مثل مصنع التسخين، أسقف، مصعد وعناصر هيكلية أخرى، فيتم تسجيلها في عدة حسابات منفصلة لتسهيل اهتلاكها على مدى فترات متفاوتة؛

ب.صعوبات متعلقة بتطبيق "IAS 36" "انخفاض قيمة الأصول" ومرتبطة الى حد كبير بكيفية تحديد قيمة الانخفاض الذي يحتاج الى نظام داخلي في المنشأة يوفر جميع المعلومات الضرورية لإجراء أو تحديد الانخفاض في قيمة الأصول، هذا النظام الذي يتجاوز حدود مصلحة المالية والمحاسبة ليمتد لجميع الهياكل الأخرى للمنشأة، لأن في إطار هذا المعيار يعتبر أن أصل ما انخفضت قيمته عندما "تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التي يمكن استردادها من خلال الاستخدام أو البيع" في هذه الحالة يستوجب قيام المنشأة بالاعتراف بخسارة الانخفاض والإفصاح عن الأصول التي انخفضت. بالإضافة الى صعوبات عملية أخرى على سبيل المثال: صعوبات متعلقة بالتأقلم مع المصطلحات الجديدة التي يقرها هذا المعيار –المبلغ القابل للاسترداد، صافي سعر البيع، الحياة المقيدة للأصل، وحدة توليد النقد ...الخ– وصعوبات في تحديد أو التحكم في المصطلحات السابقة التي يمتد تحديدها الى عناصر خارجية لا يمكن للمؤسسة التحكم فيها؛

---

[1]) سايح فايز، مرجع سابق، ص 255، 257.

[2]) عادل رضوان، تجاني محمد العيد،" **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي:05 -2013/05/06، ص 10-13.

4- صعوبة في تقييم بعض الأصول والخصوم بالقيمة العادلة: من شروط تحديد القيمة العادلة أن تكون المنافسة عادية وضرورة توفر المعلومات للبائع والمشتري بصفة متساوية، لكن هذا لا يتوفر في سوق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في صورة احتكارية هذا من جهة، أما من جهة أخرى حسب "SCF" عندما ترتفع قيمة الأصل عند إعادة تقييمها أو ينخفض ويسجل الفارق ضمن الأموال الخاصة (فارق التقييم) وتدرج ضمن النتيجة، في حين أن النظام الجبائي يعتمد على التكلفة التاريخية ولا يقبل إعادة التقييم إلا في إطار تشريعي، وهذا ما سوف يخلق خلل ما بين الميزانية الجبائية والميزانية المحاسبية.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للـSCF[1].

- جاء بنظرة مختلفة عن سابقه ومبادئ تركز على الجانب المالي والاقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستثمرين بالدرجة الأولى؛
- جاء بطرق جديدة لتقييم المحاسبي متوافقة مع المرجعة الدولية للمحاسبة لكنها في معظم الأحيان لا تجد لها بيئة ملائمة لتطبيق كالقيمة العادلة؛
- عدم جاهزية الاقتصاد الوطني لتطبيق هذه المعايير المتقدمة جدا على منظومة اقتصادية متخلفة وهشة إقتصاد عبارة عن تصدير للبترول واستيراد كل شيء الحكومة تسرعت كثيرا في تطبيق النظام الجديد الذي دخل حيز التطبيق بدون تحضير المناخ المناسب؛
- النظام الجديد طبق الأصل لما هو مطبق في فرنسا مع بعض التعديلات الطفيفة فقط.

[1]) بوضياف صفاء ، **"مستجدات النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية"**، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013 ، ص14.

المبحث الثاني: أثر تبني IAS/IFRS على شركة عدوان للكيماويات.

واجهت فروع المؤسسات الأجنبية في الجزائر، صعوبات في تبادل المعلومات المالية والمحاسبية مع مؤسساتها الأم، بسبب اختلاف النظام المحاسبي القديم مع أنظمتها المحاسبية، وعدم مواكبته مع التطورات الحديثة في المحاسبة الدولية. يهدف هذا المبحث الى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي الجديد SCF المستوحى من IAS/IFRS على التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية للشركة عدوان الجزائر وعلى تبادل المعلومات بينها وبين الشركة الأم عدوان السعودية.

المطلب الأول: بطاقة معلومات المؤسسة.

نقصد ببطاقة معلومات المؤسسة، التعريف بها وبالمؤسسة الأم، بنشاطها ورسالتها وهيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: خلفية مؤسسة عدوان للصناعات الكيمياوية.

1- **خلفية الشركة الأم:** ACIC (Adwan Chemical Industries Campany) شركة عدوان للصناعات الكيماوية في السعودية

أنشئت في عام 1991 ومتخصصة بصناعة السيليكا الصناعي والسيلكا القائمة على المواد الكيماوية والمواد الكيماوية غير العضوية الأخرى، ولـ ACIC عدة فروع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا- في الجزائر وسوريا وهذه الأخيرة مغلقة نتيجة الحرب- وتباع منتوجاتها لـ 1250 عميل في أكثر من 30 بلد، وتتميز بقدرتها على التحكم في جودة منتوجاتها والاتساق وموثوقية الامدادات لعملائها[1].

2- **تقديم شركة عدوان للكيماويات الجزائر ونشاطها:** بدأت دراسة المشروع في 2002 والتي دامت سنة ونصف وكان التأسيس في 2004 /01/20 بحقوق قدرها 1000000 دج. من خلال حسابات الشركة نستنتج أن المؤسسة لها 6 شركاء من نفس الكنية وعليه يمكن اعتبارها مؤسسة ذات طابع عائلي، بالاضافة أن المؤسسة لا تتعامل بالفوائد والقروض البنكية.

رأس مالها 4.3 مليار دينار جزائري على مساحة 70.000 م^2 بـ 200 عامل، بالمنطقة الصناعية رقم 02 و03 فرناكة مستغانم•[2]، تم اختيار الاستثمار في الجزائر لعدت أسباب نذكر منها:

- موقع الجزائر باعتبارها في شمال افريقيا وبوابة للسوق الأوروبي؛

[1]) www.adwanchem.com.

•) من وثائق المؤسسة.

- تلبية حاجات السوق الجزائرية وانعدام المنافسة فيها أنذاك؛
- قرب المدينة من الميناء وقطعة الأرض كانت بسعر رمزي.

بدأت بوحدة انتاج واحدة ثم توسعت الى 4 وحدات: وحدة انتاج الرمال وسيليكات الصوديوم ثم كلور ومشتقاته، بحيث أصبحت أكبر وأوسع من وحدتها في السعودية، إلا أنها تواجه صعوبات في تصدير حمض الكلور هذا راجع لخطورته وعدم خبرة الجزائر في تصدير مثل هذه المنتوجات والتي تحتاج الى اجراءات معقدة.

الفرع الثاني: رسالة المؤسسة، انتاجها وهيكلها التنظيمي•.

تتمثل رؤية المؤسسة في أن تكون أكبر خمس شركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA في مجال تصنيع وتسويق المنتجات الكيماوية غير العضوية والمعادن الصناعية.

1- رسالتها: المساهمة الفاعلة في تنمية المجتمعات التي تعمل بها من خلال الاستثمار في التقنيات التي تمكنها من إضافة قيمة على الموارد والخامات الطبيعية والمواد الأولية المتاحة في مجال تخصصها من أجل:

- توفير منتجات وخدمات صناعية متميزة تجعل منها أفضل بديل لزبائنها؛
- تشجيع قيام الصناعات والخدمات المعتمدة على منتجاتها؛
- توفير فرص العمل؛
- نقل وتوطين التقنيات والخبرات؛
- تحقيق عوائد مالية مجزئة للمساهمين وتحقيق تطلعاتهم.

مع التزامها بالمحافظة على سلامة البيئة حسب القواعد المرعية والمعايير الدولية في المناطق التي تعمل بها.

2- منتجات المؤسسة:

تتمثل منتجاتها في: الرمل الرطب، الرمل الجاف، بودرة السيليكا، سيليكات الصوديوم السائلة الكلور السائل، هيوكوريت الصوديوم، حمض الكلور، الصودا الكاوية ، كلوريد الحديد، الماء المقطر والماء المعالج (الملحق رقم1). ولإنتاجها تحتاج الى أكثر من 60000 V من الكهرباء كمادة أولية أساسية.

أما استراتيجية المؤسسة تكمن في تحقيق مبيعات أكبر لمنتوج الأصيد لقلة الطلب عليه أما المنتجات الأخرى كل ما ينتج يباع، لأنه كلما زاد انتاج غاز الكلور كلما زاد انتاج الصودا وبالتالي ارتفاع تكلفة مخزون الصودا، بالتالي يصبح عبء على نتيجة المؤسسة.

•) من وثائق المؤسسة، مصلحة نظام المعلوماتية.

3- الهيكل التنظيمي للمؤسسة عدوان للصناعات الكيماوية الجزائر: يبين الشكل الموالي الأقسام الرئيسية للمؤسسة

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لشركة عدوان للكيماويات

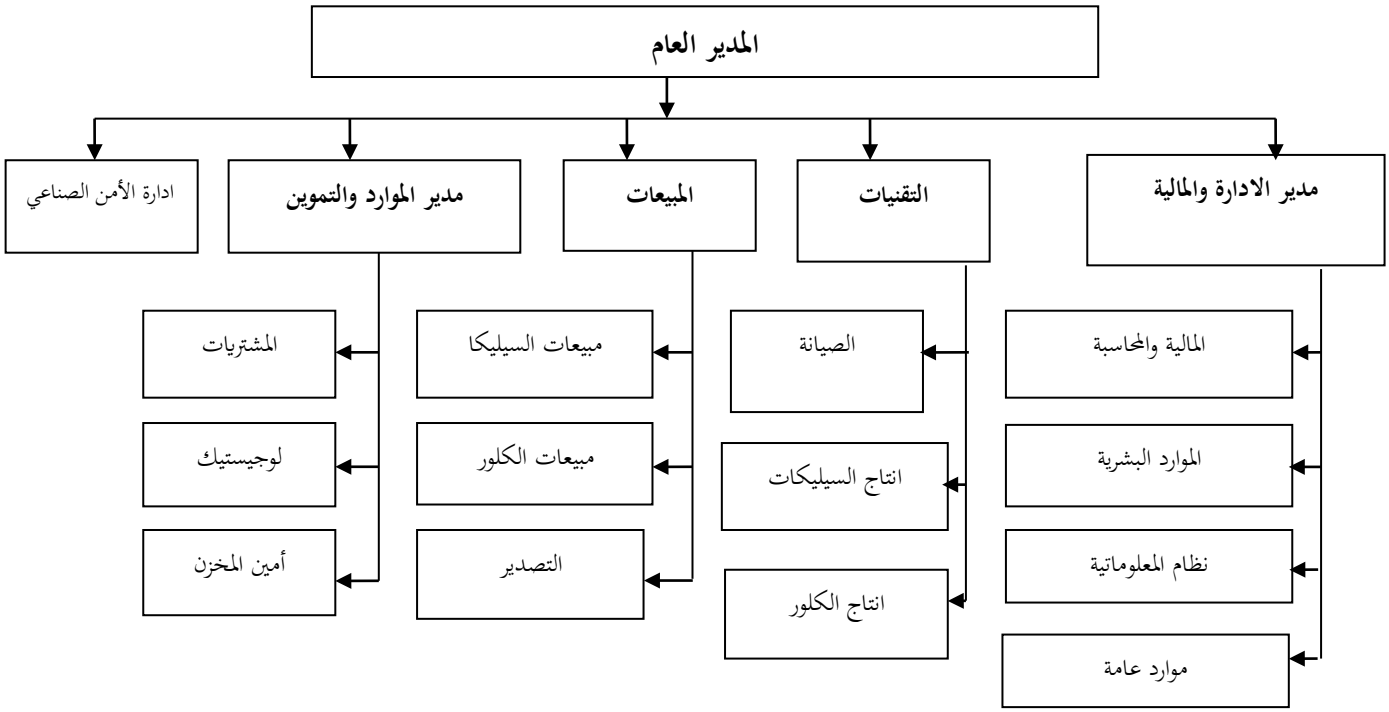

المصدر: مؤسسة عدوان مصلحة الادارة والمالية.

تتكون مصلحة المالية والمحاسبة من: كبير المحاسبين (المحاسبة العامة)، محاسبة العملاء، محاسبة الموردين، محاسبة الخزينة ومساعد محاسب. أما مصلحة نظام المعلوماتية تقوم باعداد التقارير المالية Le Repporting للمستثمر السعودي. والملاحظ من الهيكل أن المؤسسة تحتاج الى المحاسبة التحليلية أو مراقبة التسير.

المطلب الثاني: القياس المحاسبي وبنية الحسابات.

التسجيل المحاسبي في المؤسسة يتم وفقا لمبادئ التي نص عليها SCF وIAS/IFRS. وتستعمل نظام المعلومات محاسبية Microsoft Dynamics GP ERP، وكل حساب من حسابات النظام مقابلة لحساب من حسابات SCF، بالإضافة الى سهولة خلق وإنشاء حسابات جديدة كل ما كانت الحاجة الى ذلك.

يقصد بـ ERP تخطيط موارد المؤسسة هو نظام متكامل يغطى جميع الادارات (المالية- الموارد البشرية- خدمة العملاء- التصنيع ... الخ) ولكن هذه الانظمة والإدارات كلها مرتبطة مع بعضها فى قاعدة

بيانات متكاملة، بعبارة أخرى هو عبارة عن مفهوم للأنظمة المتكاملة التى تغطى جميع الادارات فى نظام واحد مرتبط ببعضه البعض. ويقوم بإنشاء قيود يومية اتوماتيكيا من البرامج الفرعيه الأخرى مثل: المقبوضات، المدفوعات، المخازن، المبيعات، المشتريات وغيرها، لهذا لابد أن يكون انشاء القيود سليما 100% وإلا سينتج خلل في المخرجات ولن يكون هناك تطابق بين اجزاء البرنامج.[1]

يسمح النظام المحاسبي بتسجيل العمليات الاقتصادية في المؤسسة "Transaction"، المراجعة والتحقق "Inquity"، الابلاغ "Reports"، "Cards" خاصة بإدخال المعطيات كاستثمارات جديدة أو موردين جدد. كما تعتمد أيضا على الأنظمة إعلام أخرى Outlook"، Traderخاص بإعداد الفواتير وتسديد المبيعات، FRx 6.5 Software خاص بإعداد القوائم المالية للشركة الأم حسب IAS/IFRS، DLG خاص بإعداد القوائم المالية حسب SCF.

نظام FRx Software يساعد في القيام بالمحاسبة التحليلية وتحديد تكاليف الإنتاج حيث يتم تسجيل كل المنتجات وما تحتاجه الوحدة الواحدة من المواد الأولية، بالتالي تحديد تكلفة انتاجها الوحدوية والتحكم في جودة ونوعية المنتوج، ويساعد على معرفة كمية الانتاج في اليوم والمبيعات والمواد الأولية المستهلكة ومختلف التكاليف المباشرة. عن طريق نظام FRx Software يتم اخراج القوائم المالية للمؤسسة الأم تتمثل في "BS" قائمة المركز المالي و "P/L" قائمة الدخل أو قائمة الربح/ الخسارة وغيرها.

- **القياس المحاسبي:**

- تقييم الأصول: تستخدم التكلفة التاريخية ويسمح باعادة التقييم.
- الاهتلاك: تستخدم طريقة القسط الثابت.
- تقييم المخزون: تستخدم طريقة التكلفة الوسيطية المرجحة CMP.
- تترجم العملات الاجنبية في الميزانية باستخدام سعر صرف الاقفال، ويتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف في حساب النتيجة، ولا تقوم بترجمة القوائم المالية الى العملات الأجنبية تسلم القوائم المالية بالدينار الجزائري الى المؤسسة الأم.
- أما عقد الايجار التمويلي، من خلال الدراسة تبين أن المؤسسة لا تعمل به لسبب رئيسي وهو قدرة المؤسسة على تمويل مشاريعها الاستثمارية بأموالها الخاصة

[1]) www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/5/what-is-ERP.aspx. seen the 07/12/2016.

- **بنية الحسابات:** من خلال الممارسة المحاسبية والتسجيل اليومي لمختلف العمليات التي تقوم بها شركة عدوان يمكن توضيح مايلي:

- اختلاف بين الحسابات المستعملة في SCF وERP ، من حيث تركيبة وبنية الحسابات كما هو موضح في الجدول رقم (06) أدناه؛

- بنية الحسابات حسب Microsoft GP تعتمد على segma 4éme مثلا: 0-00-00-2240-000، 2240 يمثل حساب قروض طويلة الاجل أما حسب SCF يمثل ح/164 حيث رغم العمل بحسابات النظام GP إلا أنه يسمح باظهار حسابات SCF متى كانت الحاجة الى ذلك.

- الاعتماد على تركيبة 6 أرقام للحساب حسب SCF على سبيل المثال: ح/ 404000 "موردو التثبيتات"، ح/ 218000 "التثبيتات العينية الأخرى"...الخ، وتسمى بالحسابات العامة (Cpte Générale)، وإذا دعت الحاجة الى حسابات فرعية يمكن إعداد حسابات أخرى تسمى Cpte Tiers وهي خاصة بالموردين والعملاء، ولتعدد الموردون للمؤسسة كل مورد له رمز خاص به وحساب خاص به، على سبيل المثال:

المورد (x) يقابلة ح/ 401010، المرود (y) يقابلة ح/ 401020 والى غير ذلك، ويتم اعداد جدول خاص بهم يدرج كل عملياتهم يسمى« Balance de tiers » وعليه يصبح رصيد ح/401000 "موردو المخزونات والخدمات" يجمع كل أرصدة الحسابات الفرعية " Cpte Tiers ". في الجدول الموالي سيتم مقارنة حسابات SCF بحسابات نظام Microsoft GP.

الجدول رقم (06): مقارنة حسابات SCF بحسابات نظام Microsoft GP.

العناصر	حسابات SCF	حسابات نظام Microsoft GP
رأس المال	**الصنف 1** 10 رأس المال والاحتياطات وما يماثلها 106 الاحتياطات 11 الترحيل من جديد 12 النتيجة 133 الضرائب المؤجلة على الأصول 16 الاقتراضات والديون المماثلة	الحسابات : 3010، من 3015 الى 3017، من 3020 الى 3022، كلها حسابات خاصة برأسمال الشركة الذي يضم أسهم الشركاء. 3100 3024 و3030 3035 2812 2240
التثبيتات	**الصنف 2** 21 و28 التثبيتات العينية واهتلاكاتها 23 التثبيتات الجاري انجازها 27 التثبيتات المالية الأخرى	من 1510 الى 1597 حسابات خاصة بكل الاستثمارات في المؤسسة واهتلاكاتها. 1630، 1640، 1650، 1660 و1670 حسابات خاصة التثبيتات العينية الجاري انجازها أما 1341 خاص بمشاريع تحت الدراسة و1235 خاص بالتسبيقات عن التثبيتات الجاري انجازها. 1240، 1246 و1247.
المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ	**الصنف 3**	1301، 1302، 1305 و1310 حسابات خاصة بالمخزون سواء مواد أولية أو قطع غيار أو منتوج نهائي أو مخزون لدى الغير.

حسابات الغير	**الصنف 4**	
	40 الموردون والحسابات المرتبطة بها.	2100، 2102، 6201 و2104 خاصة بموردي المخزونات.
		2101 و2121 خاصين بموردي التثبيتات.
		1220 و1221 خاصين بدفعات مقدمة الى الموردين.
	41 الزبائن والحسابات المرتبطة بهم.	1210 و1215 خاصين بالزبائن والسندات المطلوب تحصيلها.
	43 العاملون والحسابات المرتبطة بهم.	1231، 1245، 2128 خاصة بالعاملين والحسابات المرتبطة بهم.
	43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.	1230 و2131.
	44 حسابات الدولة والجماعات العمومية.	2103، 2105، 2106، 1213، 1214، 2129، 2811، 2812 و2813.
	45 حسابات الشركاء.	3000، من 3110 الى 3116.
	47 الحسابات الانتقالية الانتظارية.	من 1420 الى 1422.
	486 و487	1400 خاص الاعباء والمنتوجات المعاينة مسبقا.
حسابات المالية	**الصنف 5**	1000، 1101، من 1104 الى 1113، 1115.
الأعباء	**الصنف 6**	
	60 المشتريات المستهلكة	8200، 5110، 6335، 6203.
	61 الخدمات الخارجية	8100، 6211، 6215، 6220، 6223، 6226، 6270، 6325 و6315.
	62 الخدمات الخارجية الأخرى	5105، 5110، 6201، 6205 ومن 6225 الى 6228.

	63 أعباء المستخدمين	4520 ، 4530، 5100، 5101، 5104 و6331.
	64 الضرائب والرسوم	5150، 5151.
	68 مخصصات الاهتلاكات	5520، 5530، 6320، 6325، 6330 و6335.
المنتوجات	**الصنف 7**	
	70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة	4100 بالمبيعات، 4101 مردودات المبيعات.
	75 المنتجات الأخرى	4118 و4119 المنتجات الأخرى والعائدات البنكية.
	72 الانتاج المخزن	4500.
	766 أرباح الصرف	4117.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نظام مطابقة الحسابات في المؤسسة.

- يستعمل نظام GP حسابات الوسيطية يطلق عليها حسابات يجب ترصيدها كالتالي:

9991 حسابات تسوية- المالية أي تحويلات الأموال وهذا الحساب يتم العمل به في محاسبة الخزينة الذي يسمح بتحويل الأموال من البنك الى الصندوق أو العكس.

9994 حسابات تسوية – الأصول الثابتة الذي يعمل به في محاسبة الموردين أي عند شراء أصل ثابت يكون هذا الحساب مدينا ويقابله في الجانب الدائن حساب المورد وهذا عند استلامه ويبقى في هذا الحساب حتى يتم العمل بالأصل يرصد بحساب التثبيت الخاص به.

9980 يقابله حـ/ 33 منتجات قيد الانجاز في SCF، يكون دائنا هذا الحساب مع حـ/ 1303 أي حـ/ 35 المنتوج النهائي ويجب أن يرصد هذا الحساب في الأخير، ويكون مدينا مع حساب المواد الأولية والاستهلاكات واهتلاك الاستثمار الخاص بهذا المنتوج واليد العاملة له الصنف 6 حسب SCF.

ما عدا:

9998 مشتريات مستحقة يقابله في SCF حـ/ 408 موردو الفواتير التي لم تصل الى صاحبها، حيث إذا كان مدينا يعني أن الفاتورة موجودة ولكن السلع غير موجودة، وفي حالة مؤسسة عدوان قدمت سلفة مادة أولية –أغلفة متداولة- لمؤسسة ما يكون التسجيل كما يلي: يجعل حـ/ 9998 مدينا بمبلغها يقابله في الجانب الدائن حـ/ 30 ولا يرصد حـ/ 9998 حتى يتم إعادة البضاعة. وفي حالة تم بيعها تسجل كما يسجل قيد بيع بضاعة ويرصد هذا الأخير؛

9990 فروقات المخزون يقابله في SCF حـ/ 657 الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري.

كما أن المؤسسة لا تعمل بحـ/ 380 المشتريات حيث هو معوض بحـ/ 408.

من خلال الجدول أعلاه قمنا بمقارنة الحسابات المستعملة من طرف GP وحسابات SCF بحيث نلاحظ أن حسابات SCF تتمثل في 7 أصناف أما نظام GP يحتوي على 8 أقسام أي من الصنف 1 الى الصنف 9 ما عدا الصنف 7. أما من خلال العمل الميداني وجدنا مرونة انشاء حسابات في GP بحيث يمكن خلق أو انشاء حسابات جديدة كل ما كانت الحاجة الى ذلك وهذا على مستوى مصلحة نظام المعلوماتية.

المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للعمليات المحاسبية.

تعتمد شركة عدوان للصناعات الكيماوية- الجزائر، على SCF حسب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 (يتضمن النظام المحاسبي المالي) الذي يلزم على كل شخص طبيعي أو معنوي مسك محاسبة مالية.

الفرع الأول: محاسبة الموردون:

عند محاسبة المورد نجد المهام التالية:

1- انشاء حساب المورد: عند معالجة الفواتير على مستوى محاسبة الموردين لا يمكن ادخال فاتورة ما الى نظام GP إلا إذا كان المورد المعني لديه حساب فيه لذلك ينبغي انشاء حساب لكل مورد وذلك من خلال الشاشة التالية:

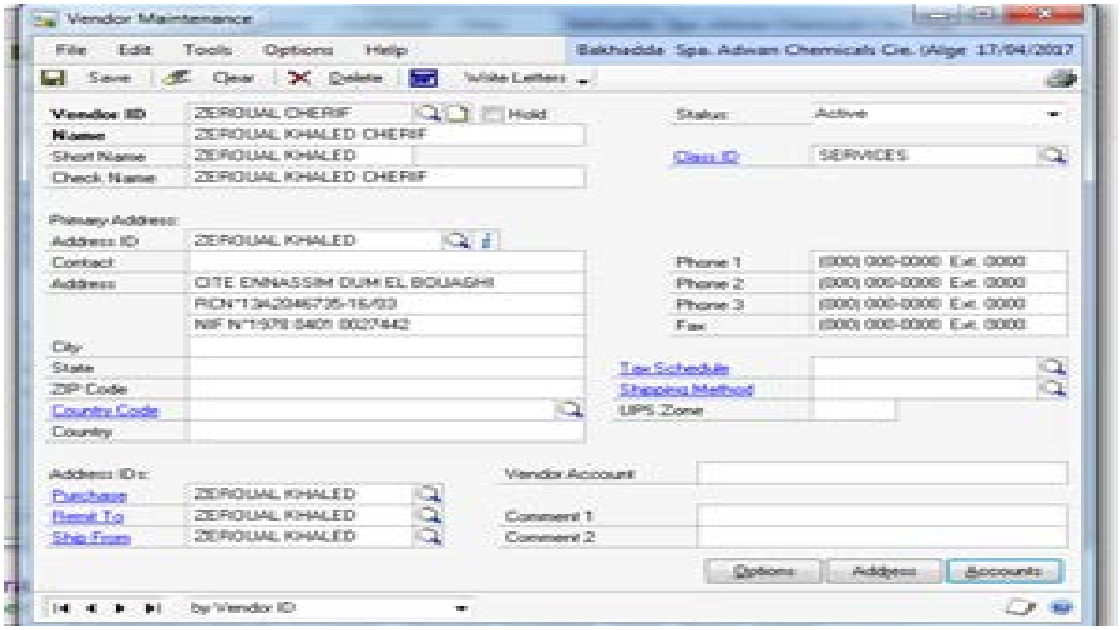

يتم تسجيل "Vender ID" اسم المورد، "Address ID" عنوانه رقم سجله التجاري ورتبته الضريبية أي"NIS، NIF، RCN"، رقم الهاتف، "Statut" نشاطه أو علاقته مع المؤسسة إذا كان موزع أو مورد للمواد الأولية...الخ. نجد في أسفل الشاشة "Accounts" بالنقر عليها نجد:

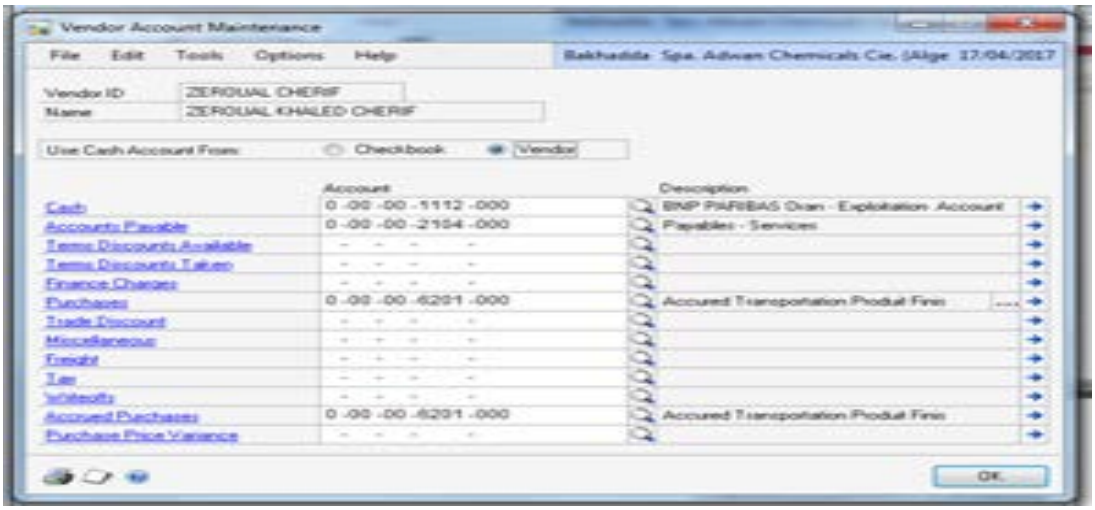

من خلال هذه الشاشة يستطيع ادراج الحسابات المرتبطة بالمورد كإدراج حساب واسم البنك المرتبط به وحساب موردو الخدمة أو موردو المخزون أو الاستثمار وغيرها من الحسابات، وهذا لتسهيل العمل المحاسبي عند التعامل معه ضوتدرج أوتوماتيكيا عند ادخال اسم المورد فقط.

2- المعالجة المحاسبية للفواتير: تتم على مستوى محاسبة الموردين معالجة كل الفواتير، سواء بالنسبة للموردين المحليين أو الموردين الأجانب. يتم استقبال الفواتير ليتم بعد ذلك مراقبة ومراجعة كل ما يتعلق بها سواء كان نظام الطلبيات أو العقود المبرمة بين الشركة والمورد، ومدى صحتها خاصة من حيث المبالغ والتأكد منها.

لتسجيل عملية شراء محاسبيا يتطلب توفير أوراق الثبوتية تتكون من: وصل الطلب؛ وصل استلام المواد Bon de livraison؛ الفاتورة وبطاقة الادراج أو التفريغ Bon de reception .

يكون التسجيل المحاسبي لها كما يلي:

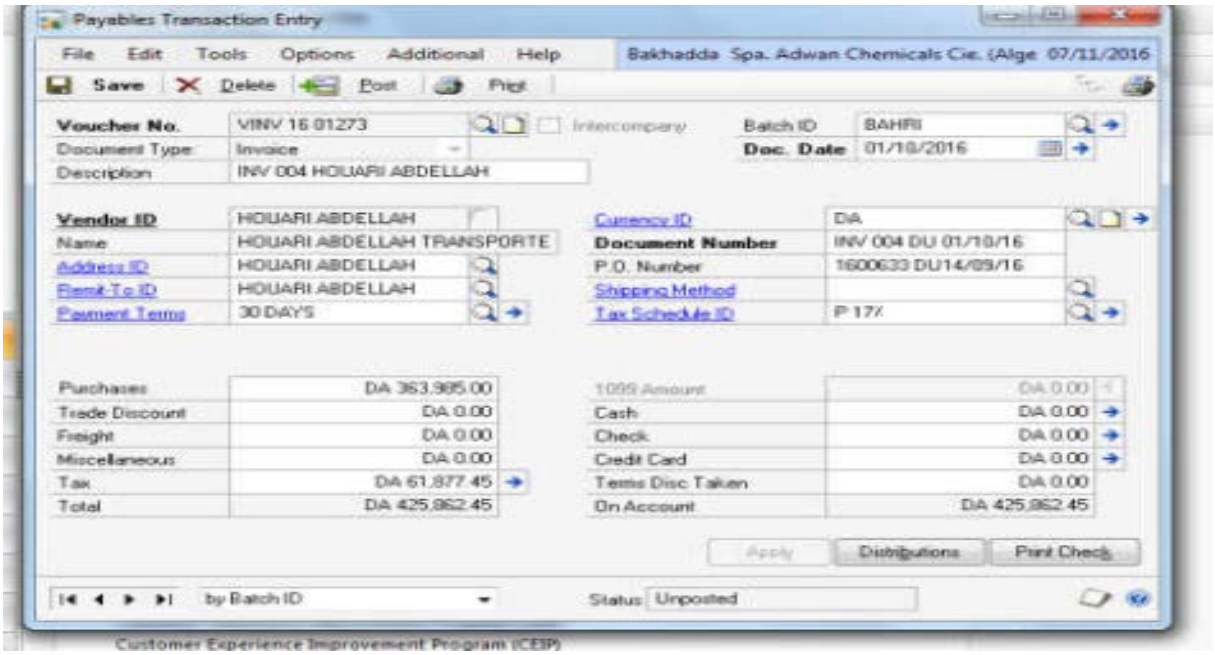

وتسمى التسجيل اليومي لعمليات الشراء، تتوفر هذه الشاشة على رقم الفاتورة، تاريخ العملية، اسم المورد، مدة التسديد، معدل الضريبة TVA ورقم وصل الطلبية ومبلغ الشراء، بحيث يتم التأكد من سلامة التسجيل وفقا للوثائق المذكورة أعلاه على مستوى محاسبة الموردين وبالنقر على التوزيع "Distributions" تصبح العملية مسجلة – مع العلم أن التسجيل أدناه لا يمثل هذه العملية– كالتالي:

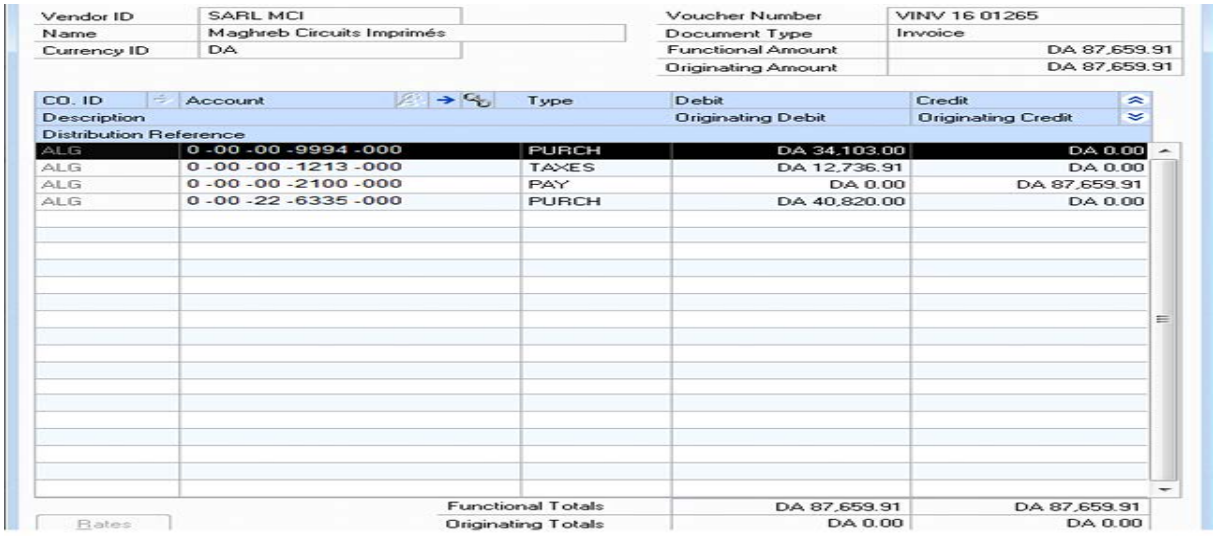

بحيث يمكن لمحاسب الموردين تعديلها سواءا من حيث المبالغ أو الحسابات أو بيان العملية.

نظام GP يجعل ح/ 9998 خاص بالمواد الأولية أو ح/ 9994 خاص بالاستثمارات أو ح/6201 خاص بالخدمات مدينا – هذا النظام لا يوجد له مقابل للحساب 380 مشتريات حسب SCF. كما أنه يتم ادخال الحساب المدين فقط والحساب الدائن يتم تسجيله بصفة تلقائية من طرف النظام على مستوى محاسبة الموردين.

عند دخول التثبيتات الى المخزن تسجل محاسبيا في حـ/ 9994 وبعد خروجها من المخزن بـ BON DE SORTIE وتحول الى الاستعمال يتم تحويله الى الحساب الخاص بكل استثمار وحسب نوعه أو خصائصه مثلا من 9994 الى حـ/ 218 وبعدها تبدأ عملية الاهتلاك التثبيت.

أما إذا كانت عملية شراء من الخارج يتم تجميد مبلغ مالي –مبلغ التأمين– من طرف البنك بالعملة الأجنبية وعند وصول المادة الأولية، يتم تحويل المبلغ بالعملة الأجنبية الى العملة الوطنية هو المبلغ في سعر صرف العملة في الوقت الحالي للعملية وهذا المبلغ يدرج في تكلفة الشراء.

3– عملية تحويل الفواتير: يتضمن هذا العنصر مرحلة هامة من مراحل الدورة المحاسبية، بحيث بعد أن يتم معالجة الفواتير محاسبيا على مستوى محاسبة الموردين يكون من الضروري خلال الدورة تحويل كل ما تم تسجيله الى دفاتر المحاسب العام وذلك بعد حذف "Batch ID" ثم النقر على "Post" من طرف محاسب الموردين وتصبح العملية مسجلة فقط في دفتر الأستاذ الخاص بالمورد– Tier–

يقوم المحاسب العام بدوره بمراقبة صحة العملية والحسابات وبعد الموافقة تدرج في دفتر الكبير للمورد والميزانية وفي ميزان المراجعة وهذه الأخيرة تعتبر عملية الأخيرة بحيث بعد موافقة المحاسب العام لا يمكن احداث أي تغيير في العملية المحاسبية.

الفرع الثاني: محاسبة الخزينة.

على هذا المستوي يتم الوفاء بالالتزامات وبتحصيل المستحقات، إعداد جداول مقاربة الشركة وحسابات مختلف البنوك، ويتم معالجتها عن طريق نظام "GP"، تستخدم محاسبة الخزينة حسابين (حـ/1111، حـ/1112)، تتم تسوية حساب الموردين بأربع عملات أجنبية هي UK pound، EURO، YEN، Dollar بالإضافة الى DA، ويكون التسديد آليا كما يلي:

1– تسديد المشتريات بالبنك: يطلق عليها (Réglement) خاصة اذا كانت مجموعة من الفواتير يتكون الملف من العناصر التالية:

الفاتورة؛ وصل الاستلام؛ وصل التسليم، الشيك ورسم اشعار "Avis de tirage".

أما التسجيل في النظام يكون كالتالي:

- "Manual payment" خاص بالموردين "Tier"

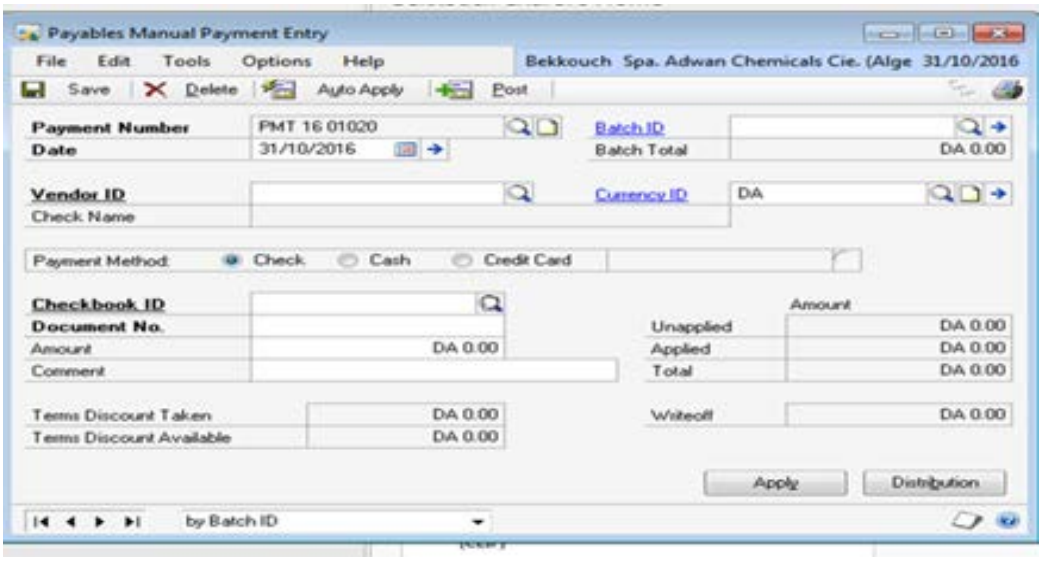

تتضمن اسم المورد، تحديد ما إذا كان التسديد عبر شيك أو نقدا أو بواسطة بطاقة الائتمان، وتظهر أيضا عملة التسديد –العملات التي تطرقنا إليها سابقا- بحيث تظهر لنا "Cuuency ID" القائمة التالية ومنها يتم تحديد العملة الخاصة بالعملية:

- "Bank transaction" خاص بـ "cpte general" والتسديد بالعملة الوطنية فقط وتسجل فيه عمليات تحويل الأموال من بنك الايرادات الى بنك التكاليف ويكون كالتالي:

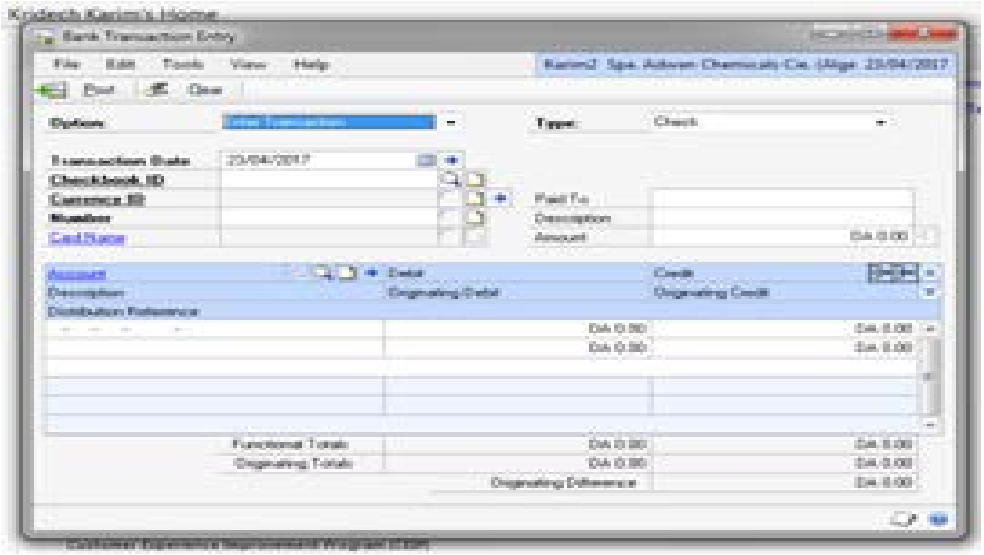

في حالة السحب نحدد في البطاقة – enter transaction– أما في حالة الايداع نفس المراحل السابقة إلا أنه يجب تحديد في الخانة receipt.

2- في حالة المبيعات: قبل التسجيل في النظام يجب التأكد من صحة ودقة معلومات الوثائق التالية:

الفاتورة؛ وصل التسليم، "Ticket pesage" وثيقة خاصة بالوزن إذا كان المنتوج يباع بالوزن مثلا الرمال

تسجيل التحصيل من المبيعات يكون كالتالي في النظام:Cash Receipts Entry

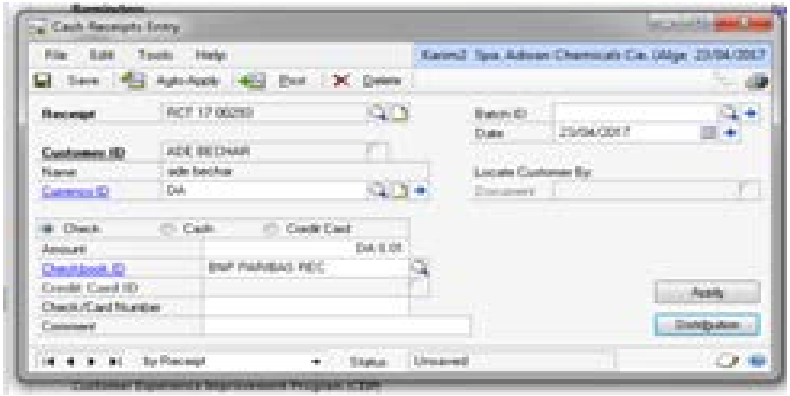

يسدد الزبائن مستحقاتهم إما عن طريق: شيك بنكي، شيك عادي "Check ordinary de series"، شيك عادي مختوم من البنك "ordinaire" أو "La traite" هي وثيقة تثبت أن العميل سوف يسدد المبلغ فور توفره على السيولة.

الفرع الثالث: المحاسبة العامة.

يتم تحويل كل العمليات من الأقسام سواءا مشتريات أو مبيعات أو منتجات...الخ، لتتم الموافقة عليها من قبل كبير المحاسبين وتكون بالشكل الموالي:

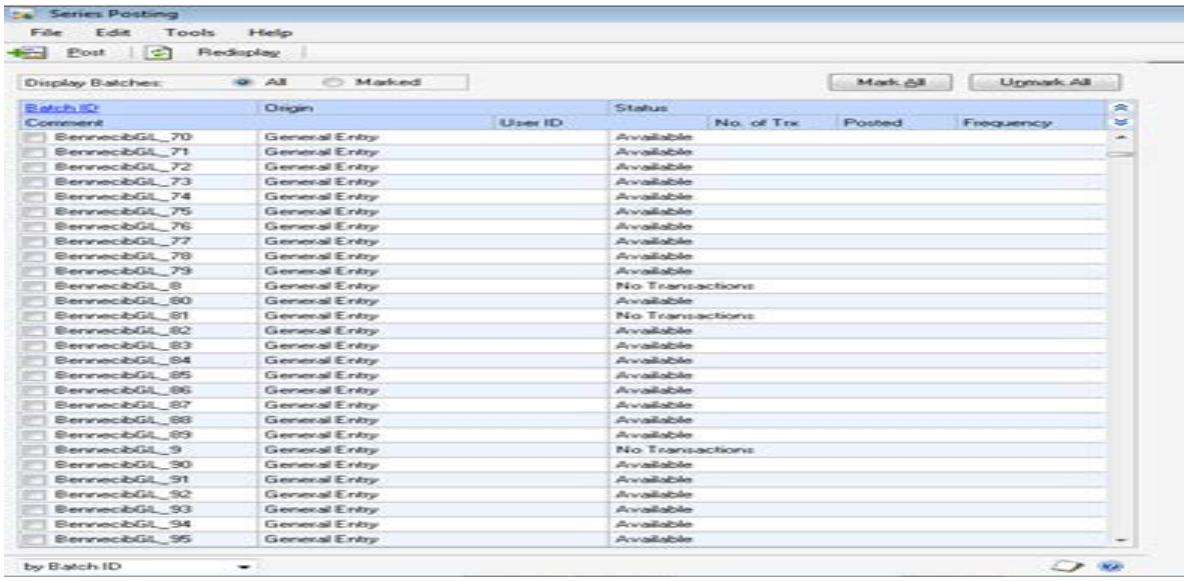

وتصل القيود المحاسبية الى المحاسبة العامة على شكل قائمة معرفة حسب Batch ID أي رمز لكل مصلحة مثلا "PMTRX" رمز خاص بالموردين، ويمكن معرفة المصلحة الخاص بها، يسمح هذا النظام بموافقة جماعية لكل العمليات من مختلف الأقسام معا ولكن يفضل المحاسب مراقبة كل عملية على حدا قبل الموافقة النهائية عليها.

من خلال قسم المحاسبة العامة يمكن القيام بالأعمال التالية:

- إعداد جدول الاهتلاكات؛
- إعداد المؤونات (وإلغاء مؤونات الدورة السابقة)؛
- تسيير المخزونات،
- تحليل الحسابات؛
- إعداد ميزان المراجعة كل شهر.
- **الاهتلاكات والمؤونات:** كل عناصر الاستثمارات تهتلك وفقا للاهتلاك الثابت، إلا أنه لا يتم تطبيق الاهتلاك حسب IAS/IFRS الخاصة بطريقة الاهتلاك المركب، وهذا لكبر حجم الاستثمارات في المؤسسة

وصعوبة تحديد قيم الاستثمارات الجزئية المكونة للاستثمار، ولكن المؤسسة في صدد دراسة هذا الأمر مع تحديد النظام "GP" بتطبيق نظام حديث.

- **عملية ادخال الاستثمار الى النظام GP**: من القائمة الرئيسية يتم اختيار

Cards/ fixed Assets/ General/

تظهر الشاشة أدناه تعتبر بطاقة المعلومات الخاصة بالاستثمار "Asset ID" رمز الاستثمار، رقم الفاتورة "Description"، "Class ID" الادارة المعنية بهذا الاستثمار إذا كانت آلة معناه الى ادارة الانتاج...الخ، بالاضافة الى تاريخ الاقتناء والمبلغ.

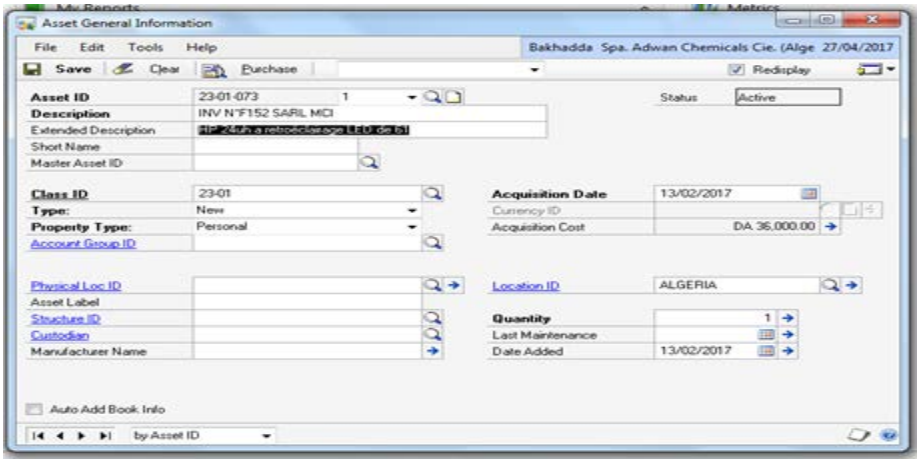

كما تسمح هذه الشاشة بإدراج الحسابات المرتبطة بهذا الاستثمار كما هو موضح فيما يلي:

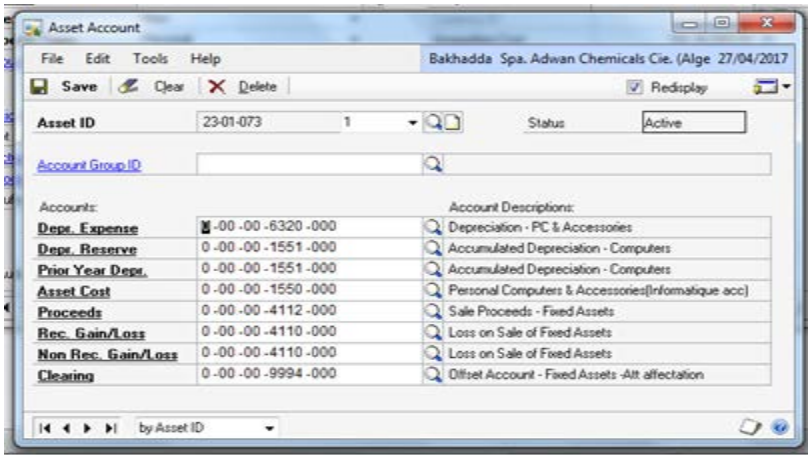

ثم تأتي مرحلة حساب الاهتلاك للاستثمار أي مرحلة ادراج المدة النفعية للاستثمار، لاحتساب قسط الاهتلاك وما يلاحظ من الشاشة أدناه يحسب النظام "GP" قسط الاهتلاك اليومي والشهري والسنوي.

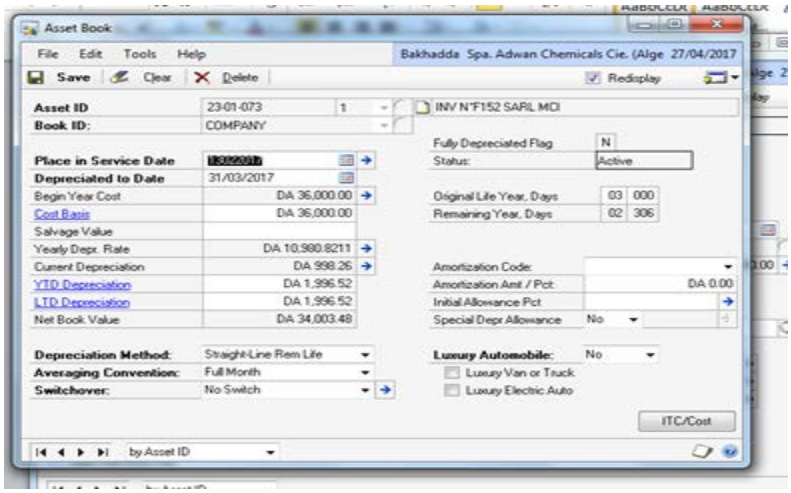

- **معالجة الاهتلاكات محاسبيا في دفاتر الشركة•[1]:**

من القائمة الرئيسية، يتم إختيار التالي:

Tools/ Routines/ Fixed Assets/ Depreciate.

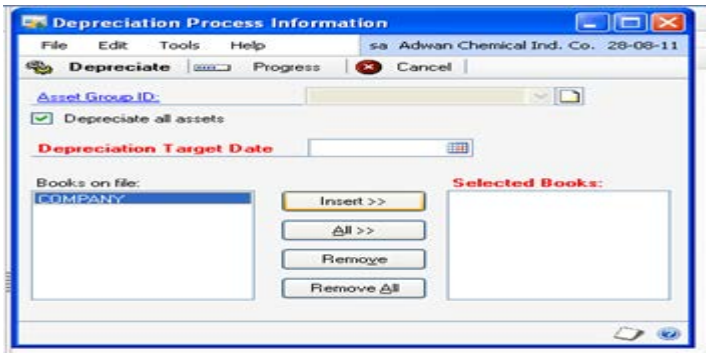

أولا: في الشاشة أعلاه يتم إختيار التالي:

- إشارة الصح في المربع المقابل ل Depreciate all assets؛
- تاريخ الاستهلاك المطلوب، وهو التاريخ بنهاية الفترة، ففي حال رغبتكم عمل إستهلاكات شهر 7 فيجب أن يكون التاريخ 2011/7/31 . وهنا يتم احتساب الاستهلاك من أخر فترة تم عمل الاستهلاكات فيها إلى التاريخ الذي تم وضعه؛
- يتم التأشير على كلمة company من Books on file، ثم يتم إختيار كلمة Insert وعند ذلك يجب أن تظهر كلمة Company تحت مستطيل Selected Books؛

•) مصلحة المحاسبة والمالية، محاسب الموردين.

- بعد ذلك يتم الضغط على كلمة Depreciate من أعلى الصفحة. وبهذا تبدأ عمل الاستهلاكات لجميع الأصول المسجلة لديكم؛
- يجب الانتظار لحين الانتهاء وذلك بالضغط على كلمة Progress لمعرفة حالة الاستهلاكات ويمكن الضغط على كلمة Refresh لمعرفة الحالة حتى تظهر كلمة Complete .

ثانيا: بعد إتمام العملية السابقة يتم الذهاب حسب الشاشة أدناه إلى التالي :

Tools/ Routines/ Fixed Assets/ GL Posting.

- تظهر الشاشة التالية:

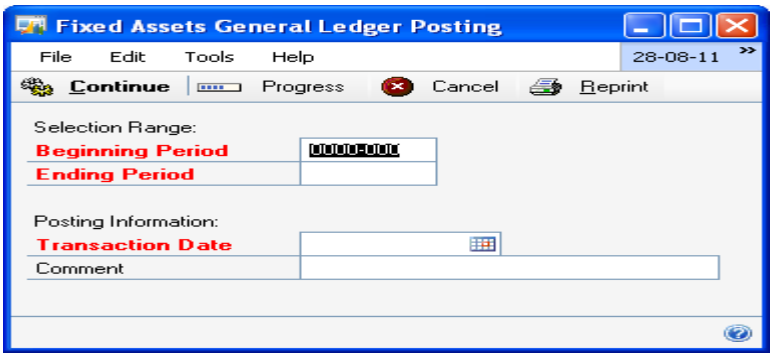

ثالثا: في الشاشة أعلاه سيتم ترحيل قيد الاستهلاكات إلى الحسابات، وذلك بعمل التالي:

- تعبئة خانة Beginning Period بالشهر والسنة للفترة المراد ترحيل قيدها إلى الحسابات، وفي حال الرغبة لترحيل قيد الشهر 7 سوف تكون بالصورة التالية 007-2011؛
- تعبئة خانة Ending Period بالشهر والسنة كما في البند السابق، وفي حال الرغبة لترحيل قيد الشهر 7 سوف بالصورة التالية 007-2011 أي أن المطلوب ترحيل قيد شهر 7 فقط، لذلك يكون تاريخ البداية والنهاية هو نفسه؛
- يتم إختيار ال Transaction Date وهو تاريخ القيد الذي سيظهر في الحسابات، وفي حال عمل إستهلاكات شهر 7 يجب أن يكون التاريخ 2011/7/31؛
- يتم تعبئة شرح القيد الذي سيظهر في المالية في خانة ال Comment ، وعادتا يكون (استهلاكات شهر 7 من عام 2011)؛

- ثم يتم إختيار Continue من القائمة الرئيسية والانتظار لحين الانتهاء من الترحيل، ولمعرفة وضع الترحيل يتم الضغط على ال Progress ولتحديث الشاشة يتم الضغط على Refresh لحين ظهور كلمة Complete.

رابعا: بعد الانتهاء من البند السابق، يتم الذهاب إلى الحسابات كالتالي:

Transactions/ Financial/ General.

مشاهدة القيد الأخير والذي تم إصداره من الأصول الثابتة من الخطوات أعلاه، ومراجعته ثم ترحيله.

- أما أنواع المؤونات في المؤسسة تتمثل في مؤونة خاصة بالزبون وبالعطل مدفوعة الأجر.
- **أعمال نهاية السنة:** (أعمال الميزانية) تتمثل في

1- فروقات الجرد (Constatation avontaire)؛

2- تحليل حسابات الموردين والعملاء (analyse des comptes tiers)؛

3- تحليل حسابات ميزان المراجعة (Analyse des comptes géneraux) ؛

4- التحقق من الاهتلاكات (vérification des écritures amortissement)؛

5- الميزانية الختامية.

- الجرد: هناك نوعين للجرد: Inventaire physique وl'inventaire théorique ويتم الجرد في نهاية كل شهر (للمواد الأولية والمنتجات النهائية) وأيضا في نهاية السنة (للعنصرين السابقين يالاضافة الى قطع الغيار)، أما جرد الاستثمارات فيكون صعبا لقلة الخبر وكبر حجمها. تتبع الجرد الدائم في التسجيل.

إذا كان الفرق موجب معناه أن الجرد المادي > الجرد النظري وبالتالي يكون التسجيل كمايلي:

من ح/ 3X الى ح/ 9990 (حسب حسابات GP وبمطابقة هذا الحساب مع حسابات SCF يدرج في ح/ 657 الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري، أما إذا كان الفرق سالب أي الجرد المادي < الجرد النظري يتم التسجيل بالقيد العكسي .

- الجرد يخص كل حسابات الصنف 3 والصنف 2 ويمر بالمراحل التالية: يتم تعيين لجان خاصة تعين لجنتين AوB ويتم المقارنة بين اللجنتين في كل الأصناف والصنف الذي يوجد في فرق تعين لجنة C و نتيجتها هي الفعلية سواءا كانت حسب نتيجة اللجنتين أم لا.

وبهذا تأتي المرحلة الثانية تتمثل في ادراج النتائج التي تم التأكد من صحتها وجمع كل الأصناف وإعداد جدول يسمى بالجرد المادي (Inventor physique) والجرد النقدي أو النظري (inventor théorique) وتحديد الفروقات وتعليلها كما هو في الجدول اعلاه.

الفرع الرابع: فتح وغلق الدورة المحاسبية: يكون سير أعمال الدورة المحاسبية في المؤسسة شهريا كما يلي:

الشكل رقم (04): أعمال الدورة المحاسبية.

المصدر: مصلحة المحاسبة.

في النظام GP يتم فتح وغلق الدورة المحاسبية في نافذة واحدة "Fiscal Periods Setup" وتتم هذه العملية من طرف مصلحة نظام المعلوماتية كل شهر وتكون كالتالي:

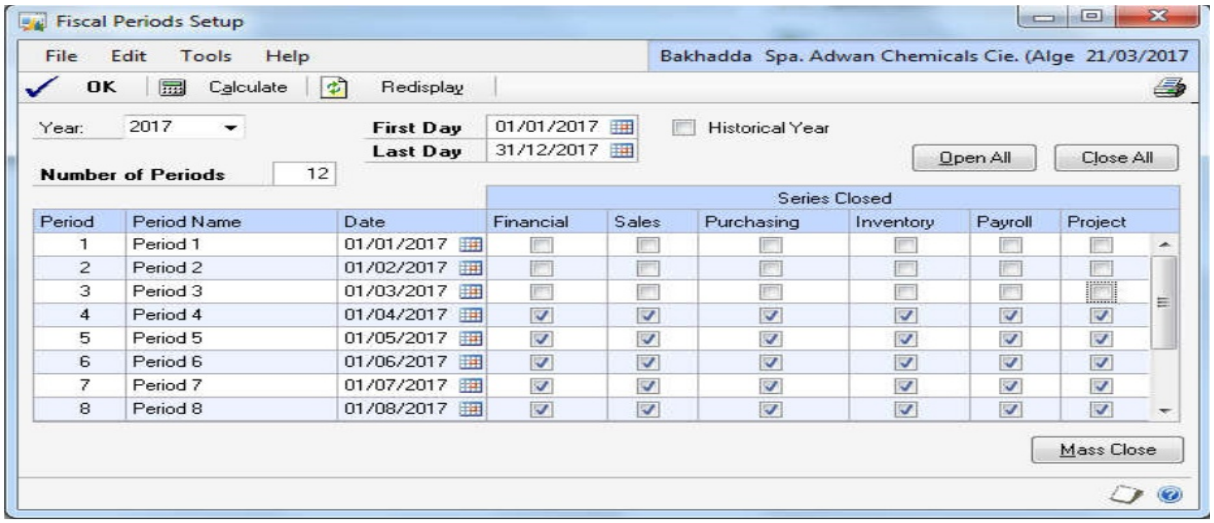

من خلال الجدول نلاحظ أن العملية تتم على مختلف المصالح مثلا: " Purchasing" محاسبة الموردين، "Sales" محاسبة المبيعات و"Financial" المحاسبة العامة، أي عند غلق أي مصلحة يتم وضع اشارة (√) في نهاية كل شهر إلا في نهاية السنة تبقى المالية مفتوحة وهذا لكي يسمح بالقيام بإصلاحات نهاية السنة أما المصالح الأخرى فتغلق. كما أن غلق وفتح الدورات المحاسبية على مستوى محاسبة الموردين يكون بشكل مستقل عن المحاسبة العامة.

- **نظام المعلوماتية:** على مستوى هذا المصلحة يتم اصلاح أي مشاكل خاصة بأنظمة الاعلام الآلي بعملية إعداد التقارير ومراقبة التكاليف، ومقارنة الميزانيات التقديرية مع ما هو محقق، والقيام بتحليل الفروقات الموجودة. عموما نجد المهام التالية:

o غلق الدورة المحاسبية بعد 10 أيام كحد أقصى بعد نهاية كل شهر؛

o اعداد كشف فروقات الجرد؛

o اعداد التقارير المالية نهاية كل دورة محاسبية (كل شهر) تتمثل في: الميزانية العمومية "BS"، حساب النتائج (الربح أو الخسارة) P/L ، ميزان المراجعة Trial Balance، جدول التدفقات النقدية TFT؛

o اعداد الميزانية التقديرية السنوية: نظرا لعدم وجود مصلحة المحاسبة التحليلية أو مراقبة التسيير تتكفل هذه المصلحة مع مصلة الادارة المالية DAF باعداد الميزانية التقديرية لكل سنة باشتراك كل المديرين في إعداد الموازنات.

o توفير البيانات التكاليفية عن الخامات، والأجور، والخدمات، التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة، وأيضاً ما هو مرن وثابت، وتساعد هذه التفرقة في إعداد الموازنات، وتقييم بدائل التنفيذ.

المطلب الرابع: محتوى القوائم المالية وعرضها حسب SCF وIAS/IFRS.

من ضمن الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية حسب IAS/IFRS هو اعداد القوائم المالية بغرض ايصال المعلومات الى المسيرين والمستثمرين وغيرهم، ليتم اتخاذ القرارات الملائمة. حيث قائمة الدخل تشير الى الأداء المالي، الميزانية تظهر الوضع المالي، قائمة التدفقات النقدية توضح كيفية توليد واستخدام النقدية، الإيضاحات والجداول المرفقة تقدم معلومات إضافية حول الشركة.

الفرع الأول: قائمة المركز المالي.

في نهاية كل دورة محاسبية تقوم مؤسسة عدوان –الجزائر بإصدار العديد من القوائم المالية أهمها ما يلي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل.

العرض في القوائم المالية للشركة الأم يكون بشكل خاص ومحدد حسب المعايير المحاسبية السعودية والتي تتوافق IAS/IFRS، المصطلحات المستخدمة وتبويب عناصر القوائم المالية يكون بطريقة تكفل تسهيل استيعاب المعلومات المهمة التي تشملها، كما يجب تجميع البنود غير المهمة –كل في حد ذاته – مع البنود التي تمثلها إلى حد كبير بحكم نوعيتها، كما يجب عرض القوائم المالية المقارنة. وفيما يلي نعرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. من خلال نظام المعلومات FRx عن طريق الشاشة التالية:

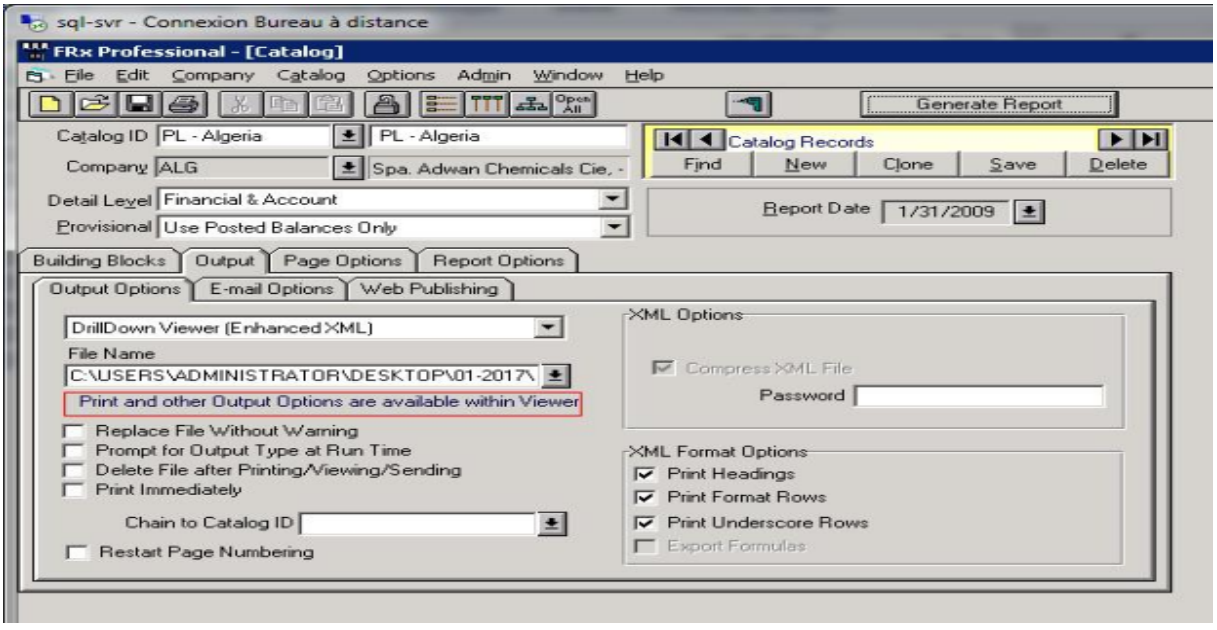

تبرز قائمة المركز المالي حسب IAS/IFRS المجموعات التالية للأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال كما هو موضح في النموذج أدناه كما يلي[1]:

- المجموعات الخاصة بالأصول تكون حسب الترتيب التالي: الأصول المتداولة؛ الاستثمارات والأصول المالية الأصول الثابتة؛ والأصول غير الملموسة؛
- تبرز المجموعات الخاصة بالخصوم تكون حسب الترتيب التالي: الخصوم المتداولة؛ والخصوم غير المتداولة؛
- تبرز المجموعات الخاصة بحقوق أصحاب رأس المال حسب الترتيب التالي: رأس المال المدفوع؛ المنح الرأسمالية الاحتياطات أو الأرباح المبقاة المخصصة؛ والأرباح المبقاة غير المخصصة.

اعتمد BS في تصنيف عناصر قائمة المركز المالي على درجة السيولة المتناقصة وفي الخصوم حسب درجة الاستحقاقية المتناقصة، على عكس تصنف عناصر الميزانية حسب SCF حيث اعتمد على درجة السيولة المتزايدة في تصنيف الاصول وفي الخصوم حسب درجة الاستحقاقية المتزايدة، كما تفصل بين قائمة الأصول وقائمة الخصوم، عكس BS للمؤسسة الأم، كما في الميزانية والتي تظهر السنوات المالية لـ2013- 2014- 2015 في الملحق رقم (2).

[1]) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، "**معيار العرض والافصاح العام**"،ص411، منشورة في الموقع: www.socpa.org.sa تاريخ الاطلاع: 2016/12/25.

Spa. Adwan Chemicals Cie, - Algeria

Balance Sheet

For the Month Ending January 31, 2009

Particulars	Last Year to date Actual DA	Current Year to date Actual DA
Current Assets		
Cash		28,966,214
Accounts Receivables		15,037,076
Accounts Receivables - Tax		27,060,965
Other Receivables		51,743,790
Other Advance - Chlor/Alkalai		6,857,950
Stock on Hand		9,927,494
Total Unobserved / (Over Observed)		869,756
Raw Materials		21,473,970
Prepaid Expenses		162,068
Total Current Assets		**162,099,282**
Fixed Assets		
Net Fixed Assets		236,369,061
Projects in progress		826,145,463
Preopreational Expenses		69,570,003
Total Fixed Assets		**1,132,084,527**
Total Assets		**1,294,183,810**
Current Liabilities		
Accounts Payables		1,365,766,899
Accounts Payables - Tax		18,074
Accrued Expenses		(973,649)
Total Current Liabilities		**1,364,811,325**
Long Term Liabilities		
Provision for Tax		14,451
Total Long Term Liabilities		**14,451**
Total Liabilities		**1,364,825,776**
Equity		
Capital		1,000,000
Retained Earning / (Loss)		(72,282,965)
Period Retained Earning / (Loss)		(77,917,015)
Total Equity		**(149,199,980)**
Liabilities & Capital		**1,215,625,796**

حسب قائمة المركز المالي أعلاه تشمل الأصول المتداولة، النقد وغيره من الأصول التي يتم تحويلها إلى نقد أو يتوقع بيعها أو استخدامها، وتبرز في مجموعات رئيسية تكون مصنفة على أساس طبيعة كل منها على سبيل المثال: النقد "Cash" التي تضم حسب SCF ح/51 البنوك وح/53 الصندوق، وحسابات المدينين وأوراق القبض "Accounts Receivables" تضم ح/ 41 الزبائن وح/ 445 الرسوم على رقم الأعمال، ذمم مدينة أخرى "Other Receivables" تضم ح/ 542 مؤونة " provision bloque" وح/581 تحولات الاموال أما ح/47 الحسابات الانتقالية الانتظارية، ح/530 "Caise régie"، ح/ 238 التسبيقات والحسابات المدفوعة عن إيصاءات بالتثبيتات تصنفها في"Other Advance". المخزون السلعي من المنتجات والمواد الأولية. المصروفات المدفوعة مقدما "Prepaid Expenses" ح/486 حسب SCF. حيث ينبغي في البنود المهمة في كل مجموعة الفصل بين البنود النقدية والبنود غير النقدية في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات المتعلقة بها.

أما الأصول غير المتداولة فيتم الفصل بين بنودها وفقا للطبيعة الخاصة بكل بند – على سبيل المثال الفصل بين استثمارات وأصول مالية حسب القائمة أعلاه حيث لا تعمل هذه المؤسسة بالتثبيتات المالية حسب SCF التثبيتات في شكل امتياز ح/22، المساهمات والديون الدائنة ح/26، التثبيتات المالية الأخرى ح/27، وبين الأصول الثابتة التي تتمثل في الأراضي، المباني، الأثاث، العدد والأدوات والتثبيتات الجاري انجازها ويجب طرح مخصصات تقويم الأصول من قيمة الأصول التي ترتبط بكل منها؛ ومن أمثلة ذلك مخصص الاستهلاك أو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. والأصول غير ملموسة كمصاريف ما قبل التشغيل ح/203.

فصل وإبراز الخصوم المتداولة في مجموعات رئيسية تحت عناوين مستقلة حسب نوعيتها موردون" Accounts Payables" وتضم حسب حسابات SCF ح/401، ح/404، ح/275 الودائع والكفالات المدفوعة، الضرائب "Accounts Payables – Tax" تضم ح/445، مصروفات مستحقة " Accrued Expenses" مثلا نفقات المدقق أو تذاكر واجازات أو نفقات عامة أخرى مثل " Accrued Transportation" نفقات النقل، بالاضافة الى توزيعات أرباح مستحقة، إيرادات مؤجلة الجزء المستحق السداد من القروض طويلة الأجل.

أما الخصوم غير المتداولة توزع حسب نوعيتها كالقروض طويلة الأجل والالتزامات الأخرى غير المتداولة كالاقتراضات من المؤسسة الأم –سعودية– حـ/164– حسب SCF– ضرائب الدولة والهيئات الجماعية حـ/442 وحـ/445 بالاضافة الى الضرائب المؤجلة على الأصول حـ/133.

أما حقوق أصحاب رأس المال توزع وفقا للمجموعات الرئيسية الآتية:

– **رأس المال المدفوع**: يشمل رأس المال المدفوع ما استثمره المالكون مقابل حقوق الملكية (الأسهم في حالة الشركات المساهمة) التي أصدرتها الوحدة المحاسبية ولا تزال قائمة حسب حسابات SCF ضمت رأس المال الصادر "Capital" حـ/101، الترحيل من جديد حـ/11.

– **الاحتياطيات القانونية أو الأرباح المبقاة المخصصة**: يجب أن تشمل الاحتياطات أو الأرباح المبقاة المخصصة قيمة الأرباح المبقاة التي تم تجنيبها وفقا لما يقضي به قانون الشركات أو يره من أسباب. ويجب فصل البنود التي تشملها هذه المجموعة من حقوق أصحاب رأس المال كبند مستقل وفقا للأسباب التي تم تخصيص الأرباح المبقاة على أساسها. حسب القائمة أعلاه يضم هذا البند الاحتياطات القانونية حـ/106 ونتيجة السنة المالية حـ/12 والارباح غير الموزعة حـ/110.

– **الأرباح المبقاة غير المخصصة**: يجب أن تشمل الأرباح المبقاة غير المخصصة قيمة الأرباح المبقاة القابلة للتوزيع على أصحاب رأس المال دون أية قيود، حسابات الشركاء حـ/455 حسب SCF.

الفرع الثاني: قائمة الدخل.

تم اعداد قائمة الدخل حسب الوظيفة لمساعدتها على اتخاذ مختلف القرارات، أي التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الادارية، تعرض المعلومات والبنود – كل كبند مستقل – في صلب قائمة الدخل كجزء من نتائج العمليات المستمرة للمؤسسة وحسب الترتيب التالي وكما هو موضح في القائمة أدناه[1]:

– صافي المبيعات (أو صافي الإيرادات) من العمليات الرئيسية أي بعد طرح مجموع مصاريف النقل من مجموع المبيعات؛

– تكلفة المبيعات (أو تكلفة الحصول على الإيرادات) تضم المنتجات العملياتية الأخرى، الأعباء التجارية والادارية وأعباء أخرى؛

[1]) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، مرجع سابق، ص 416-417.

- إجمالي الربح (الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة المبيعات)؛
- مصروفات التشغيل التي ترتبط بعمليات المؤسسة الرئيسية مع إظهار كل من مصروفات البيع والمصروفات الإدارية والعمومية كبنود منفصلة أي مصاريف العمال ومصاريف الخدمات الأخرى والأعباء المالية الناتجة عن تغير سعر الصرف واهتلاك المعدات وغيرها من الأعباء؛
- الدخل من العمليات الرئيسية المستمرة (أي الفرق بين إجمالي الربح ومصروفات التشغيل)؛
- الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية – سواء أكانت مفردة أو مجتمعة – الناتجة من العمليات العرضية والفرعية للوحدة المحاسبية مع الوحدات الأخرى وتأثير الظروف والأحداث الأخرى عليها شريطة إلا تكون تلك المكاسب أو الخسائر استثنائية (مع العلم أن قائمة الدخل أدناه لا تتضمن هذا البند)؛
- الدخل أو الخسارة (من العمليات المستمرة) (أي مجموع كافة البنود والمكونات التي تقدم ذكرها).

Spa. Adwan Chemicals Cie, - Algeria

For the Month Ending January 31, 2009

Amounts in Algerian Dinar

	Actual Last Year Corresponding Period Actual	Current Year to Date Budget	Current Year to Date	Actual To Budget	Group To Actual Total
Sales					
Industrial Silica Sand (DA)			7,130,000		
Sales Qty (MT)			1,390		
Sodium Silicate Solution - (DA)	6,995,400		27,225,000	26%	74%
Sales Qty (MT)	410		1,600	26%	72%
Silica Flour (DA)	2,443,382		12,370,000	20%	26%
Sales Qty (MT)	158		1,300	12%	28%
Liquid Chlorine (DA)			23,550,000		
Sales Qty (MT)			450		
Sodium Hypochlorites (DA)			66,900,000		
Sales Qty (MT)			3,400		
Hydrochloric Acids (DA)			24,794,000		
Sales Qty (MT)			2,160		
Caustic Soda Solution 45% - (DA)			61,015,000		
Sales Qty (MT)			2,249		
Dienized & Process Water - (DA)			800,000		
Sales Qty (MT)			400		
Ferric Chloride (Fecl3 40%) - (DA)			12,288,000		
Sales Qty (MT)			702		
Total Sales Qty	568		13,651	4%	
Total Sales	**9,438,782**		**236,072,000**	**4%**	**100%**
Shipping (DA)					
Industrial Silica Sand			571,000		
Sodium Silicate Solution	374,500		690,413	54%	61%
Silica Flour	239,540		1,017,880	24%	39%
Hydrochloric Acids			138,000		
Caustic Soda Solution 45%			882,160		
Total Shipping (DA)	**614,040**		**3,299,454**	**19%**	**100%**
Net Sales (DA)					
Industrial Silica Sand			6,559,000		
Sodium Silicate Solution	6,620,900		26,534,587	25%	75%
Silica Flour	2,203,842		11,352,120	19%	25%
Liquid Chlorine			23,550,000		
Sodium Hypochlorites			66,900,000		
Hydrochloric Acids			24,656,000		
Caustic Soda Solution 45%			60,132,840		
Dienized & Process Water			800,000		
Ferric Chloride (Fecl3 40%)			12,288,000		
Total Net Sales (DA)	**8,824,742**		**232,772,547**	**4%**	**100%**
Cost of Sales (DA)					
Industrial Silica Sand			5,375,177		
Sodium Silicate Solution	7,157,923		16,228,972	44%	85%
Silica Flour	1,156,383		9,544,770	12%	14%
Liquid Chlorine			13,214,734		
Sodium Hypochlorites			20,149,289		
Hydrochloric Acids			13,419,130		
Caustic Soda Solution 45%	63,960		18,351,296	0%	1%
Dienized & Process Water			17,696		
Ferric Chloride (Fecl3 40%)			6,545,783		
Total Cost of Sales (DA)	**8,378,265**		**102,846,847**	**8%**	**100%**
Gross Profit (DA)					
Industrial Silica Sand			1,183,823		
Sodium Silicate Solution	(537,023)		10,305,615	(5%)	(120%)
Silica Flour	1,047,460		1,807,350	58%	235%
Liquid Chlorine			10,335,266		
Sodium Hypochlorites			46,750,711		
Hydrochloric Acids			11,236,870		
Caustic Soda Solution 45%	(63,960)		41,781,544	(1%)	(14%)
Dienized & Process Water			782,304		
Ferric Chloride (Fecl3 40%)			5,742,217		
Total Gross Profit (DA)	**446,477**		**129,925,700**	**0%**	**100%**
% To Net Sales	5%		56%		
Administrative Over Heads (DA)					
Admin Expenses - Salaries & Benefits	4,579,153		5,819,943	79%	
Admin Expenses - Others	604,986		13,530,657	4%	
Selling Expenses - Salaries & Benefits	329,262		1,696,751	19%	
Selling Expenses - Others	(24,862)		2,350,000	(1%)	
Financial Expenses	152		350,000	0%	
Amortization of Preop. Exp	62,536				
Amortization & Depreciation	591,838				
			1,468,185	40%	
Total Administrative Over Heads (DA)	**6,080,528**		**25,215,536**	**24%**	
% To Net Sales	69%		11%		
Operating P/L	**(5,634,051)**		**104,710,164**	**(5%)**	
Net Profit / (Loss)	**(5,634,051)**		**104,710,164**	**(5%)**	
% To Net Sales	(64%)		45%		
Depreciation Accounts	601,004		2,936,369	20%	
Actual Machine Cost	1,998,836		17,069,037	12%	
Amortization of Preoperation	62,536				
Total Unpaid Expenses	2,662,376		20,005,406	13%	
EBITDA	(2,971,674)		124,715,570	(2%)	

نلاحظ أن قائمة الدخل مفصلة أكثر من جدول حساب النتائج حسب SCF (حسب الوظيفة) حيث يضم: القيم التقديرية، المعلومات المقارنة (للسنة المالية السابقة)، نسبة التغير بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، بالإضافة الى تفاصيل خاصة بقيم وكمية المبيعات للعمليات الرئيسية للمؤسسة وبالتالي تساعد في معرفة الانحرافات وأسباب حدوثها وتعديل ما يمكن تعديله. نلاحظ أيضا أن قائمة الدخل للمؤسسة الأم كانت حسب الوظيفة أما بالنسبة للمؤسسة عدوان– الجزائر فكان حسب الطبيعة كما هو موضح في الملحق رقم (3).

الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية.

تتوافق المعايير الجزائرية SCF مع IAS/IFRS بأن هذه القائمة تبين شرحا للتغير في النقد والأموال المماثلة للنقد، كما تبين كافة أوجه التدفق النقدي التشغيلي والاستثماري والتمويلي وصافي تأثيرها على النقد والأموال المماثلة للنقد خلال المدة المحاسبية، ويمكن إعدادها بالطريقة المباشرة وغير المباشرة مع تفضيل الطريقة الأولى. لهذا تتضمن قائمة التدفقات النقدية (قائمة تدفقات الخزينة TFT حسب SCF) حسب الطريقة المباشرة المعلومات التالية:

أولا : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

التدفق النقدي الناتج من الأنشطة التشغيلية يمثل محصلة العمليات المالية والأحداث المكونة للدخل من الأعمال التشغيلية أي الانشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الانشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل، وتظهر البنود الأساسية لإجمالي النقد المحصل وإجمالي النقد المدفوع والمبلغ الصافي للتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وكحد أدنى يتعين عرض البنود التالية الناتجة من الأنشطة التشغيلية: [1]

- نقد محصل من العملاء بما في ذلك بيع البضاعة أو تقديم الخدمات؛
- الإيرادات وعوائد الاستثمارات المتسلمة؛
- نقد محصل من أنشطة تشغيلية أخرى؛
- نقد مدفوع لموردي البضائع والخدمات بما في ذلك شركات التأمين والإعلان وغير ذلك؛
- نقد مدفوع للموظفين؛
- الفوائد المدفوعة؛

[1]) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق،ص 418-420.

- ضريبة الدخل والزكاة المدفوعة المحملة على الدخل.

ثانيا: التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية.

يتمثل التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية في منح القروض وتحصيلها، وبيع وشراء الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والاستثمارات والأصول الأخرى المنتجة المستخدمة في إنتاج السلع أو الخدمات- أو بمعنى اخر بيع أو اقتناء أصول طويلة الأجل.

ثالثا : التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية.

يمثل التدفق النقدي الموارد النقدية المحصلة من أصحاب رأس المال، الأرباح النقدية المدفوعة، الإعانات النقدية الاقتراض قصير وطويل المدى والنقد المدفوع لسداده.

بما أن المعايير الجزائرية SCF تتوافق مع IAS/IFRS في إعداد وعرض بنود قائمة التدفقات النقدية – الخزينة- وعليه فإن نموذج القائمة يكون كما هو موضح في الملحق رقم(4) والذي يتمثل في قائمة تدفقات الخزينة حسب SCF.

المطلب الخامس: النسب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

إن للنسب المالية معاني مالية خاصة حسب نوع النسبة وكيفية تركيبها، فهي تعطي التفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة، كما تسمح بمراقبة التطور المالي والاستقلالي للمؤسسة في حالة استعمالها استعمالا عقلانيا وموضوعيا، وتساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على المعلومات المهمة عن تسيير المؤسسة وعن نقاط القوة والضعف فيها وتساعد على اتخاذ القرارات السليمة .

تفسر وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض، أما عملية الحكم على نتائجها فغالبا ما تكون في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات ويمكن ملاحظة أن:[1]

- النسب ليس لها معنى إذا لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو الفرع الاقتصادي الذي تنتمي له المؤسسة؛
- تكون النسب صعبة التفسير في حالة أخذها منفصلة عن النسب الأخرى لنفس المؤسسة؛
- يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة في القيم النموذجية لها؛

[1]) عادل عاشور، مرجع سابق، ص178.

- يمكن حساب عدد غير منتهي من النسب المالية غير أن الشيء المهم هو اختيار النسب التي تعطي مدلولا مهما ومفيدا للتفسير فهي بذلك تختلف باختلاف نوع المؤسسة وأهداف استعمالها.

يمكن تقسيم النسب المالية الى: نسب الموقف المالي، نسب النشاط، نسب الربحية. كما يمكن تقسيمها حسب القائمة والبيانات التي يتم تحليلها الى: نسب الميزانية، نسب حساب النتيجة، نسب قائمة تدفقات الخزينة. بحيث[1]:

- يساعد تحليل الميزانية على معرفة مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل ومعرفة أثر استخدام المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات؛

- أما تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أمرا أساسيا في فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية أي قياس ربحية المؤسسة، ويتيح للمحلل المالي من تشخيص بعض الظواهر من بينها ما هو متعلق بالخزينة والتوازن المالي ومنها ما هو متعلق بأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة، بالإضافة الى أهداف أخرى متعلقة بالمراقبة الداخلية والخارجية سواء من طرف المالك أو المساهمين أو الدائنين وغيرهم؛

- من خلال البيانات والمعلومات التي تتضمنها قائمة تدفقات الخزينة يتم اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي تستخدم أساسا في تقييم السيولة والربحية بدرجة عالية، وتستخدم في تقييم السياسات المالية والمرونة والتدفق الحر بدرجة أقل.

وبالتالي أن القوائم المالية المعدة وفق SCF تساعد في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث يساعد قياس أدائها المالي في تحديد نقاط الضعف والقوة مما يمكن من تحسين أداء المؤسسة وتصحيح الاختلالات المالية.

- **أهم النسب المالية المعمول بها في المؤسسة:** يستعين المستثمر السعودي بالنسب المالية الخاصة بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل لتقييم مستوى أداء النشاط وتتمثل هذه النسب المالية فيما يلي:

- **(المردودية المالية) معدل العائد على حقوق المساهمين ROE**: (معدل العائد على حقوق الملكية) تتعلق هذه النسبة بربحية المؤسسة مقارنة بالمصادر الآتية من الملاك فقط، حيث كلما زاد المعدل زادت الربحية، وتوفر للمستثمرين معرفة مدى كفاءة فريق إدارة الشركة في ادارة حقوق المساهمين، وإذا كان المعدل بين 15% و 20% هذا يعني قدرة الشركة على توليد الارباح من أسهمها الخاصة. ويكون كالتالي:

ROE = النتيجة الصافية \الأموال الخاصة .

[1]) منير عوادي، مرجع سابق، ص76-82.

من خلال حساب معدل العائد لحقوق المساهمين لمؤسسة عدوان في السنوات 2013، 2014، 2015 حققت على التوالي 12%، 11%، 21%، وهذا يعني أن المؤسسة زادت ربحيتها بـ10% في 2015 مقارنة بسنة 2014، وحققت قفزة نوعية في توليد أرباح من أسهمها الخاصة، وهذا دليل على كفاءة وفعالية إدارة الشركة في إدارة حقوق الملاك.

- **(المردودية الاقتصادية) معدل العائد على الأصول ROA**: أي معرفة مدى كفاءة ادارة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح أي كلما كان مرتفع كلما كان أحسن، تقيس هذه النسبة الأداء الكلي للمؤسسة ومدى فعاليتها في استخدام الموارد المتاحة لتوليد الدخل وتسمى أحيانا العائد على الاستثمار ويحسب كما يلي :

ROA = النتيجة الصافية \مجموع الأصول.

ولأنه لا توجد نسبة نموذجية للعائد على الاصول فإنه يتم مقارنة هذه النسبة مع نتائج المؤسسات الأخرى أو نتائج نفس المؤسسة للسنوات السابقة، وبمقارنة نتائج مؤسسة عدوان نلاحظ أنها حققت أقل مردودية اقتصادية في 2014 بمعدل 10% وهذا نتيجة ارتفاع مجموع الأصول وانخفاض النتيجة لنفس السنة، ولكن ارتفع المعدل بالضعف في 2015 حيث وصل الى 20% نتيجة ارتفاع النتيجة الصافية وهذا يعني أن مؤسسة عدوان تعمل جاهدة لاستخدام مواردها المتاحة بفعالية وعقلانية لتوليد أكبر دخل ممكن.

- **القيمة الاقتصادية المضافة EVA**: هي مقياس أداء الادارة الداخلية وكمؤشر على مدى ربحية مشاريع الشركة وبالتالي تقيس الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي، EVA هي الربح أو الخسارة الذي يتبقى بعد طرح ثمن تكلفة رأس المال المستثمر، ينطبق هذا المؤشر على الشركات كثيفة الأصول التي تكون مستقرة بشكل عام، ويتم حسابها كما يلي:

EVA = الربح الصافي – (رأس المال × نسبة تكلفة رأس المال)

عندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة موجبة فإن العائد على رأس المال المستثمر يكون أعلى من تكلفة رأس المال وهذا ما حققته مؤسسة عدوان في كل السنوات الثلاث، إلا أنها حققت قيمة اقتصادية مضافة عالية في 2015 مقارنة بـ 2014 حيث كانت نسبة التغير موجبة بـ8.85% وهذا انعكاس لما حققته المؤسسة من مردودية مالية واقتصادية- علما أن نسبة تكلفة رأس المال لها هي 10%، وعليه فإن لها قدرة على خلق ثروة للمساهمين وهو ما يعني من وجهة نظر حملة الأسهم تحقيق أداء يفوق توقعات السوق،

أما في حالة كانت EVA سالبة فهدا يدل على أن المؤسسة قامت بتدمير ثروة المساهمين والعوائد المحققة لم تغطي تكلفة رأس المال المستثمر.

- **نسبة صافي المبيعات لكل موظف Net Sales per Employee ونسبة صافي الربح لكل موظف Net Profit per Employee**: يسمح للمحللين بفهم مدى كفاءة الشركة في استخدام موظفيها لتوليد الايرادات لقياس الأداء وتستخدم من قبل الادارة وهي أكثر فائدة عند مقارنتها مع شركات أخرى في نفس الصناعة، فإن الشركة تريد أعلى عائد لكل موظف ممكن لأنه يشير لأي زيادة الانتاجية والاستخدام الفعال لموارد الشركة أي يقيس مقدرا المبيعات أو الايرادات التي تم توليدها لكل موظف ويحسب كما يلي:

نسبة صافي المبيعات لكل موظف= صافي المبيعات\مجموع الموظفين.

نسبة صافي الربح لكل موظف= الربح الصافي\مجموع الموظفين.

- **معدل دوران لمجموع الأصول Net Sales per Assets**: يعمل كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفاعلية الأصول في زيادة حجم المبيعات ومدى نجاعة ادارة المؤسسة في ادارة أصولها، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الاصول أي قدرة الأصول للشركة لتوليد المبيعات وإذا كانت نسبة أعلى فهذا يعني أن الشركة تستخدم أصولها أكثر كفاءة، وتحسب كما يلي:

معدل دوران لمجموع الأصول = صافي المبيعات\مجموع الأصول

حققت مؤسسة عدوان على التوالي 28%، 30%، 32%، معناه أن للمؤسسة قدرة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزون بكفاءة متزايدة سنة بعد سنة وبنسبة زيادة 2%، ويعني أيضا أن الشركة تولد 32 دج من المبيعات لكل دينار يستثمر في الأصول.

- **معدل دوران المخزون Net Sales per Inventory**: يراقب كل من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في قطاع الأعمال عن كثب العلاقة بين المبيعات ومستويات المخزون، وتوفر هذه النسبة أدلة مهمة حول ما إذا كانت الشركة تحتفظ بتكاليف التخزين تحت السيطرة وتحقق الايرادات المستهدفة، يشير انخفاض هذا المعدل الى أن الشركة فشلت في تحقيق أهداف المبيعات الأصلية ودلالة أن المخزونات المرتفعة علامة على أن قسم المبيعات لا يستطيع نقل البضائع بالسرعة التي تتوقعها ادارة التصنيع. ويحسب كما يلي:

معدل دوران المخزون= صافي المبيعات\قيمة المخزون

تحصلت مؤسسة عدوان على أعلى معدل دوران للمخزون بـ4,13 مرة في 2014، حيث كان ارتفاع صافي المبيعات بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع قيمة المخزون، ويدل على وجود مخزونات سريعة التحرك وإدارة فعالة لتكاليف التخزين، أما في 2015 حققت 3,05 مرة حيث كانت نسبة ارتفاع قيمة المخزون بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع صافي المبيعات،زظ ويدل على مخزونات بطيئة الحركة أو متقادمة في المخزون ويؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الاحتفاظ بالمخزون، وقد يكون ذلك مؤشرا على تباطؤ الطلب أو الإفراط في تخزين المخزونات.

- **الفائض الاجمالي للاستغلال EBITDA**: هناك طرق مختلفة لحسابه، بحيث يمكن حسابه من اجمالي القيمة المضافة أو من رقم الأعمال، ولكن عموما تم حسابه من خلال النتيجة الصافية كما يلي:

الفائض الاجمالي للاستغلال = النتيجة الصافية+ الأعباء مالية– منتجات مالية+ العناصر غير العادية (الأعباء)– العناصر غير العادية (المنتجات)+ الاهتلاكات والتموينات وخسائر القيمة– الاسترجاعات عن خسائر القيمة والتموينات– المنتجات العملياتية الأخرى+ الأعباء العملياتية الأخرى.

كما يطلق عليه بصافي الربح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك وخسائر القيمة، مؤشر يعبر عن الفرق بين الايرادات المحصلة أو التي سوف تحصل في الأجل القريب والأعباء المسددة أو التي ستسدد في الاجل القصير، كما يرتبط بالنتيجة أكثر من ارتباطه بالخزينة، حيث يعتبر رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال، أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الاساسي.[1] حيث حققت مؤسسة عدوان على فائض أكبر بنسبة 25% في 2015 مقارنة بـ2014.

[1]) يوسف قريشي، الياس بن ساسي، **"التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن– عمان، 2011، ص195.

خلاصة:

جاء "SCF" بمعايير محاسبية مفصلة ودقيقة مستوحاة من "IAS/IFRS" ومدونة حسابات حديثة التي تعكس في الغالب "PCG" مع الحفاظ على خصائص البيئة الجزائرية، بالإضافة الى عدد من المبادئ والالتزامات كإعادة التقييم وتطبيق القيمة العادلة، ومصطلحات جديدة كالتوحيد (Consolidation) والملاحق المحاسبية (comptable D'annexes) بهدف تقديم صورة صادقة وشفافة لوضعية المؤسسات المالية. وعليه فإن تطبيق IAS/IFRS في البيئة الجزائرية، يسهم في تطوير المعلومات والقوائم المالية، بشكل يمكن من التحقق من قيمة الأصول والخصوم وصحة ودقة العمليات والنتائج والإجراءات، المقارنات والتنبؤات على أسس منهجية صحيحة ذات شفافية.

إلا أنه ما يلاحظ عليه أن "SCF" أعد في جويلية 2009 بينما تم تطبيقه في جانفي 2010، في حين أن IAS/IFRS دائمة التغيير والتحديث، فمنذ تطبيق هذا النظام لم يشهد أي متابعة لمستجدات المعايير الدولية، حيث ارتبطت التعليمات والتوجيهات الصادرة عن CNC مباشرة بتطبيق والانتقال للـ"SCF". كما أن هذا الأخير اعترضته بعض المشاكل والمعوقات خصوصا تلك المتعلقة بالتقييم المحاسبي وبالقوانين الجبائية، كما نتج عنه تأثيرات على عدة جوانب مرتبطة بالمحاسبة من خلال التأثير على الممارسات التي كانت تعتمد على "PCN" لاسيما المؤسسات ومهنة المحاسبة. لهذا يتطلب بذل جهود مضنية للعمل على حلها وتجاوزها وتمكين المؤسسات من الاستفادة من الآثار الايجابية لهذا النظام ومواكبة المستجدات في "IAS/IFRS" من أجل نظام محاسبي مالي فعال باعتباره العمود الفقري لمختلف الأنظمة ويستخدم كإطار يتم الرجوع اليه من طرف رجال الأعمال من أجل تحقيق أهدافهم، وأهداف الدولة في جذب "FDI".

من خلال مقارنة حسابات SCF وحسابات GP نجد اختلاف في الحسابات المستعملة وتصنيف الحسابات، إلا أنه يمكن ملاحظة مرونة في الحسابات، بحيث يمكن خلق حسابات جديدة حسب حاجة المؤسسة، سواءا على مستوى حسابات SCF أو حسابات GP. ونجد أنه يمكن من خلال GP معالجة كل الأحداث الاقتصادية والتجارية التي تحدث بين الشركة والمتعاملين وذلك من خلال محاسبة الموردين، محاسبة الخزينة، المحاسبة العامة، بالرغم من أن الشركة تقوم بالمحاسبة التحليلية، إلا أن هذه الأخير تحتاج الى قسم خاص بها على مستوى الشركة لضمان سهولة ودقة معلوماتها.

هناك توافق كبير بين SCF والمحاسبة في شركة عدوان الأم، من أهمها توافق في تصنيف عناصر القوائم المالية –رغم الاختلاف في ترتيبها– وتوضيح شكلها، بما يكفل إعطاء صورة عن طبيعة الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال وقيمة كل منها، كما يساعد SCF متخذي القرارات الاقتصادية في الشركة على، اجراء المقارنات والتنبؤات، سهولة تحليل قوائمها المالية، تقييم قدرتها وأدائها المالي وتوليد الأرباح.

خاتمة عامة

من خلال دراسة موضوع دور تبني معايير اعداد التقارير المالية الدولية IAS/IFRS في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد SCF. ارتأينا الى معالجة الاشكالية المطروحة التي تتمثل في السؤال التالي:

"هل يعتبر تبني معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي متطلب يجب توفره لجذب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة للجزائر؟"، من خلال ثلاثة فصول، وانطلاقا من الفرضيات الأساسية وباستخدام الأدوات المشار اليها يمكن عرض الاستنتاجات، نتائج اختبار الفرضيات، نتائج هذه الدراسة، الاقتراحات المقدمة وآفاق البحث فيما يلي:

أولا: الخلاصة.

ان أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها، وأصبحت الدول النامية كوجهة مفضلة ومصدر جديد لتدفقات FDI؛ لهذا يشمل تشجيع الاستثمار جميع الأنشطة والتدابير الرامية إلى إيجاد محددات مواتية للاستثمار الأجنبي في البلد المضيف. وتتضمن هذه المحددات، إطار سياسات الاستثمار الأجنبي والمحددات الاقتصادية وتيسير الأعمال. ويمكن لكل عنصر من هذه العناصر أن يعمل كحافز على الاستثمار أو كعائق له.

بحيث تعمل الجزائر منذ مدة على إصلاح قطاع المالية والبنوك، تحسين مناخ الاستثمار وخلق المؤسسات التي تسهل العملية، وقد تم التوصل الى أن الجزائر تمتلك عدة ميزات نسبية، التي تزيد من امكانات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي نفس الوقت تعاني من بعض النقائص التي يمكن اعتبارها كمعوقات أو عوامل طرد له. فبالنسبة للإمكانات تتمتع الجزائر بعدة نقاط قوة، من بينها الاصلاحات العديدة الهادفة الى جذب FDI من بينها انشاء المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد، التي تعتبر كخطوة لترويج الفرص الاستثمارية الى الخارج، بالإضافة الى الوفرة الكبيرة في الثروات الطبيعية، وحجم السوق الداخلي ومجتمع يتكون من نسبة كبيرة من الشباب، القرب الجغرافي من الأسواق الخارجية.

غير أن ذلك لم يساهم في تحقيق النتائج المرجوة في الآجال المناسبة، وبقيت الجزائر في المراتب الأخيرة في أغلب التقارير الاقتصادية الصادرة عن هيئات دولية رسمية وغير رسمية. هذا راجع الى العديد من الأسباب أغلبها في مجال تيسير الأعمال، ابتداءا من المحيط البيروقراطي الذي تعرفه الادارة الجزائرية في دراسة الملفات التي تأخذ مدة طويلة سواء تعلق الأمر باستخراج التراخيص أو التوظيف أو تسجيل الملكية، والذي يعتبر غير

مقبول من طرف الأجانب؛ أضف الى ذلك قضية الفساد التي تعتبر من بين المشاكل التي تطرحها الهيئات الدولية رغم القوانين الصادرة في السنوات الأخيرة لتوقيف أي حركية لمكافحة الرشوة والفساد؛ بالإضافة الى عدم وجود استقرار في قوانين الاستثمار التي تتغير عن كل قانون مالية جديدة وتأثير قاعدة 51/49.

كما خلقت الزيادة في حركة رؤوس الأموال تنافسا بين الدول، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة ومن جهة أخرى رغبة المؤسسات الكبرى في توسيع أسواقها، بسبب وجود بعض الامتيازات الضريبية أو التنافسية أو لانخفاض تكاليف الإنتاج، ولاشك أن هذا النوع من الاستثمار عانى من عدة مشاكل محاسبية خاصة عدم تماثل المعلومات، اختلاف المصالح، ترجمة العمليات الأجنبية وعمليات الصرف الأجنبي...الخ وكان له تأثير كبير على وضع نظريات محاسبية لإيجاد حل لها. أي اهتمت البحوث المحاسبية بدراسة عملية الاتصال في مجال اتخاذ القرارات، ومدى ملائمة المعلومات ودراسة سلوك الأفراد والجماعات المختلفة اتجاه هذه المعلومات، سعيا منها الى ايجاد معايير محاسبية يمكن الاعتماد عليها في انتاج معلومات ذات جودة وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة.

بالإضافة الى أن معظم المعلومات المحاسبية والمالية يمكن الحصول عليها من خلال التقارير المالية المنشورة للوحدات الاقتصادية العاملة، ولكون هذه التقارير تعد طبقا للنظام المحاسبي الخاص بها، عليه لابد لأي مستثمر أجنبي ومن خلال مستشاريه الماليين الاطلاع على تلك القواعد والتعليمات والقواعد المحاسبية المطبقة، الأمر الذي يستلزم فترات طويلة لمعرفة ما تحويه تلك التقارير من معلومات فضلا عن التكاليف التي سيتحملها، لذلك فان تبني معايير المحاسبة الدولية سيجعل المحاسبة لغة موثوقة تمثل قطاعات الأعمال خير تمثيل، وبدونها فلن يكون بمقدور الأشخاص الذين يدرسون التقارير المالية أن يضمنوا سلامة المعلومات المحاسبية، والاطمئنان الى أنها تقدم صورة واضحة عن الواقع الفعلي للشركة التي يرغبون الاستثمار فيها من دون معرفة الأسس التي تم الاستناد إليها في إعداد هذه التقارير.

وعليه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هناك الحاجة الى نظم محاسبة مالية أكثر شفافية مثل معايير الابلاغ المالي الدولية، بالإضافة الى تحرير سوق رأس المال العام.

إن التبني الناجح للـ"IAS/IFRS" يتطلب بيئة معينة تناسب الأهداف والظروف التي أعدة لها هذه المعايير، وعليه فإن وجود الهوة أو تزايدها بين أهداف المعايير والظروف الاقتصادية المحلية للدول المضيفة لـ"FDI" قد تزيد من التعقيدات والآثار السلبية. واعتماد معايير الابلاغ الملي الدولية تفيد العديد من البلدان النامية التي تتميز مؤسساتها المحلية بإدارة ضعيفة، وتبني الجزائر لهذه المعايير والاستناد عليها لإعداد معايير وطنية SCF، تعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، وكذا مواكبة التطورات

الحاصلة في العالم، لأن "PCN" كان يعاني قصورا في خدمة مستعملي المعلومات المالية والمحاسبية خاصة المستثمر الأجنبي، كما وجدت "MNC" صعوبة كبيرة في دمج وتحويل قوائمها المالية من أجل ارسال معلومات اقتصادية دقيقة عن وضعيتها الاقتصادية للشركة الأم.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات.

انطلاقا من طريقة معالجتنا للموضوع والتي اعتمدنا خلالها على الدراسة النظرية من جهة، والدراسة الميدانية من جهة أخرى، توصلنا أثناء اختبارنا للفروض الى مايلي:

- بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بعدم ملائمة المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فلقد تحققت الفرضية، وذلك من خلال اسقاط واقع مناخ الاستثمار الجزائري على الدراسات النظرية، التي تقول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة بقوة بأربع محددات أساسية، تتمثل في حجم الناتج المحلي الاجمالي GDP، الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف ومعدل التضخم؛ ونظرا للنقص الكبير في المعلومات الخاصة بالفرص المتاحة للاستثمار الذي يعطي صورة غير واضحة عن الجزائر بالنسبة للخارج البيئة التنظيمية لا يمكن التنبؤ بها والتي تتغير كل قانون مالية، وقانون 51/49، مع الانخفاض في احتياطيها من العملات الأجنبية بسبب هبوط أسعار النفط، اتخذت أيضا الحكومة المزيد من السياسات الحمائية للحد من تدفق رأس المال، هذا ما يقلل من زيادة جاذبية السوق الجزائري. على الرغم من الاعتراف والحاجة إلى التنويع الاقتصادي بعيداً عن الهيدروكربونات.
- أما بخصوص الفرضية الثانية التي تقول النظام المحاسبي المالي لا يتميز بالمرونة وبالتالي له تأثير سلبي على قرار المستثمر الأجنبي؛ فلقد تحققت هذه الفرضية، نظرا لأن صدور "SCF" كان في 2007 وكان تطبيقه في جانفي 2010، في حين أن IAS/IFRS دائمة التغيير والتحديث، فمنذ تطبيق هذا النظام لم يشهد أي متابعة لمستجدات المعايير الدولية،. لهذا يتطلب مواكبة المستجدات في "IAS/IFRS" من أجل نظام محاسبي مالي فعال باعتباره العمود الفقري لمختلف الأنظمة ويستخدم كإطار يتم الرجوع اليه من طرف رجال الأعمال من أجل تحقيق أهدافهم، وأهداف الدولة في جذب "FDI".
- أما بخصوص الفرضية الثالثة التي تتمثل في تبني معايير الابلاغ المالي الدولية له أثر ايجابي على تبادل المعلومات بين الشركة عدوان للكيماويات الجزائر مع شركة الأم عدوان السعودية. فلقد ثبتت صحت هذه الفرضية، ذلك من خلال ما جاء به SCF من مستجدات وتغلبه على القصور الذي كان في النظام القديم وتوافقه مع IAS/IFRS، بالإضافة الى اعتماد الشركة على نظام معلوماتي يسمح بسهولة معالجة الأحداث

المحاسبية، هذا ما ساعد متخذي القرارات الاقتصادية في الشركة على اجراء المقارنات والتنبؤات، سهولة تحليل قوائمها المالية، تقييم قدرتها وأدائها المالي وتوليد الأرباح.

ثالثا: عرض نتائج الدراسة.

من خلال فصول الدراسة والاستنتاجات يمكن الاشارة الى ما يلي:

- اعتماد مجموعة عالية من المعايير المحاسبية الدولية تعزز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتحسين المعلومات المحاسبية ويعزز الشفافية المالية والقابلة للمقارنة ويقلل من عدم تماثل المعلومات وعدم الالمام بين الوكلاء في مختلف البلدان؛
- المعلومات المحاسبية المألوفة وعالية الجودة تعتبر من محركات قرارات الاستثمار الأجنبي وتساعد على تقييم أفضل لفرص الاستثمار؛
- تستفيد الدول من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية بدرجات مختلفة حسب تدفقات رأس المال الأجنبي وعلى أهداف التجارة الخارجية والاستثمار في المستقبل وحركتها نحو الابلاغ المالي العالمي؛
- توجد علاقة بين تبني "IAS/IFRS" و"FDI" أي الزيادة في تدفقات هذا الأخير تؤدي الى تبني المعايير المحاسبية الدولية، وتطبيق هذه الأخيرة يؤدي بدوره الى زيادة التدفقات الواردة من "FDI"؛
- أن المعايير المحاسبية وحدها لا تكفي لتحقيق الابلاغ المالي والنتائج الاقتصادية، بمعنى آخر تبني IAS/IFRS من خلال SCF فقط غير كاف للتأثير في قرارات "FDI"؛
- مكانة الاقتصاد الجزائري في المؤشرات العالمية حول جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير سلبي على قرار المستثمر الأجنبي؛
- لم يكن للشركات الاجنبية العاملة في الجزائر دور في اصلاح النظام المحاسبي على عكس الدول الانجلوسكسونية؛
- لا يواكب SCF التطورات الحاصلة في IAS/IFRS بالتالي تحتاج التقارير المالية المعدة وفق SCF الى معلومات اضافية أخرى مساعدة على اتخاذ القرار الاستثماري؛
- SCF مستمد من المعايير المحاسبية الكاملة ولا يتوافق مع محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يساعد تطبيق SCF على تقليل التباين المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب، والاندماج والتحالف بين الشركات الوطنية والأجنبية؛
- غياب سوق مالي نشط يحد من فاعلية SCF؛

- تعتبر الحسابات الاجتماعية الاجبارية (الميزانية وحساب النتائج) غير كاف للتأثير في قرار المستثمر الأجنبي المباشر؛
- النظام المحاسبي المالي غير مستغل كليا ولهذا لا يمكن معرفة نقائصه عامة.

رابعا: الاقتراحات.

يقترح الباحث النقاط التالية:

- لا تقع مسؤولية تسويق بلد ما كموقع جاذب للاستثمار، على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر فحسب بل تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية بعملية داخل البلد المضيف، لتعمل ضمن منظومة واحدة تكون مسؤولة عن رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة لهذا البلد تغطي كافة الجوانب المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المستجدات التي ظهرت في المعايير المحاسبية الدولية، وضرورة التحديث المستمر؛
- استشارت العديد من الهيئات الهامة عند تحديث SCF ومنها مصالح الضرائب والمحاسبة والشركات الأجنبية العاملة في الجزائر؛
- العمل على حضور ممثلي المحاسبة الجزائريين في الهيئات الدولية للمحاسبة؛
- ضرورة تفعيل تشريعات قانونية خاصة بأهمية الافصاح عن عرض القوائم المالية، لأن الحسابات الاجتماعية الاجبارية (الميزانية وحساب النتائج) غير كاف للتأثير في قرار المستثمر الأجنبي المباشر؛
- احداث اتفاق قانوني أو وثيقة تحدد نسب الاهتلاك وتوحدها، بحيث يمكن لكل مؤسسة أن تستعمل نسب اهتلاك خاصة بها، بالإضافة الى أن حساب الاهتلاك يكون حسب المدة النفعية للأصل أي المدة الحقيقية، ولكن عدم المراقبة ووضع قوانين محددة لذلك، يمكن أن يخل بمبدأ القابلية للمقارنة للقوائم المالية بين مؤسسة وأخرى لنفس الأصل.
- اعتماد مكاتب خبرة متخصصة في مجال تقييم الأصول؛
- استحداث هيئة وطنية متخصصة في تفسير و توضيح مختلف الإشكالات والاختلافات (التباينات) التي قد تطرح من طرف الأطراف ذوي العلاقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي، لرفع أي لبس يعترض التطبيق السليم لهذا النظام؛
- ضمان استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي؛

خامسا: آفاق البحث:

لم تتناول هذه الدراسة بعض الجوانب مثل، أثر المعايير المحاسبية الدولية الجديدة التي لم يأخذها النظام المحاسبي الجديد بعين الاعتبار على عرض التقارير المالية للشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، بالإضافة الى أسباب هجرة الاستثمارات الأجنبية من الجزائر، بحيث يمكن أن تكون هذه الجوانب موضوع دراسة أخرى.

قائمة المراجع

25أولا: باللغة العربية:

- **المؤلفات:**

1- أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، "**المحاسبة المالية المتقدمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والعربية**"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007.

2- أشرف السيد حامد قبال، "**الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**"، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، سنة 2013.

3- أمين السيد أحمد لطفي، " **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال**"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2005.

4- ثناء القباني،" **المحاسبة الدولية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2003.

5- حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، "**المحاسبة الدولية**"، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

6- حمزة حسن كريم، "**العولمة المالية والنمو الاقتصادي**"، ط1، دار هناء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

7- خالد جمال الجعارات، "**معايير التقارير المالية الدولية**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

8- سعود جايد العامري، "**المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

9- سيد عطا الله السيد، " **التدريب المحاسبي والمالي**"، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، 2013.

10- طارق عبد العال حماد، "**الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية**"، الدار الجامعية، القاهرة مصر، 2011.

11- عبد السلام أبو قحف، "**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

12- عبد السلام أبوقحف، " **اقتصاديات الإدارة والاستثمار** "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

13- عبد المطلب عبد الحميد،" **مبادئ وسياسات الاستثمار**"، الدار الجامعي، 2010.

14- قاسم نايف علوان، "**إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

15- مأمون حمدان، **"تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية"**، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، بيروت، 2008.

16- محمد المبروك أبو زيد، **"المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2005.

17- محمد عبد العزيز عبد الله، **" الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"**، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

18- محمود حسين الوادي، ايهاب نظمي صابر وآخرون، **"قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرون– التحديات– الفرص– الآفاق"**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الجزء الأول، ط1، 2009.

19- محمود محمد عبد ربه، **" المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق"**، جامعة عين الشمس.

20- منصوري الزين، **"تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.

21- مؤيد محمد الفضل،عبد الناصر ابراهيم نور، علي الدوغجي، **"المشاكل المحاسبية المعاصرة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

22- هوام جمعة، **" المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS"**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 2011.

23- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **"دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالي"**، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002.

24- وليد ناجي الحيالي، **"نظرية المحاسبة"**، الجزء الاول، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.

25- يوسف قريشي، الياس بن ساسي، **"التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن– عمان، 2011.

- **الملتقيات والندوات:**

26- براق محمد، قمان عمر، **" أثر الاصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر"**، المؤتمر الدولي الأول حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2001.

27- برنس ميخائيل غطاس، "**دور المتغيرات البيئية في تطوير الأبعاد المحاسبية المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي**"، مؤتمر اتجاهات اقتصادية عالمية 111 " الاقتصادية العالمية في عالم سريع التغير"، جامعة الكويت، 16-17 ديسمبر 2008.

28- بن الطاهر حسين، خذري توفيق، "جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر"، الملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار ا نبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، يومي: 09 و 10 أفريل 2013.

29- بن حمودة فطيمة، " **الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر**"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة 11-12 ماي 2013.

30- بوضياف صفاء ، "**مستجدات النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.

31- تيقاوي العربي، "**النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطليات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية**"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

32- حميداتو صالح، زلاسي رياض، بوقفة علاء، "**دور المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية** "، الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.

33- خالد جفال، نور الهدى حداد، "**دراسة مقارنة بين تجربتي المغرب والجزائر في تطبيق IAS/IFRS**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.

34- رشيد هولي، بلقاسم تويزة، "**جودة المعلومة المحاسبية الدولية ومحددات استخداماتها في عملية اتخاذ القرار**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.

35- شيخي بلال، شيخي خديجة، **"أثر الافصاح المحاسبي ومبدأ القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية"**، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، يومي 13-14 جانفي 2013.

36- صديقي مسعود، بوقفة علاء، **"مدى استجابة البيئة المحاسبية والتشريعات القانونية للاصلاح المحاسبي في الجزائر "**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.

37- عادل رضوان، تجاني محمد العيد،" **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر"**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي:05 -2013/05/06.

38- العراق بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **"حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة"**، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية "، جامعة سعد دحلب –البليدة، يومي 18-19 مايو 2011.

39- عيسى محمد الغزالي، " **الاستثمار الأجنبي المباشر– تعاريف وقضايا"**، سلسة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطاع العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

40- محمد صبري نشاوي، " **معايير المحاسبة الدولية وأثرها على الاستثمارات الأجنبية"**، المؤتمر الدولي الثالث: الاقتصادية العالمية في عالم سريع التغير، كلية العلوم الادارية جامعة الكويت، 16-17 ديسمبر 2008.

41- مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، قوادري محمد، **"مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية– قياس وتقييم لبنود القوائم المالية"**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

42- مصطفى العبد الله الكفري، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة العربية"**، ندوة الثلاثاء الاقتصاد 23 حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جامعة دمشق، يوم 18-05-2010.

- **المجلات والدورات:**

43- آلاء شمس الله، نور الله الخزعلي، **"أهمية تنسيق المعايير المحاسبية الدولية على المستوى الدولي"**، مجلة الادراة والإقتصاد، عدد 93، 2012.

44- جودي محمد رمزي، **"تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى IFRS 1"**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر بسكرة، 2012.

45- حسين عبد المطلب الأسرج، **" سياسات التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"**، سلسة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، الكويت، ديسمبر 2005.

46- خالد جفال، **"تأثير نظريات المحاسبة السلوكية في هيكلية تفاعل الافصاح والقياس"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15،جامعة فرحات عباس، 2015.

47- رضا ابراهيم صالح، **" المدخل الايجابي لتحليل محددات اختيار الادارة للسياسات المحاسبية دراسة اختبارية على الشركات السعودية"**، مجلة الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، العدد 3، ص ص483-536، سبتمبر 2003.

48- سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، **"مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية"**.

49- علية صالح الشمري، **"مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للبيئة المحلية"**، دراسات ادارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.

50- عمر عزاوي، أمال مهاوة، **"المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة تحدي للدول النامية (مع الاشارة لتجربة الجزائر)"**، مجلة الباحث، عدد11، 2012.

51- عيادي عبد القادر، **"مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجع المحاسبي الدولي في اعداد القوائم المالية"**، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 20، 2013.

52- عيد محمود حميدة، **"المحاسبة الدولية"**، مركز التعليم المفتوح برنامج محاسبة البنوك والبورصات، جامعة بنها، مصر، 2010-2011.

53- قادري عبد القادر، **"مخاطر التدقيق في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016.

54- قدي عبد المجيد، بن حمو فايزة، **" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 20، الجزائر 2013.

55- كتوش عاشور، " **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد6، جانفي 2009.

56- كريمة حبو، " **الإجراءات المتخذة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية عدد01، مارس 2012.

57- محمد داودي، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011.

58- محمد سعد عميرة، " **الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية**"، مجلة مركز البحوث والدراسات، يونيو2011.

59- مختار مسامح، " **النظام المحاسبي المالي الجزائري واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008.

60- ناجي بن حسين، " **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**"، مجلة العلوم الانسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، المجلد ب، ص. ص 53-83، جوان 2009.

61- هوام جمعة، لمزاودة عمار، "**أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة قياسية**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 34، أكتوبر 2014.

62- يوسف مسعداوي، " **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008.

الرسائل والأطروحات:

63- أنور عدنان نجم ، " **مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية**"، الجامعة الإسلامية- غزة، مذكرة ماجستير، سنة 2006.

64- برزوق أمينة، "**اشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسة الجزئرية**"، مذكرة ماجستير، تلمسان، 2012.

65- بشناني هشام، " **سياسة الإنفاق الحكومي وأثره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 1990-2009**"، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2010.

66- بكطاش فتيحة، **"دوافع توحيد معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

67- بن عبد العزيز فطيمة، **"فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر "**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2005.

68- بورويسة سعاد، **"أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

69- سايح فايز، **" أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الاصلاح المحاسبي – دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة بليدة 2، 2015.

70- سفيان بن بلقاسم، **"النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق عولمة وتطور الأسواق المالية"**، أطروحة دكتوراه، 2010، ص 49-50.

71- شعيب شنوف، **"الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006-2007.

72- عادل عاشور، **"أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية"، دراسة حالة مجمع رياض سطيف"**، مذكرة ماجستير جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2006/2005.

73- عبد الكريم بعداش، **"الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005"**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

74- عزة الأزهر، **"عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية– حالة النظام المحاسبي المالي"**، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

75- عقبة نصيرة، **"فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

76- فارس فوضيل، **" أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر، الجزائر، المملكة العربية السعودية"**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، سنة 2004.

77- مداني بن بلغيث، **" أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

78- منير عوادي، "**دور سوق الأوراق المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال 2010-2013**"، مذكرة ماجستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

- **النصوص القانونية والتشريعية:**

79- الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 رجب عام 1429 الموافق لـ 27 يوليو سنة 2008 والمتضمن القانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية العدد 42.

80- المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 27.

81- مرسوم تنفيذي 26 يوليو 2008، "يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009.

- **التقارير:**

82- بنك الجزائر، تقرير السيد المحافظ حول "**التطورات المالية والنقدية سنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في طرق استمرار الصدمة الخارجية**"، أفريل 2017.

83- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "**تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي**"، 2010.

84- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "**تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**"، 2009.

85- علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد، "**الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)**"، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، جمهورية العراق، 2011.

86- منتدى الاقتصادي العالمي، " **تقرير التنافسية العالمي يكشف اهمية الابتكار وقوة البيئات المؤسسية في تعزيز تنافسية الدول**"، 2013-2014.

87- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " **مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013**"، الكويت.

88- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008**"، الكويت.

- **المعايير المحاسبية:**

89- ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "IAS 21 آثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية"، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.

90- ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "IAS 24 الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة "، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.

91- ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "IAS 27 البيانات المالية الموحدة والمنفصلة "، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية .

92- ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "IFRS 11 الترتيبات المشتركة "، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية .

93- ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "IFRIC 2 أسهم الأعضاء في المنشآت التعاونية والأدوات المشابهة"، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.

94- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، **"معيار العرض والافصاح العام"**.

ثانيا: باللغة الفرنسية.

95- **ANDI, «** texte régissant le développement de l'investissemen en Algérie »**, Alger, 2004.**

96- Catherine MAILLET-BAUDRIER, Anne LE MANH, "**les normes comptables internationales IAS/IFRS "**, BERTI éditions, Alger, 2007.

97- Eric tort, "**Normes ifrs toutes les normes actuellement applicables"** , gualino éditeur, lextenso édition; 2015.

98- Stéphan BRUN, "**l'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS ",** Gualino éditeur, Paris, 2004.

ثالثا: باللغة الانجليزية.

- **Books :**

99- Deloitte, "**IFRS in your pocket"**, The Creative Studio at Deloitte, London, 2016.

100- Deloitte, "**Leases a guide to IFRS 16"**, The Creative Studio at Deloitte, London, june 2016.

101- IFRS Foundation, Effects Analysis IFRS, "**IFRS 16 Leases"**, London, January 2016.

102- Maharashi Dayanand University ROHTAT, **" Accounting Theory .paper-8"**, EXCEL BOOKS PVT.LTD, New Delhi, 2004.

103- Paul pacter, "**IFRS as Global Standards: a Pocket Guide"**, IFRS foundation, United Kingdom, 2015.

- **Articles :**

104- ,Jonathan Adegoke, Kayode Samson," **The Relevance of International Financial Reporting Standards in the Preparation and Presentation of Financial Statements in Nigeria"**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.7, 2013.

105- Document discussed in "**the Expert Group on the IAS Regulation"**, meeting 24/10/2014, Agenda item III – Paper 1.

106- Joshua Hudson, **"Agency and IFRS Implementation: the relationship between primary participants"**, business and accounting ,vol8 ,p61-p79 , 2014.

107- Kenethe Enock Okpala, **"adoption of IFRS and financial statments effects: the perceived implication on FDI and Nigeria economy "**, Australian Journal of Business and Management Research, vol 2, N05 (76-83), August 2012.

108- Laura Marquez- Ramos, **"The effect of IFRS adoption on trade and foreign direct investements"**, International Trade and Finance Association, international trade and foreign direct investements working papers, paper 19, 2008 .

109- Michael C Jensen, William H Meckling , **"Theory of the firm: Managerial Behavior Agency Costs and Ownership Structure"**, Journal of Financial Economics, October, vol 3, N 04,1970, pp305-360.

110- Nicolas Pologeorgis, **"The impact of combining the U.S. GAAP and IFRS"**.

111- Richard A Lambert **," contracting theory and accounting"**, journal of accounting and economics, volume 32, issues 1-3, December 2001.

112- Solomon Zori, **"The state of IFRS in Africa: is IFRS disarray?"**, Governance Across Borders: transnational fields and transversal themes, Berlin, Germany, January 11, 2012.

113- UWAOMA, Ironkwe - ORDU, Promise A., **"The convergence of Accounting Standards to International Financial Reporting Standards (IFRs): Issues and Prospects in Nigeria"**, International Journal of Research in Business Studies and Management, Volume 2, Issue 7, July 2015, PP 1-13.

- **Theses:**

114- Ina Gresilova, "**Chiken or Egg ? the relationship between IFRSS adoption and FDI** ", a Thèses submitted inpartial fulfillment of the requirements for the degree of MA in financial economics, Kyiv school of economics, Ukraine, 2013.

115- Thomas Rudiger Smith, "**Agency theory and its consequences**", master thesis at Copenhagen Businesses School, Europe, 2011.

- **Repotrs :**

116- IASB, **" snapshot: conceptual framework for fianancial reporting "**, United Kingdem, exposure draft may 2015.

117- World Bank Group,"**Doing Business Equal Opportunity for all**", 2017.

رابعا: المواقع الالكترونية:

- www.accountingtoday.com.
- www.adwanchem.com.
- www.andi.dz.
- www.aniref.dz.
- www.bank-of-algeria.dz.
- www.doingbusiness.org.
- www.ec.europa.eu.
- www.focusPCG.com.
- www.heritage.org.
- www.ifrs.org.
- www.invest-in-algeria.com.
- www.kantakji.com.j
- www.mdipi.gov.dz.
- www.transparency.org.
- www.unctad.org.
- www2.deloitte.com.

جدول المحتويات

الاهداء

شكر وتقدير

الملخص

فهرس الموضوعات

قائمة المختصرات

قائمة الأشكال والجداول

المقدمة العامة..... 11-19

الفصل الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر والمعايير المحاسبية

تمهيد..... **21**

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية جلبه للجزائر..... **22**

المطلب الأول: مفهوم وصور الاستثمار الأجنبي المباشر 22

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر..... 22

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر. 22

ثانيا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر. 23

ثالثا: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر 24

رابعا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر 25

الفرع الثاني: صور الاستثمار الأجنبي المباشر 26

أولا: من حيث الملكية..... 26

ثانيا: من حيث طبيعة النشاط..... 29

ثالثا: استنادا إلى الدوافع و المحفزات..... 29

رابعا: من حيث وجهة نظر الدول المصدرة..... 31

خامسا: من حيث وجهة نظر الدول المضيفة..... 31

المطلب الثاني: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 31

الفرع الأول: الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي. 31
الفرع الثاني: الشروط المكملة 33
الفرع الثالث: الشروط الاستياقية..... 34
المطلب الثالث: مناخ وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه..... 34
الفرع الأول: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 35
الفرع الثاني: الاطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي. 36
أولا: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي 36
ثانيا: الاطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي..... 37
الفرع الثالث: تدفق "FDI" الوارد الى الجزائر (2005-2015) 39
الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. 41
أولا: العوامل المؤثرة في "FDI" 41
ثانيا: العوامل المؤثرة في"FDI" بالجزائر 42
أ. العوامل المحفزة لتدفق "FDI" الى الجزائر 42
ب. العوامل المثبطة لتدفق "FDI" الى الجزائر..... 43
المطلب الرابع: ايجابيات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري 52
المبحث الثاني: دور النظريات والممارسات المحاسبية في حل مشاكل القرار الاستثماري 53
المطلب الأول: البحوث المحاسبية الحديثة للمعايير المحاسبية..... 53
الفرع الأول: نظرية الوكالة ودورها في تطوير مجال المحاسبة. 53
أولا:تعريف نظرية الوكالة..... 53
ثانيا: مشاكل نظرية الوكالة..... 54
ثالثا: تكاليف الوكالة..... 56
رابعا: دور نظرية الوكالة في مجال تطوير المحاسبة..... 56
الفرع الثاني: نظرية اتخاذ القرارات 58
الفرع الثالث: نظرية اقتصادية المعلومة ونظرية القياس المحاسبي. 59
أولا: نظرية اقتصادية المعلومة 59

ثانيا: نظرية القياس المحاسبي 59
المطلب الثاني: أهم نماذج معايير المحاسبة 60
أولا: النموذج الأنجلوسكسوني 60
ثانيا: النموذج الأوروبي القاري 61
ثالثا: نقاط الاختلاف بين النموذج الانجلوسكسوني والنموذج الاوروبي القاري 62
المطلب الثالث: أثر اختلاف الممارسات المحاسبية على المعلومات المحاسبية وقرار المستثمر الأجنبي 63
المطلب الرابع: الحاجة الى نموذج محاسبي دولي 65
خلاصة **68**

الفصل الثاني: محاسبة معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر في معايير الابلاغ المالي الدولية

تمهيد **70**
المبحث الأول: معايير الابلاغ المالي الدولية كدليل لتنظيم المعلومات المحاسبية **71**
المطلب الأول: قراءة في نشأة معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية وأهدافها 71
الفرع الأول: نشأة وتطور "IAS/IFRS" 72
الفرع الثاني: أهداف معايير الابلاغ المالي الدولية. 73
المطلب الثاني: الاطار المؤسسي والمفاهيمي لمعايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية 74
الفرع الأول: الاطار المؤسسي لـ"IAS/IFRS" 74
أولا: مجلس المعايير المحاسبية الدولية "IASB" 74
ثانيا: الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" 77
ثالثا: منظمة التعاون والتطور الاقتصادي "OECD" 78
رابعا: منظمات محاسبية أخرى. 78
الفرع الثاني: الاطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية 79
أولا: الفروض والأسس التي تحكم إعداد القوائم المالية 79
ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المالية 82
ثالثا: تعريف عناصر القوائم المالية 82
رابعا: معايير الاعتراف والقياس بالعناصر المدرجة بالقوائم المالية 83

خامسا: مستخدمو القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات 84
المطلب الثالث: محددات ومتطلبات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية 87
أولا: محددات تطبيق "IAS/IFRS"..... 87
ثانيا: متطلبات تطبيق "IAS/IFRS"..... 87
المطلب الرابع: قرار الدول حول التوحيد أو التوافق مع معايير الابلاغ المالي الدولية 89
أولا: تبني المعايير ذاتها وتطبيقها. 90
ثانيا: التناغم أو التوافق 91
المبحث الثاني: عرض معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر 94
المطلب الأول: أهمية تبني معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر 94
المطلب الثاني: معايير تجميع الميزانيات 97
المطلب الثالث: معايير الأدوات المالية 102
المطلب الرابع: معايير خاصة أخرى 104
خلاصة..... 105

الفصل الثالث: تجربة تبني معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية في الجزائر وأثرها على شركة عدوان للكيماويات

تمهيد..... 107
المبحث الأول: تجربة الجزائر في تبني معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية 108
المطلب الأول: عرض تطورات اصلاح النظام المحاسبي وتقييمه 108
الفرع الأول: الاعمال المتعلقة بالإصلاح المحاسبي. 108
أولا: اصلاح النظام المحاسبي 108
ثانيا: اصلاح مهنة المحاسبة..... 109
الفرع الثاني: تقييم عملية الاصلاح المحاسبي 110
المطلب الثاني: المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي..... 111
أولا: التوافق بين IAS/IFRS وSCF. 112
ثانيا: التباعد بينIAS/IFRS وSCF 113

المطلب الثالث: أهمية مسايرة النظام المحاسبي المالي لتطورات المعايير المحاسبية الدولية 116
المطلب الرابع: أهم الصعوبات التي رافقت تطبيق النظام المحاسبي المالي والانتقادات الموجهة له..... 121
الفرع الأول: أهم الصعوبات التي رافقت تطبيق "SCF". 122
الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للSCF 123
المبحث الثاني: أثر تبني معايير المحاسبة ومعايير الابلاغ المالي الدولية على شركة عدوان للكيماويات
المطلب الأول: بطاقة معلومات المؤسسة 124
الفرع الأول: خلفية مؤسسة عدوان للصناعات الكيمياوية 124
الفرع الثاني: رسالة المؤسسة، انتاجها وهيكلها التنظيمي 125
المطلب الثاني: القياس المحاسبي وبنية الحسابات 126
المطلب الثالث: التسجيل المحاسبي للعمليات المحاسبية 133
الفرع الأول: محاسبة الموردون 133
الفرع الثاني: محاسبة الخزينة 136
الفرع الثالث: المحاسبة العامة 139
الفرع الرابع: فتح وغلق الدورة المحاسبية 144
المطلب الرابع: محتوى القوائم المالية وعرضها حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية 146
الفرع الأول: قائمة المركز المالي 146
الفرع الثاني: قائمة الدخل. 150
الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية 153
أولا : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. 153
ثانيا: التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية. 154
ثالثا : التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية..... 154
المطلب الخامس: النسب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية للمؤسسة 154
خلاصة..... 159
الخاتمة العامة..... 162
قائمة المراجع 169

جدول المحتويات 181
الملاحق 188

الملاحق

الملحق رقم 03

ADWAN SPA
ZI FORNAKA MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:000427039004451

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NET 2015	NET 2014	NET 2013
Ventes et produits annexes	1 435 870 659,15	1 156 335 148,34	958 257 246,89
Variation stocks produits finis et en cours	- 318 359 839,92	- 234 556 118,22	- 186 516 704,87
Production immobilisée	-	-	-
Subventions d'exploitation	-	-	-
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**1 117 510 819,23**	**921 779 030,12**	**771 740 542,02**
Achats consommés	- 120 042 618,36	- 94 902 091,86	3 607 024,33
Services extérieurs et autres consommations	- 120 394 512,86	- 98 988 773,73	- 105 851 794,76
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-240 437 131,23**	**-193 890 865,60**	**-102 244 770,43**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**877 073 688,00**	**727 888 164,52**	**669 495 771,59**
Charges de personnel	- 225 771 319,68	- 209 859 300,49	- 173 819 495,35
Impôts, taxes et versements assimilés	- 4 577 648,39	- 11 586 234,61	- 3 728 012,35
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**646 724 719,93**	**506 442 629,42**	**491 948 263,90**
Autres produits opérationnels	269 427 564,99	25 007 752,04	33 176 066,88
Autres charges opérationnelles	- 5 790 763,79	- 2 209 754,25	- 17 259 641,85
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	- 211 207 313,94	- 216 799 896,97	- 212 623 697,57
Reprise sur pertes de valeur et provisions	3 943 731,88	-	-
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**703 097 939,07**	**312 440 730,23**	**295 240 991,36**
Produits financiers	14 963 548,87	1 243 572,18	-
Charges financières	- 28 973 953,44	- 712 115,01	- 3 399 140,64
VI-RESULTAT FINANCIER	**-14 010 404,57**	**531 457,17**	**-3 399 140,64**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**689 087 534,50**	**312 972 187,40**	**291 841 850,72**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	- 2 198 401,84	- 1 036 138,21	-
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	- 5 524 565,79	5 585 490,19	-
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1 405 845 664,97**	**948 030 354,34**	**804 916 608,90**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-724 481 098,11**	**-630 508 814,96**	**-513 074 758,18**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**681 364 566,86**	**317 521 539,38**	**291 841 850,72**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			

الملحق رقم 03

Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**681 364 566,86**	**317 521 539,38**	**291 841 850,72**

الملحق رقم 04

ADWAN SPA
ZI FORNAKA MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:000427039004451

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

LIBELLE	NET 2015	NET 2014	NET 2013
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients	1 482 790 034,97	1 219 165 189,55	1 036 290 411,12
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	- 1 027 993 987,25	- 855 758 532,86	- 727 394 752,93
Intérêts et autres frais financiers payés	- 3 594 578,30	- 2 400 506,35	- 2 040 430,40
Impôts sur les résultats payés	- 1 038 088,35	-	-
Opérations en attente de classement (47) !!!!	- 129 937 907,33	- 11 932 909,48	- 10 142 973,06
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	320 225 473,75	349 073 240,87	296 712 254,74
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires	1 816 548,13	- 1 416 381,23	- 1 203 924,04
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**322 042 021,88**	**347 656 859,64**	**295 508 330,69**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement	-	-	-
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 69 045 732,82	- 131 074 376,63	- 111 413 220,14
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	271 635,00	1 134 935,33	964 695,03
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières	- 264 483 700,00	- 6 395 184,51	- 5 435 906,83
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	984 652,06	201 035,90	170 880,52
Intérêts encaissés sur placements financiers	1 225 507,93	356 851,10	303 323,43
Dividendes et qoute-part de résultats reçus	-	-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	**-331 047 637,84**	**-135 776 738,82**	**-115 410 228,00**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements	-	-	-
Encaissements suite à l'émission d'actions	-	-	-
Dividendes et autres distributions effectuées	-	-	-
Encaissements provenant d'emprunts	-	-	-
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	- 29 205 840,82	- 111 183,38	- 94 505,88
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	**-29 205 840,82**	**-111 183,38**	**-94 505,88**

الملحق رقم 04

Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités	-	-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**-38 211 456,78**	**211 768 937,44**	**180 003 596,82**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période	**278 878 000,23**	**67 109 062,79**	**57 042 703,37**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	**240 666 543,46**	**278 878 000,23**	**237 046 300,20**
Variation de la trésorerie de la période	**-38 211 456,78**	**211 768 937,44**	**180 003 596,82**
Rapprochement avec le résultat comptable	**-719 576 023,64**	**-105 752 601,94**	**-89 889 711,65**

الملحق رقم 01

Usine	Produit			Caractéristiques	Emballage	Application	Photo du produit
SILICATE & Dérivés	**Sable Industriel Siliceux Traité**	Sable Humide	0,0-0,5mm	%Sio2=99%	Vrac	1.Fabrication de céramique 2.Production de Verre 3.Production de Pipe en PRV 4.Fonderie 5.Traitement des Eaux 6.Construction chimique 7.Oil & Gas 8.Production de Peintures 9.Traitement des surfaces & Sablage	
		Sable Séché Fin	S100Mesh	%Sio2=99%	Sac 25 Kg Big bag 1000 Kg Vrac		
			0,250mm				
			0,300mm				
		Sable Séché Moyen	0,0-0,6mm		Sac 25 Kg Big bag 1000 Kg		
			0,3-0,6mm				
			0,2-0,5mm				
			0,4-0,8mm				
			0,3-1mm				
		Sable séché Gros	0,6-1,6mm		Big bag 1000 Kg		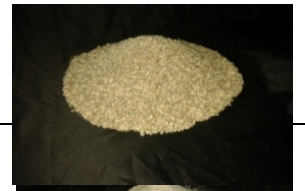
			1,6-3,5mm				
			1-5mm				
	Silica Flour	Silica Flour 10µm		%Sio2=99,50 %	Big bag 1000Kg	1.Oil & Gas 2.Production de Céramique 3.Production de fibres Abrasifs 4.Production de Peintures 5.Production de Plastique	
		Silica Flour 32µm			Big bag / Sac 25 Kg		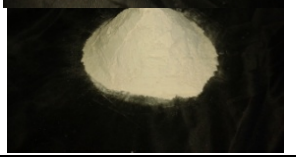
		Silica Flour 45µm					
		Silica Flour 75µm					
		Silica Flour 100µm					
	Silicate de Sodium Solution Alcaline	Silicate de Sodium Rapport 2,0		45% ±2	IBC 1000L/ Fut 220L / Vrac	1.Production de détergent 2.Fonderie 3.Fabrication de céramique 4.Oil & Gas	
				40% ±2			
		Silicate de Sodium Rapport 2,4		45% ±2			

الملحق رقم 01

CHLORE & Dérivés	Hypochlorite de Sodium **NaOCl**	48°	IBC 1000L/ Fut 220L / Vrac	1.Production de détergent 2.Oil & Gas 3.Traitement des eaux 4.Fabrication Textile	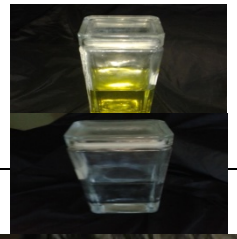
	Soude Caustique **NaOH**	50%	IBC 1000L/ Fut 220L / Vrac		
	Acide Chlorhydrique **HCL**	32%	IBC 1000L/ Fut 220L / Vrac		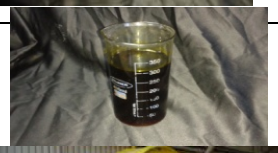
	Chlorure Ferrique **FeCl3**	40%	IBC 1000L/ Fut 220L		
	Chlore Gazeux **CL2**	99.9%	Cylindre		

الملحق رقم 02

ADWAN SPA
ZI FORNAKA MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:000427039004451

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NET 2015	NET 2014	NET 2013
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	-	-	-
Immobilisations incorporelles	-	-	7 811 973,75
Immobilisations corporelles	-	-	-
Terrains	37 258 377,00	37 258 377,00	37 258 377,00
Bâtiments	502 185 445,53	528 122 669,14	549 268 747,14
Autres immobilisations corporelles	1 072 814 831,95	1 183 205 313,76	1 324 138 151,17
Immobilisations en concession	-	-	-
Immobilisations encours	334 769 652,95	320 559 035,92	229 843 589,88
Immobilisations financières	-	-	-
Titres mis en équivalence	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	266 828 362,32	6 979 162,32	1 836 362,32
Impôts différés actif	60 924,40	5 585 490,19	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	**2 213 917 594,14**	**2 081 710 048,33**	**2 150 157 201,27**
ACTIF COURANT	-	-	-
Stocks et encours	366 450 087,31	223 175 356,61	203 306 437,93
Créances et emplois assimilés	-	-	-
Clients	548 897 696,37	389 456 778,02	270 683 888,05
Autres débiteurs	74 169 606,58	53 897 815,78	31 855 708,94
Impôts et assimilés	10 453 918,80	163 418,74	163 424,72
Autres créances et emplois assimilés	11 075 358,05	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants	-	-	-
Trésorerie	240 666 543,46	278 878 000,23	67 109 051,09
TOTAL ACTIF COURANT	**1 251 713 210,56**	**945 571 369,38**	**573 118 510,73**
TOTAL GENERAL ACTIF	**3 465 630 804,70**	**3 027 281 417,71**	**2 723 275 712,00**

الملحق رقم 02

ADWAN SPA
ZI FORNAKA MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:000427039004451

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NET 2015	NET 2014	NET 2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	2 427 425 000,00	2 674 880 000,00	2 674 880 000,00
Capital non appelé	-	-	-
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 446 248,95	-	-
Ecart de réévaluation	-	-	-
Ecart d'équivalence (1)	-	-	-
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	681 364 566,86	317 521 539,38	291 841 850,72
Autres capitaux propores - Report à nouveau	61 425 784,30	- 228 596 559,98	- 520 438 422,22
Part de la société consolidante (1)	-	-	-
Part des minoritaires (1)	-	-	-
TOTAL I	**3 174 661 600,12**	**2 763 804 979,40**	**2 446 283 428,50**
PASSIFS NON-COURANTS	-	-	-
Emprunts et dettes financières	86 072 429,82	50 761 722,34	50 874 145,93
Impôts (différés et provisionnés)	-	-	-
Autres dettes non courantes	-	-	-
Provisions et produits constatés d'avance	-	-	-
TOTAL II	**86 072 429,82**	**50 761 722,34**	**50 874 145,93**
PASSIFS COURANTS:	-	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	172 622 429,80	156 675 813,07	200 898 254,32
Impôts	5 720 717,37	26 848 105,85	3 428 834,05
Autres dettes	26 553 627,60	29 190 797,04	21 791 049,21
Trésorerie passif	-	-	-
TOTAL III	**204 896 774,76**	**212 714 715,96**	**226 118 137,58**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**3 465 630 804,70**	**3 027 281 417,71**	**2 723 275 712,00**